جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كليّة العلوم الإسلاميّة
قسم اللغة العربيّة

الفكر النحويّ عند السيد الطباطبائي في الميزان: المنصوبات، والأدوات أمثلة

رسالة تقدّم بها الطالب

سيف عبد الكريم علي ياسين

إلى مجلس كليّة العلوم الإسلاميّة ــ جامعة كربلاء

وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة

لغة القرآن وآدابها/ لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل

1442هـ **2021م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

[فصلت : 3]

صدق اللهُ العليُّ العظيمُ

ترشيح رسالة للطبع

نظرًا لإنجاز الرسالة الموسومة (**الفكر النحوي عند السيد الطباطبائي في الميزان، المنصوبات والأدوات أمثلة**) وفصولها لطالب الماجستير (**سيف عبد الكريم علي ياسين**) فإني ارشحها للطبع .

التوقيع :

المشرف : أ.د. عباس حلي إسماعيل

مكان العمل : كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء

التاريخ : ٢٥/ ٤/ ٢٠٢١

إقرار مشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(الفكر النحوي عند السيد الطباطبائي في الميزان، المنصوبات الأدوات أمثلة)، التي قدمها الطالب (سيف عبد الكريم علي ياسين) قد جرى بإشرافي في كليّة العلوم الإسلاميّة – جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، لغة القرآن وآدابها/ لغة .

الإمضاء :

الاسم: أ . د. عباس علي إسماعيل

التاريخ: ٥ / ٣ / ٢٠٢١م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

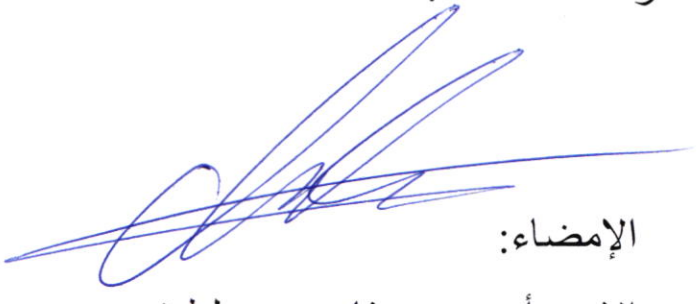

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. صفاء حسين لطيف

التاريخ: ١٥/ ٤ / ٢٠٢١م

إقرار لجنة مناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (الفكر النحوي عند السيد الطباطبائي في الميزان المنصوبات والأدوات أمثلة) التي قدمها الطالب (سيف عبد الكريم علي) وناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ونرى أنها جديرة بالقبـــــول بتقدير (جيد جدًا عالٍ) لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية/ لغة القرآن وآدابها / لغة .

الإمضاء :

الاسم : أ.م.د كاظم فضيل شاهر

جامعة القادسية – كلية التربية

عضوًا

التاريخ : ٢٦/ ٥ / ٢٠٢١م

الإمضاء :

الاسم :أ.م.د مجيب سعد أبو كطيفة

جامعة كربلاء – كلية العلوم الإسلامية

عضوًا

التاريخ :٢١/ ٥ / ٢٠٢١م

الإمضاء :

الاسم : أ.د عبّاس علي اسماعيل

جامعة كربلاء – كلية العلوم الإسلامية

عضوًا ومشرفًا

التاريخ :٢٦/ ٥ / ٢٠٢١م

الإمضاء :

الاسم :أ.د حيدر كريم الجمالي

جامعة الكوفة – كلية التربية الاساسية

رئيس اللجنة

التاريخ :٢٧/ ٥ / ٢٠٢١م

صُدقت من مجلس كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء .

الإمضاء :

الاسم :أ.م.د ضرغام كريم كاظم الموسوي

عميد كلية العلوم الإسلامية

وكالة

التاريخ : 31/5 / ٢٠٢١م

الإهداء

إلى من قال الرحمن في حقهم

((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا))

إلى من أفنى عمره في سبيل تعليمي والدي

حبًا وتقديرًا

إلى من احترقت كالشمعة لتنير طريقي والدتي

برًا ووفاء

إلى أشقاء روحي وأحباء القلب إخوتي – أخواتي

ينابيع العطاء الوافر

إلى الإنسانة التي تحملت انشغالي بالبحث ، وفوضى كتبي وجذاذاتي التي أصبحت مثن المنزل، وما سواها

هامشًا

طود حياتي زوجتي الغالية

شكر وعرفان

قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [الجمعة: 4]

شكر المخلص على الإحسان أمانة ، فيحارُ الإنسانُ في تسجيل كلمات الشكر؛ لأنّ الجميلَ كما يأسر الفؤاد، يأسر اللّسان ويحبس المدد، وتزدحم في الذّاكرة تلك الأيادي الخّيرة التي امتدت بالعطاء والسخاء، ولا ينتظر أصحابها جزاءً ولا شكورًا، فتركوا في عنقي دينًا أُوكل إلى الكريم وفاؤه، فاللهم أجزل مثوبتهم، وفرّج كربتهم، وأرفع درجاتهم .

فبعد أنْ أشكر الله - سبحانه وتعالى – أتقدم بالشكر الوافر إلى الخيرّين الذين لم يظّنوا عليَّ بوافر كرمهم، من خلال التشجيع والمساعدة، وزرع الأمل وتمهيد السُبل فكانوا عونًا حقيقيًا ومثالًا يحتذى به.

والشكر الأول إلى الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل المحترم، لما أبدى من رعاية واهتمام وصبر وتحمل، ونصائح قيمة، وملاحظات سديدة، وقتني والرسالة عن الزلل والخطأ راجيًا من الله العلي القدير أنْ يسدد خطاه إنّه سميع الدعاء .

والشكر موصول لأساتذتي الأعزاء في قسم اللغة العربيّة جميعًا، ولا سيما من تتلمذت على أيديهم في السنة التحضيرية، داعيًا المولى - عزّ وجل – أنْ يسبغ عليهم نعمة العافية، والتوفيق وحسن العاقبة .

ومن العرفان أنْ أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم اللغة العربيّة، وكذلك السيد عميد كليّة العلوم الإسلاميّة الدكتور ضرغام الموسوي المحترم ، ومعاونيه؛ لحرصهم على خدمة العلم وتشجيع طلاّبه .

والشكر إلى المتفضل الأستاذ زاهد حميد عبيد لمتابعته هذا العمل فكان لا يدخر جهدًا ولا وقتًا في سبيل إعطاء البحث حقه، ولا سيما وفرة المصادر التي جعلها بين يدي الباحث في مدّة جائحة كورونا .

والشكر كل الشكر إلى من سيتفضل بمناقشة هذا البحث وتقويم عيوبه .

والشكر كلّ الشكر لأهلي، وحبي وتقديري لمؤازرتهم لي في إكمال هذا العمل المضني، وإلى كلّ القلوب المحبة التي غمرني حبّها ودعاؤها، راجيًا من الله أنْ يحفظ الجميع ويشملهم بعطفه ورحمته إنّه سميع الدعاء .

الباحث

سيف عبد الكريم علي

الخلاصة

تحاول هذه الدراسة بيان الفكر النحوي عند السيد الطباطبائي في الميزان والتخصص بالمنصوبات والأدوات فقط لكونها كافية لبيان هذه المداليل الفكرية وتتبع كل ذلك في تفسير الميزان تحفة التفاسير الشيعية ، الذي استعمل في جنباته على كثير من المواضيع النحوية التي شابتها دراسة الفلسفية التي انسابت في نتاجه . ومصطلح التفكير هو أحد البواكير الأولى في الأشياء وحينما تنضج هذه الأشياء في عقل الإنسان يسمى فكراً ، ومعنى الفكر إعمال العقل في الأشياء للوصول الى معرفتها وسار الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التعليلي وجاءت ببابين كان الأول مهتماً بدراسة المنصوبات وجاء على فصلين تناولت في الفصل الاول المفاعيل واما الثاني فجاء بعنوان المشبهات بالمفاعيل وتكفل الباب الثاني بدراسة الادوات وجاء على فصلين الاول الادوات التي تقوم بوظيفة الجر واما الثاني فكان بدراسة الادوات العاملة لغير الجر ، واما الخاتمة فقد احتوت على جملة من النتائج كان من اهمها تفرد السيد الطباطبائي بآراء اجتهادية في مجال النحو لم يقل بها أحد من المفسرين والنحويين اي انه صاحب منهج مستقل في دراسة القضايا النحوية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ- جـ
الباب الأول: المنصوبات	107-1
الفصل الأول: المفاعيل	57-1
المفعول به	3
ترجيح المفعول به على بدل الاشتمال	4
ترجيح المفعول به على الصفة السادة مسدّ المفعول المطلق	6
ترجيح كون المنصوب مفعولًا ثانيًا على النصب بنزع الخافض	8
ترجيح النصب على الاختصاص على وجوه عدّة	9
ترجيح نصب المفعول به بفعل ظاهر على الأوجه الأخرى	12
ترجيح حذف المفعول الثاني لحسب على الأوجه الأخرى	15
ترجيح النصب على الإغراء على وجوه عدّة	17
ترجيح المفعول به على الظرف	19
ترجيح المفعول به على الفاعل	21
ترجيح مجيء المصدر المؤول مفعولًا به على كونه مبتدأ	23
الاختلاف في تقدير المفعول به المحذوف، وفيه أربع مسائل	25
ما يجوز فيه أن يكون مفعولًا به ومفعولًا فيه	32
ما يحتمل النصب على المفعول به أو التمييز	33
ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولًا له	37
ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا بنزع الخافض أو بالاختصاص	39
ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا على المدح، أو الاختصاص	43
المفعول المطلق	53-46

الاختلاف في تحديد ناصب المفعول المطلق	47
ما يجوز أن يكون مفعولًا مطلقًا أو مبتدأ أو خبرًا	48
ترجيح المفعول المطلق على المفعول به	51
المفعول له	57-53
ما يحتمل أنْ يكون مفعولًا له أو مفعولًا مطلقًا	54
ما يجوز فيه أنْ يكون مفعولًا له ، أو مفعولًا به	56
الفصل الثاني: المشبهات بالمفاعيل	67-58
التمييز	58
ترجيح مجيء المنصوب تمييزًا، أو حالًا على كونه صفة	58
ما يحتمل أن يكون تمييزًا، أو مفعولًا به ، أو مفعولًا مطلقًا	63
ما يجوز فيه أن يكون تمييزًا أو بدلًا	64
الحال	84-68
ما يجوز فيه أنْ يكون حالًا، أو تمييزًا، أو مفعولًا مطلقًا	68
ترجيح مجيء صاحب الحال ضميرًا ظاهرًا على كونه اسمًا ظاهرًا	70
ترجيح كون صاحب الحال فاعلًا على آراء عدة	72
ترجيح الحال، أو المفعول المطلق على آراء عدة	74
ترجيح الحال على الصفة	76
ترجيح مجيء الجملة حالًا بدلًا من كونها استئنافًا، وفيها مسألتان	78
ترجيح مجيء الجملة حالًا على كونها معطوفة ، وفيها مسألتان	81
الاستثناء	107-85
الاختلاف في تحديد المستثنى منه، وفيه أربع مسائل	86
ترجيح رجوع الاستثناء إلى الجملة الاخيرة بدلًا من رجوعه إلى جملتين	91
ترجيح مجيء الاستثناء متصلًا على كونه منقطعًا وفيه ست مسائل	93
ترجيح مجيء الاستثناء منقطعًا على كونه متصلًا، وفيه أربع مسائل	100

الباب الثاني – الأدوات	187-108
الفصل الأول – الأدوات التي تقوم بوظيفة الجر	151-109
الباء	129-110
ترجيح كون الباء للمصاحبة بدلًا من كونها بمعنى في أو للسببية أو الآلية	111
ترجيح مجيء الباء للمصاحبة بدلًا من كونها بمعنى السببية أو الآلية	112
ترجيح مجيء الباء للآلة أو السببية لا للتعدية	113
ترجيح مجيء الباء للتعدية على السببية	114
ترجيح مجي الباء للسببية على كونها للقسم وفيه مسألتان	115
ترجيح مجيء الباء للمصاحبة على معنى السببية	118
ترجيح مجيء الباء زائدة	120
ترجيح مجيء الباء للتعدية على كونها للصلة أو بمعنى عن	122
ترجيح مجيء الباء للتعدية على كونها للمصاحبة	125
ترجيح مجيء الباء للسببية على كونها للتعدية، أو المعية	126
ترجيح مجي الباء للملابسة على كونها للسببية	127
اللام	136-129
ترجيح مجيء اللام للعاقبة على معانٍ عدة	130
ترجيح مجيء اللام للتعليل على كونها للعاقبة	132
ترجيح مجيء اللام للتعليل على كونها بمعنى إلى	133
ترجيح مجيء اللام للتعليل على كونها للقسم	135
مِنْ	151-137
ترجيح مجيء مِن تبعيضية على كونها زائدة أو بمعنى مع	137
ترجيح مجيء مِن بيانية على معنى التبعيض	138
ترجيح مجيء مِن للتبعيض على كونها للتبين	139
ترجيح مجيء مِن للتبعيض على كونها زائدة أو بيانية	141

ترجيح مجيء مِن بيانية على كونها ابتدائية، أو تبعيضية	143
ترجيح مجيء مِن لابتداء الغاية على كونها زائدة، أو للتبعيض	145
ترجيح مجيء مِن للتبعيض على كونها زائدة أو بيانية أو لابتداء الغاية	147
ترجيح مجيء مِن للتبعيض على معنى البدل	149
الفصل الثاني – الأدوات العاملة لغير الجر	187-152
إنْ	157-152
ترجيح مجيء إنْ شرطية على كونها نافية وفيه ثلاث مسائل	152
أنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون	162-158
ترجيح مجيء أنْ تفسيرية على كونها مصدرية وفيه مسألتان	158
قد	164-162
مجيء قد للتحقيق مع دخولها على المضارع بدلًا من كونها للتعليل	162
لا	169-165
ترجيح معنى النهي في (لا) على معنى النفي	165
ترجيح مجيء (لا) نافية على كونها ناهية	168
ما	178-170
ترجيح مجيء ما استفهامية على معنى النافية	170
ترجيح مجيء ما موصولة على كونها نافية، أو استفهامية، أو مصدرية	171
ترجيح مجيء ما موصولة على كونها مصدرية	173
ترجيح مجيء ما نافية على كونها موصولة	175
ترجيح مجيء ما للتعجب على كونها استفهامية	177
الواو	187-179
ترجيح معنى العطف في الواو على معنى الاستئناف	179
ترجيح مجيء الواو للحال بدلًا من كونها عاطفة	180
ترجيح كون الواو داخلة على جملة الصفة تأكيدًا بدلًا من كونها واو	182

الثمانية	
ترجيح مجيء الواو للقسم على كونها عاطفة	185
الخاتمة	191-188
روافد البحث	214-192

مقـــــــدّمة

مقدّمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، وطالبه بالاستزادة منه علمًا، فهو الأكرم الواهب أسباب الرّشد، الرؤوف بعباده، الرحيم بهم، أحمده – سبحانه وتعالى – حمدًا يرتفع به إلى مقام إلوهيته وجلاله، وأشكر له نعمه شكرًا يليق بعظمته وسلطانه.

وأصلي وأسلم على سيد الخلق حبيب إله العالمين النبي الخاتم أبي القاسم محمد – صلى الله عليه وآله وسلم – أفصحُ من نطق بالضاد من العرب، الذي لا ينطق عن الهوى، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين إلى قيام يوم الدين .

ولد السيد الطباطبائي في 29 ذي الحجة سنة 1321هـ، في مدينة تبريز، فهو السيد محمد حسين بن السيد محمد حسين[ينظر الطباطبائي ومنهجه في الميزان، لعلي الأوسي:44- 45] وتوفي رحمه الله في ايران سنة 1402هـ - 1981م [المـــــــيزان في تفسير القرآن المقدمة: 1/ ز] .

لتفسير الميزان أهمية بالغة في الدرس الحوزوي، ويعدّ السيد الطباطبائي صاحب مدرسة خاصة في التفسير القرآني، واعتقد أنّ السبب في ذلك يعود لكونه مجتهدًا إذ يُدرس هذا السفر في مرحلة دراسية متقدمة في الحوزة العلمية، أمّا في الدرس الأكاديمي فلم يلقَ تفسير الميزان الأهمية التي يستحقها في الدراسات اللغوية إلاّ في ثلاث رسائل، أولها أطروحة دكتوراه الموسومة بـ (البحث الدلالي في تفسير الميزان دراسة في تحليل النص)، للدكتور مشكور العوادي، تناول فيها حياة السيد الطباطبائي، ومصادر تفسيره، ثم تحدث فيها عن الدلالة التركيبة، والتطور الدلالي، وكانت دراسة الدلالة التركيبية فيه متواضعة جداً؛ إذْ كانت دراسة سريعة، ذكر فيها بعض الأمثلة التي تخصّ الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، والجملة الأسمية، والجملة الفعلية، كما ذكر أمثلة تخص التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والوصل والفصل، وأمثلة على أسلوب القصر.

وجاءت الدراسة الثانية برسالة ماجستير الموسومة بـ (الدرس النّحويّ في تفسير الميزان للسيدّ محمد حسين الطباطبائي)، للدكتور رحيم كريم علي حمزة، وتناول فيها حياة الســـــــيد

الطباطبائي، وشيوخه، وآثاره، ومصادر تفسيرهُ، ثم تحدث عن منهجه في معالجة القضـــــايا النحوية، وضرب بعض الأمثلة التي تخصّ تقليب الكلام على ما يحتمل من أوجه إعرابية وعود الضمير، ومعاني الحروف، والتأويل النحوي، وموقف الطباطبائي من أصول النحو والعلة والعامل، ومذهبه النحوي.

وجاءت الدراسة الثالثة الموسومة بـ (علل التعبير القرآني في تفسير الميزان للطباطبائي) للباحث عبد العزيز فزّاع شايب، تناول فيها حياة السيد الطباطبائي، وعلّل التعبير القرآني على المستوى الصرفي، ومسائل تخصّ النحو مثل دراسة الأدوات، والمعرفة والنكرة، والتكرار والمباحث البلاغية التي تتصل بعلمي البيان والمعاني، مثل الاستفهام، والتقديم والتأخير والحذف، والالتفات، والتشبيه، والاستعارة، والكناية .

ورأيتُ أنّ هذه الدراسات لا تفي الجهود اللغوية الموجودة في تفسير الميزان للسيد الطباطبائي، ومن هنا جاءت الفكرة في دراسة هذا التفسير من الوجهة النحوية فكان عنوان هذه الرسالة (الفكر النحوي عند السيد الطباطبائي في الميزان المنصوبات والأدوات أمثلة) على أنني أظن أنّ هذا التفسير بحاجة إلى دراسات ودراسات .

ومصطلح التفكير يعدُّ البواكير الأولى في الأشياء، وحين تنضج هذه الأشياء في عقل الإنسان يسمى فكرًا، ومعنى الفكر إعمال العقل في الأشياء للوصول إلى معرفتها، وذكر ابن سينا، أنّ الفكر ما يكون عند إجماع الإنسان أنْ ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه متصورة، أو مصدق بها تصديقًا علميًا، أو ظنيًا، أو وضعًا، أو تسليمًا إلى أمور غير حاضرة فيه، وهذا الانتقال لا يخلو من ترتيب [ينظر المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا : 154 - 155].

ومعنى الفكر النحوي الآراء التي قال بها، أو تبناها، أو دافع عنها، أو علّق عليها العالمُ سلبًا، أو ايجابًا، سواء أكانت هذه الآراء جديدة أمْ قال بها علماء آخرون .

وقد سار الباحث في كتابة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التعليلي، وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتكون في بابين تسبقهما بمقدمة وتليهما خاتمة .

وكان الباب الأول من الرسالة بعنوان المنصوبات، وجاء على فصلين، تناولت في الفصل الأول المفاعيل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، ودرست في الفصل الثاني من الباب الأول المشبهات بالمفاعيل: التميز، والحال، والاستثناء.

وتكفل الباب الثاني من الرسالة بدراسة الأدوات، وجاء على فصلين، أمّا الفصل الأول منه فتناولت الأدوات التي تقوم بوظيفة الجر، وهي: الباء، واللام، ومِنْ، وجاء الفصل الثاني مِن الباب الثاني بعنوان الأدوات العاملة لغير الجر، درست فيه الأدوات: إنْ وأنْ، وقد، ولا، وما والواو .

ونافلة القول: لعلّ كلّ صحيفة يقلبها أرباب الضاد في هذا العمل شاهد عدلٍ على صعوبة الخوض في حقيقة الفكر النحوي، ودليل صدق على احتمال المكاره، ووعورة المسالك، وحقُ القارئ على الباحث أنْ يجدَ في هذا العمل قسطاطًا مستقيمًا ينماز به النقصان عن الرجحان ولعلّ الأوان قد آنَ لأجعل هذا العمل بين يدي القارئ، والحمد لله على منّه ولطفه وعنايته .

وختامًا لعملي يستفهمون عن الإنسان، ولا أقول الأستاذ الدكتور، ولا البروفيسور، فما عادت الشهادة شاهدة، ولا الرتب لذويها ناقدة، وإنّه فوقها علوًا في نظري، وفي تقديري، قد جاوزها سموًا، إذْ ربط ما بيني وبينه أوثق الأسباب؛ إذْ صحبته في رحلة علمية شاقة، فلم يجف ينبوع العطاء، ولا رثّ حبل المودة، فلم يزل صوته وصداه حصادًا موفورًا في أبواب العمل وفصوله، وهو مناط فخر واعتزاز، وفخرٍ بأستاذ لم يُقصّرِ بجهد من التشجيع والتحفيز والمؤازرة في توجيه الباحث حين تستعصي شوابك المعضلات، فيطلب عند المشورة في حلّ عقبات البحث، منذْ أنْ كان فكرة إلى أنْ استقام عوده، إذْ تلتمس في توجيهاته دقائق الحقائق.

فله مني جميل الثناء لما فعل، والشكر المستحق لما أسدى، فإنّ كان في العمـــــل مزيةٌ فله: الأستاذ الدكتور عباس علي اسماعيل، وإنْ كان فيه خطلُ فعلى الباحث .

والباحث بعد هذا كلّه يسأل الله سبحانه وتعالى أنْ يقبل عمله هذا قبولًا حسنًا، وأنْ يجعل منه شيئًا مفيدًا لقراء لغة الضاد، إنّه سميع مجيب .

الباحث

الباب الأول : المنصوبات

الفصل الأول : المفاعيل

آ- المفعول به

ب- المفعول المطلق

ج- المفعول له

الفصل الثاني : المشبهات بالمفاعيل

آ- التمييز

ب- الحال

ج- الاستثناء

الباب الأول :

المنصوبات

المنصوبات هي ما اشتمل على علم المفعولية[1]، وتعدّ أكثرَ أبواب النحو اتساعًا، بل إنّ النصبَ كما قالَ الخليل خزانة النحو؛ ولهذا نجد أنّ النحويين قد حاروا في تقسيم المنصوبات وذهبوا إلى أكثر من طريقة في تقسيمها، وإذا كان النصب خزانة النحو فلا ريبَ أنْ يكون الخلاف فيه واسعًا[2]، وجعله بعضهم على ضربين في قسمه الأول[3]، أيْ قسّم النحويون المنصوبات قسمين: أصلًا في النصب، ومحمولًا عليه[4]، والمنصوبات لا يمكن حصرها بحدٍّ واحد؛ لأنّها تؤدي وظائف دلالية لا يجمعها جامع؛ لهذا لم يحصرها أكثر النحويين [5]، وعدّ بعضهم وجوه النصب واحدًا وخمسين وجهًا: نصب من مفعول به، ونصب من مصدر، ونصب من قطع، ونصب من حال، ونصب من ظرف، ونصب بـ(إنّ) وأخواتها، ونصب بخبر كان وأخواتها، ونصب بالتفسير، ونصب على التمييز، ونصب بالاستثناء، ونصب بالنفي ونصب بـحتى وأخواتها، ونصب بجواب بالفاء، ونصب بالتعجب، ونصب بأنّ فاعله مفعوله ومفعوله فاعله، ونصب من نداء نكرة موصوفة، ونصب بالإغراء، ونصب بالتحذير، ونصب من اسم بمنزلة اسمين، ونصب خبر ما بالُ وأخواتها، ونصب من مصدر في موضع الفعل، ونصب بالأمر، ونصب بالمدح، ونصب بالذّم، ونصب بالترحّم، ونصب بالاختصاص، ونصب بالصّرف، ونصب بـ (سَاءَ ونِعْمَ وبِئْسَ)، وأخواتها، ونصب من خلاف المضاف، ونصب على الموضع لا على الاسم، ونصب من نعت نكرة تقدّم على الاسم، ونصب من النداء المضاف، ونصب على الاستغناء، وتمام الكلام، ونصب على النداء في الاسم المفرد المجهول ونصب على البنية، ونصب على الدعاء، ونصب بالاستفهام، ونصب بخبر كفى مع الباء، ونصب بالمواجهة وتقدم الاسم، ونصب على فقدان الخافض، ونصب بـ (كَمْ) إذا كان استفهاما، ونصب بحملٍ على المعنى، ونصب بالبدل، ونصب بالمشاركة، ونصب بالقَسم، ونصب

---

[1] ينظر شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي : 1/ 294 .

[2] ينظر الخلاف النحوي في المنصوبات ، منصور صالح محمد علي : 10- 11 .

[3] ينظر الأصول في النحو ، لابن السراج : 1/ 158.

[4] ينظر شرح الرضي على الكافية : 1/ 294.

[5] ينظر الخلاف النحوي في المنصوبات:79

بإضمار كانَ، ونصب بالترائي، ونصب بـ(وَحْدَهُ)، ونصب بالتحثيث، ونصب من فعل دائم بين صفتين، ونصب من المصادر التي جعلوها بدلًا من اللفظ الداخل على الخبر[1].

[1] المحلى في وجوه النصب ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن شقير النحوي البغدادي : 2- 3.

الفصل الأول :

المفاعيل

المفعول ينقسم إلى خمسة مفعولات هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه ، والمفعول له، والمفعول معه [1] .

المفعول به: هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو ضربْتُ زيدًا، وأعطيتُ عمرًا درهمًا[2]، والذي ينصب المفعول به واحد من أربعة: الفعل المتعدي، ووصفه، ومصدره، واسم فعله [3]، وما يهم البحث من المفعول به ست عشرة مسألة عالجها السيد الطباطبائي، في تفسيره الميزان في تفسير القرآن، وهذه المسائل هي: ترجيح المفعول به على بدل الاشتمال، وترجيح المفعول به على الصفة السادة مسدّ المفعول المطلق، وترجيح كون المنصوب مفعولًا ثانيًا على النصب بنزع الخافض، وترجيح النصب على الاختصاص على وجوه عدة، وترجيح نصب المفعول به لفعل ظاهرٍ على الأوجه الأخرى، وترجيح حذف المفعول الثاني لحسب على وجوه عدّة، وترجيح النصب على الإغراء على وجوه عدّة، وترجيح المفعول به على الظرف، وترجيح المفعول به على الفاعل، وترجيح مجيء المصدر المؤول مفعولًا به على كونه مبتدأ، والاختلاف في تقدير المفعول به المحذوف، وما يجوز فيه أن يكون مفعولًا به أو مفعولًا فيه، وما يحتمل النصب على المفعول به أو التمييز، وما يجوز فيه أن يكون منصوبًا بنزع الخافض وأنْ يكون مفعولًا له، وما يجوز فيه أنْ يكون منصوبًا بنزع الخافض، أو بالاختصاص، ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا على المدح، أو الاختصاص .

ترجيح المفعول به على بدل الإشتمال

يرى الزمخشري(ت538هـ) في معالجته قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ)) [إبراهيم: 24]، أنّ(كَلِمَةً) منصوبة بمضمر، أي: جعل كلمة طيبة، وهو تفسير لقوله تعالى: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا)، وأجاز نصب مثلًا، وكلمة، بضرب، أي: ضرب كلمة

---

[1] ينظر الأصول في النحو :1/ 159.
[2] ينظر شرح الرضي على الكافية : 1/ 333، ينظر الخلاف النحوي في المنصوبات : 81
[3] ينظر شرح شذور الذهب :لابن هشام :116.

طيبة مثلًا، بمعنى: جعلها مثلًا، أي: صيرها[1]، وذكر ابن عطية(ت546هـ) أنّ (كلمة) مفعول أول لضرب؛ لأنّ الفعل بمنزلة جعل، إذ معناه: جعل ضربها، وأجاز جعل(مَثَلًا) مفعولًا لضرب، وقوله تعالى: (كَلِمَةً) بدلًا منها[2]، وبه قال العكبري(ت616هـ)[3].

وأجاز الفخر الرازي (ت604هـ) أن يتضمن الفعل ضرب معنى جعل، أي صيّر، وذكر رأيًا ثالثًا: أظنُ الأوجه في قوله تعالى: (كَلِمَةً)عطف بيان[4]، ومثله فعل السمين الحلبي(ت756هـ)، إلا أنّه استعمل مصطلح البدل عوضًا عن مصطلح عطف البيان[5]، ويبدو أنّ المنتجب الهمذاني(643هـ) أتبع نهج الرازي في الرأي الثالث فاستعمل مصطلح البدل في توجيه إعراب قوله تعالى: (كَلِمَةً) بدلًا من مصطلح عطف البيان[6]، ومثله فعل القرطبي(ت671هـ) في توجيه إعراب قوله تعالى: (كَلِمَةً) [7]، والبيضاوي(ت691هـ)، غير أنّ الأخير أجاز أيضًا رأي الزمخشري بتضمين الفعل ضرب معنى جعل[8].

وذكر أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ثلاثة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (كَلِمَةً)، إمّا على البدل من مثلًا، وهو تفريع على قوله تعالى: (ضُرِبَ مَثَلٌ) [سورة الحج 73]، أو بتضمين الفعل (ضرب) معنى جعل، على أن تكون (كلمة) منصوبة بمضمر، وأجاز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، ولم يرجح بينهما[9]، وذكر الشوكاني (ت1250هـ) أربعة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (كَلِمَةً)، إمّا أنْ تكون كلمة بدلًا من قوله تعالى: (مثلًا)، وهو الراجح عنده، أو منصوبة بفعل مقدر، وأجاز أن تنصب (كلمة) على أنّها عطف بيان لـ(مثلًا)، وجاء

---

(1) ينظر تفسير الكشاف : 3/ 377.
(2) ينظر المحرر الوجيز :5/ 242.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 2/ 768.
(4) ينظر مفاتيح الغيب : 19 /122 .
(5) ينظر الدّر المصون: 7/ 99.
(6) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 4 / 28 .
(7) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 12 /136.
(8) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 3 /198 .
(9) ينظر البحر المحيط : 5 /410 .

برأي رابعٍ، وهو أن تكون (كلمة) مفعول أول لضرب، ومثلًا المفعول الثاني، وعلّلها بقوله لئلا تبتعد عن صفتها، وما بعدها تفسير للمثل[1].

ووجّه صاحب روح المعاني(ت1270هـ) نصب قوله تعالى: (كَلِمَةً) فبيّن أنّ: (كلمة طيبة) نصب على البدلية، وهو على ما قيل: بدل اشتمال، ولو جعل بدل كل من كل لم يبتعد، وأجاز رأي الزمخشري أيضًا الذي جعل (كلمة) منصوبة بمضمرٍ، وضرب متعدٍ لواحد، أيْ: جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة، والجملة تفسيرية لقوله تعالى: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا)[2]، وقد لخّص السيد الطباطبائي المسألة بثلاثة آراء، هي أنّ نصب قوله تعالى: (كَلِمَةً) على أنّها بدل اشتمال من (مثلًا)، نقلًا عن الآلوسي الذي قال: ((لو جعل بدل كلّ من كلّ لم يبتعد))[3]، ويبدو لي أنّ جعله بدل كلّ من كل أصح من كونه بدل اشتمال، وبيّن السيد الطباطبائي أنّ بعضهم قد ذكر أنّ (كَلِمَةً) مفعول أول متأخر لضرب، و(مثلًا) مفعوله الثاني قدم لدفع محذور الفصل بين كلمة وصفتها، وذكر رأي الزمخشري في المسألة؛ فقال: ((ضَرَبَ) متعد لواحد، و(كَلِمَةً) منصوب بفعل مقدر لجعلَ واتخذَ، والتقدير: ضرب الله مثلًا جعل كلمة طيبة كشجرة طيبـــــة))[4]، وهنا رجّح السيد الطباطبائي رأيه في المسألة، بقوله: ((وأظن أنّ هذا أحسن الوجوه، لو وجّه بكون (كَلِمَةً طَيِّبَةً) عطف بيان لقوله: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا) من بيان الجملة للجملة، ويتعين حينئذٍ نصب (كَلِمَةً) بمقدّر، وهو جعل، أو اتخذ؛ لأنّ المدلول أنّه مثّل الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة وشبّهها بها، وهو معنى قولنا: اتخذَ كلمةً طيبة كشجرة))[5] .

ويبدو أنّ السيد الطباطبائي يرى أنّ هناك تابعًا خامسًا، وهو عطف البيان، ومَن لا يعتقد بوجود عطف البيان قصد به بدل كلّ من كلّ؛ فبدل كلّ من كلّ مساوٍ لعطف البيان عند من لا

يعتقد بوجود عطف البيان[6] وأجاز الطاهر بن عاشور النصب على البدلية[1]، ومثله فعل الدكتور محمد محمود القاضي[2]، وكذلك الأستاذ الدرويش، غير أنّه أجاز أيضًا نصب قوله

---

[1] ينظر فتح القدير: 3 / 145 .
[2] ينظر روح المعاني: للآلوسي : 13 / 212 - 213 .
[3] روح المعاني: 13/ 212 .
[4] الميزان في تفسير القرآن :12/ 48.
[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[6] ينظر النحو القرآني قواعد وشواهد للدكتور جميل أحمد ظفر : 506

تعالى :(كَلِمَةً) بفعل مضمر، أو بتضمين ضرب معنى جعل[3]، وأجاز مؤلفو التفصيل نصب قوله تعالى: (كَلِمَةً) إمّا بفعل محذوف، أو بتضمين الفعل (ضرب) معنى (صيّر)، أو على البدل[4] .

ترجيح المفعول به على الصفة السادة مسدّ المفعول المطلق

اختلف علماء العربية في توجيه نصب قوله تعالى: (السَّيِّئَاتِ) من قوله تعالى: ((أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللهُ بِهِمُ الْأَرْضَ)) [النحل: 45]، على آراء عدّة: إذْ أشار الزمخشري دون أن يصرح إلى أنّ (السَّيِّئَاتِ) نعت لمصدر محذوف، والمعنى عنده: المكرات السيئات[5]، وذكر ابن عطية رأيين في توجيه قوله تعالى: (السَّيِّئَاتِ)، أحدهما: أن تنتصب السيئات بـ (أَفَأَمِنَ الَّذِينَ)، وعلى هذا يكون قوله: (أَنْ يَخْسِفَ) بدلًا منها، والوجه الثاني: أن تنصب السيئات بـ (مَكَرُوا)، وعدّي الفعل؛ لأنّه بمعنى عملوا، أو فعلوا[6].

وذكر الفخر الرازي أنّ (السَّيِّئَاتِ) منصوب بمضمر، والتقدير المكرات السيئات[7]، وبه قال المنتجب الهمذاني[8]، ورجّح القرطبي في المسألة النصب بنزع الخافض[9]، وأجاز صاحب البحر في المسألة، إمّا نعت لمصدر محذوف، أو مفعول بـ(مَكَرُوا)، أو مفعول بـ(أَفَأَمِنَ)، وعلق على الأخير بقوله، وهذا رأي الأكثرين[10]، ومثله فعل السمين الحلبي[11]، وذكر أبو السعود(ت982هـ) ثلاثة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (السَّيِّئَاتِ) إمّا نعت لمصدر محذوف، أو مفعول به للفعل على تضمينه معنى العمل، وذكر رأيًا ثالثًا بتوجيه قوله

---

[1] ينظر التحرير والتنوير:13 / 224 .
[2] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :514 .
[3] ينظر إعراب القرآن وبيانه: 4/ 149 .
[4] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل ، د. عبد اللطيف الخطيب ، ود. سعد عبد العزيز ، ود. رجب حسن :13/ 255.
[5] ينظر تفسير الكشاف : 3 / 439 .
[6] ينظر المحرر الوجيز : 5 / 359 .
[7] ينظر مفاتيح الغيب : 20 /39 .
[8] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : 4/ 119 .
[9] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 12 / 330 .
[10] ينظر البحر المحيط : 5 / 479 .
[11] ينظر الدّر المصون : 7/ 224 .

تعالى: (السَّيِّئَاتِ)، وهو صفة لما هو المفعول؛ أيْ : أفأمن الماكرون العقوبات السيئة[1]، ومثله فعل الشوكاني إلاّ أنّه زاد رأيًا رابعًا، وهو على حذف حرف الجر أي: مكر بالسيئات[2]، وأجاز الآلوسي الآراء الثلاثة التي ذكرها أبو السعود، ولم يرجح بينهما[3].

وقد رجّح السيد الطباطبائي في توجيه الآية الكريمة، بتضمين الفعل (مَكَرُوا) معنى عملوا، و(السَّيِّئَاتِ) مفعولها، ورفض الرأي القائل أنّ (السَّيِّئَاتِ) وصف سادّ مسد المفعول المطلق، ووصفه بقوله بعيدًا عن السياق؛ لأنّه كان يولي السياق اهتمامًا خاصًا، وعناية بالِغة في التوجيه النحوي، فقال : ((السَّيِّئَاتِ) مفعول (مَكَرُوا) بتضمينه معنى عملوا أي: عملوا السيئات ماكرين؛ وما احتمله بعضهم من كون السيئات وصفًا سادّا مسدّ المفعول المطلق، والتقدير: يمكرون المكرات السيئات بعيد عن السياق، وبالجملة الكلام لتهديد المشركين وإنذارهم بالعذاب الإلهي، ويدخل فيهم مشركو مكة، والكلام متفرع على ما تقدم كما يدل عليه قوله: (أَفَأَمِنَ) بفاء التفريع)) [4].

وأجاز الطاهر بن عاشور ثلاثة آراء في المسألة ،إمّا صفة لمصدر (مَكَرُوا) المحذوف يقدر والتقدير: مكروا المكرات السيئات، أو بتضمين الفعل (مَكَرُوا)، فتنصب (السَّيِّئَاتِ)، أو بكون (السَّيِّئَاتِ) منصوبًا بنزع الخافض، وهو الباء[5]، ومثله فعل الأستاذ محّيي الدين درويش[6]، و مؤلفو التفصيل[7]، ووجّه الدكتور محمود القاضي، (السيئات) على أنّها مفعول به [8]، ومثله فعل الدكتور بهجت عبد الواحد[9] .

---

(1) ينظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: 3/ 367.
(2) ينظر فتح القدير : 3 / 228 .
(3) ينظر روح المعاني : 14 / 165 .
(4) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 12/ 261 .
(5) ينظر التحرير والتنوير : 14 / 165 .
(6) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 4 / 251 .
(7) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 14/ 181 - 182.
(8) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 541 .
(9) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 6 / 153 .

ترجيح كون المنصوب مفعولًا ثانيًا على النصب بنزع الخافض

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، في توجيه قوله تعالى : ((أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ)) [سورة النحل: 2] من الناحية النحوية على رأيين:

الرأي الأول : يرى أنّ المفعول الأول لأنذر محذوف، والخطاب موجه لعامة الناس، والمصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به ثانٍ، من غير أنْ تقترن أنّ المشددة بالباء، وإلى هذا الرأي ذهب الطبري(ت310هـ)[1]، والثعلبي(ت427هـ)[2]، والزمخشري[3]، والعكبري[4]، والمنتجب الهـــمذاني[5]، وأبو حيان الاندلسي[6]، والسمين الحلبي[7]، وأبو السعود [8]والشوكاني [9] .

والرأي الثاني: يرى أنّ المفعول الأول لأنذر محذوف، والكلام موجه إلى أهل الكفر والمعاصي، والمصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها مفعول ثانٍ لأنذر، منصوب بحذف حرف الجر، وتقدير الكلام: بأنّه لا إله إلاّ أنا، وإلى هذا الرأي ذهب الزجاج (ت311هـ)[10]، وأبو جعفر النحاس (ت338هـ)[11]، والطبرسي(548هـ)[12].

وقد أجاز البيضاوي الرأيين في المسألة، ولم يرجح بينهما [13]، وقد ذكر الآلوسي الرأيين في توجيه المسألة، ورجّح الرأي الأول [14] ، ومثله فعل السيد الطباطبائي، ورجّح الرأي الأول على الثاني بقوله: ((على أن يكون (أَنَّهُ) مفعولًا ثانيًا، لا منصوبًا بنزع الخافض، وقد

---

(1) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن:14 / 162 .
(2) ينظر الكشف والبيان المشهور بتفسير الثعلبي : 6/ 6 .
(3) ينظر تفسير الكشاف : 3 / 424 .
(4) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 788.
(5) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 4 / 97 .
(6) ينظر البحر المحيط : 5 / 459 .
(7) ينظر الدّر المصون : 7 / 189 .
(8) ينظر إرشاد العقل السليم : 3 / 235 .
(9) ينظر فتح القدير : 3 / 204 .
(10) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 3/ 190 .
(11) ينظر إعراب القرآن: 2 / 391 .
(12) ينظر مجمع البيان في تفسير القرآن: 6 / 537 .
(13) ينظر أنوار التنزيل : 3/ 219 .
(14) ينظر روح المعاني : 14 / 95 .

عُلم بذلك أنّ قوله: (فَاتَّقُونِ) متفرع على قوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا)، والجملتان جميعًا مفعول ثانٍ، أو في موضعه لقوله: (أَنْذِرُوا))[1] .

وقد ذكر الطاهر بن عاشور الرأيين، ورجّح الرأي الثاني على الأول في تفسيره[2]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش[3]، ومال مؤلفو التفصيل، إلى الرأي الأول[4]، ومثلهم فعل صاحب المجتبى من مشكل إعراب القران الكريم[5]، وقد ذهب الدكتور محمد محمود القاضي الرأي الثاني في كتابه إعراب القرآن الكريم [6] .

ترجيح النصب على الإختصاص على وجوه عدّة

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه نصب قوله تعالى: (ذُرِّيَّةَ) من قوله تعالى: ((ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا)) [الإسراء: 3] على آراءٍ: فذكر الفرّاء (ت207هـ)، أنّها منصوبة على النداء بأداة نداء محذوفة، والتقدير: يا ذريّة [7]، ومثله فعل الطبري[8]، والزجاج إلاّ أنّه زاد رأيًا ثانيا مفاده أنّ الفعل تعدى إلى الذرية، وعضّده بقول العرب اتخذت زيدًا وكيلًا[9].

ونحا ابن أبي حاتم (ت327هـ) منحى الفرّاء في المسألة[10]،جاء أبو جعفر النحّاس بأربعة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (ذُرِّيَّةَ)، إمّا بالنصب على النداء، أو مفعول الاتخاذ، أو النصب على الاختصاص، أو البدل من(وكيلًا)في قوله تعالى: ((أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا)) [الإسراء: 2][11]، ووجّه الزمخشري المسألة بالنصب على الاختصاص، وأجاز النصب على

---

[1] الميزان في تفسير القرآن:12 / 208 .
[2] ينظر التحرير والتنوير : 14 / 100 .
[3] ينظر إعراب القران وبيانه : 4 / 221 .
[4] ينظر التفصيل في إعراب التنزيل : 14 / 115 .
[5] ينظر المجتبى من مشكل إعراب القران ، لأحمد بن محمد الخراط :569/2.
[6] ينظر إعراب القران برواية حفص عن عاصم : 532 .
[7] ينظر معاني القرآن : 2/ 116 .
[8] ينظر جامع البيان عن تأويل القرآن :14 / 451 .
[9] ينظر معاني القرآن: 3 / 266 - 267 .
[10] ينظر تفسير القرآن العظيم :7/ 2309 .
[11] ينظر إعراب القرآن : 2 / 414 .

النداء[1]، وذكر ابن عطية في المسألة أربعة آراء، كما فعل أبو جعفر النحاس[2].

ووجّه الطوسي(ت460هـ)في (ذرية) النصب على النداء، وأجاز النصب على أنّه مفعول الاتخاذ، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم، وهما قوله تعالى: ((وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)) [النساء: 125]، وقوله تعالى: ((اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً)) [المجادلة: 16][3]، وذكر الطبرسي في توجيه المسألة، إمّا أنْ يكون مفعولًا ثانيًا للاتخاذ ،وإمّا النصب على النداء[4].

وذكر أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في المسألة أربعة أوجه، إمّا النصب على النداء أو منصوبًا لأنّه مفعول أول لقوله:(اتَّخَذَ)، وقوله تعالى: (وَكِيلًا)مفعول ثانٍ، أو منصوبًا على البدل من قوله تعالى: (وَكِيلًا)، أو منصوبًا بتقدير أعني، أيْ: النصب على الاختصاص[5] ووجّه الفخر الرازي المسألة بوجهين، إمّا النصب على النداء، أو بجعل الاتخاذ يتعدى إلى مفعولين، وعضّد قوله بقوله تعالى: ((وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)) [النساء: 125] [6].

وذكر أبو البقاء العكبري في المسألة ثلاثة آراء، إمّا منادىً، أو منصوبًا بإضمار أعني، أو بدلًا من قوله تعالى: (وَكِيلًا)، أو بدلًا من موسى (عليه السلام) [7]، وأجاز المنتجب الهمذاني في المسألة خمسة آراء: أمّا النصب على أنّه المفعول الأول، وقوله: (وَكِيلًا) المفعول الثاني؛ لأنّ الاتخاذ يتعدى إلى مفعولين، أو النصب على الاختصاص، أو النداء، أو على البدل من(وَكِيلًا)، أو جرّه على البدل من بني إسرائيل [8].

ورأى القرطبي رأي الفرّاء[9]، وذكر البيضاوي ثلاثة آراء في المسألة، إمّا النصب على الاختصاص، أو النداء، أو النصب على مفعول الاتخاذ [10]، وذكر أبو حيان الأندلسي أربعة

---

[1] ينظر تفسير الكشاف : 3 / 494 .
[2] ينظر المحرر الوجيز : 5/ 439 .
[3] ينظر التبيان في تفسير القرآن:6 /444.
[4] ينظر مجمع البيان : 6/ 608 - 609 .
[5] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن :2/ 86- 87 .
[6] ينظر مفاتيح الغيب :20/ 155 .
[7] ينظر التبيان في إعراب القران : 811/2 .
[8] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن :4/ 159 .
[9] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 13 /17 .
[10] ينظر أنوار التنزيل :3/ 248 .

آراء في توجيه النصب، إمّا على النداء، أو على البدل من (وَكِيلًا)، أو على المفعول الثاني، أو على اضمار أعني[1].

وذكر السمين الحلبي خمسة آراء في توجيه النصب، فذكر رأي الزمخشري بالنصب على الاختصاص، وذكر رأي أبي البقاء بالنصب على البدل من قوله: (موسى) ووصفه بالبعد، وأشار إلى ثلاثة آراء أخرى، وهي النصب على البدل من قوله: (وَكِيلًا)، والنصب على المفعول الأول لقوله: (تَتَّخِذُوا)، والنصب على النداء[2]، وذكر الشوكاني في توجيه المسألة إمّا بالنصب على الاختصاص، أو النداء، أو على المفعول الأول[3]، ومثله فعل الآلوسي وقال برأي رابع وهو النصب على البدل من قوله: (وَكِيلًا)، وذكر رأي أبي البقاء كونه بدلاً من قوله: (موسى) ووصفه بقوله بعيد جدًا[4]، فهذه المسألة أذن تتلخص بستة آراء، إمّا النصب على النداء بأداة نداء محذوفة، أو تعدي الفعل (اتّخذ) إلى مفعولين، أو النصب على الاختصاص، أو النصب على البدل من (وكيلًا)، أو النصب على البدل من قوله: (موسى)، أو جره على البدل من قوله تعالى: (بني اسرائيل) .

وعلق السيد الطباطبائي على نصب قوله تعالى: (ذُرِّيَّةَ) فقال: ((وهي على ما يهدي إليه السياق منصوبة على الاختصاص، ويفيد الاختصاص عناية خاصة من المتكلم في حكمه، فهو بمنزلة التعليل))،[5] كقوله تعالى: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)) [الأحزاب: 33]، ويبدو أنّ صاحب الميزان رجّح النصب على الاختصاص، ورفض بقية الآراء، وعلق عليها بقوله: سخيفة، وبين أنّ الرأي الراجح بين علماء العربية في توجيه نصب قوله تعالى: (ذُرِّيَّةَ) بأداة نداء محذوفة [6].

ورجّح الطاهر بن عاشور النصب على الاختصاص، وأجاز النصب على الحـــــــال،

---

[1] ينظر البحر المحيط : 7/6 .
[2] ينظر الدّر المصون : 7/ 310.
[3] ينظر فتح القدير : 3/ 288 .
[4] ينظر روح المعاني :15/15 .
[5] الميزان في تفسير القرآن :13/ 36 .
[6] ينظر المصدر نفسه : 13 / 37 .

والنداء[1]، وذكر مؤلفو التفصيل الآراء الخمسة، ولم يرجحوا أحدها[2]، ورجّح الاستاذ محيي الدين درويش رأي الزمخشري في المسألة بالنصب على الاختصاص، ووصف قول الزمخشري بأنّه فطنة تستحق الإعجاب وتسترعي الانتباه، وذكر النصب على النداء، والبدل من قوله: (وَكِيلًا)، والمفعول الثاني للاتخاذ [3] .

ورجّح الدكتور محمد القاضي في المسألة بأنّه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أخص، أو أمدح[4] ، وأجاز الدكتور بهجت عبد الواحد صالح، النصب على النداء، والبدل من قولـــــه: (وَكِيلًا)، و النصب على الاختصاص[5] .

ترجيح نصب المفعول به بفعل ظاهر على الأوجه الأخرى

ذكر الفرّاء في توجيه نصب قوله تعالى: (أَمَدًا)، من قوله تعالى: ((ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)) [الكهف: 12] رأيين، إمّا النصب على التمييز، أو النصب بـ(لَبِثُوا)[6]، وذكر الطبري هذين الرأيين، ولكنّه رجّح النصب على التمييز[7]، واختار الزجّاج الرأي الأول النصب على التمييز[8]، وذكر أبو جعفر النحّاس رأيي الفرّاء في هذه المسألة ورجّح النصب على التمييز[9]، ورجّح مكي بن أبي طالب (ت437هـ) في نصب قوله تعالى: (أَمَدًا)، النصب على المفعول به ، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم، هما قوله تعالى: (أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوهُ) [المجادلة: 6]، وقوله تعالى: (أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) [الجن: 28]، ورفض نصبه بقوله تعالى: (لَبِثُوا)، كما رفض نصبه على التمييز[10].

---

[1] ينظر التحرير والتنوير :15/ 25-26 .
[2] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل :16/15.
[3] ينظر إعراب القرآن وبيانه :321/4 .
[4] ينظر إعراب القران الكريم برواية حفص عن عاصم :561 .
[5] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 6/ 240.
[6] ينظر معاني القرآن: 2/ 136 .
[7] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 15/ 176 - 178 .
[8] ينظر معاني القرآن وإعرابه:3/ 271.
[9] ينظر إعراب القران : 2/ 449 - 450 .
[10] ينظر مشكل إعراب القرآن :1/ 437- 438 .

وأجاز الشيخ الطوسي النصب على التمييز، أو بالفعل لبث، ولم يرجح بينهما [1] ، ويرى الزمخشري أنّ قوله تعالى: (أَمَدًا) مفعول فيه للفعل لبث، وأنكر نصبه على التمييز، ونصبه بالفعل لبث، ونصبه بإضمار فعل يدل عليه[2]، ورجّح ابن عطية نصب قوله تعالى: (أَمَدًا) بأحصى على المفعول، ووصفه بقوله الظاهر الجيد فيه، ورفض رأي الزجّاج بالنصب على التمييز، ووصفه بالقول المختل، ورفض رأي الطبري على نصبه بالفعل لبث، ووصفه بقوله غير متجه[3]، ورجّح الطبرسي نصب قوله تعالى: (أَمَدًا) على أنه مفعول به لأحصى، ورفض نصبه على التمييز، ونصبه بالفعل لبث، وعضّد قوله بآية من الذكر الحكيم، كما فعل مكي بن أبي طالب[4].

ويرى أبو البركات أنّ قوله تعالى: (أَمَدًا) مفعول فيه ظرف زمان للفعل (أَحْصَى)، وهو الراجح عنده، أو مفعول فيه للفعل لبث[5] ، ورجّح الرازي نصب قوله تعالى: (أَمَدًا) على المفعولية للفعل (أَحْصَى)، ورفض نصبه على التمييز، أو على الفعل لبث [6]، ووجّه أبو البقاء نصب قوله تعالى: (أَمَدًا) على المفعول بالفعل (أَحْصَى)، أو منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه الفعل أحصى[7]، والراجح عند المنتجب الهمذاني رأي جمهور النحويين، وقد اشار إليه صراحة في قوله: ((وهو الوجه، وعليه الجمهور))[8]، إنّ قوله تعالى: (أَمَدًا) مفعول به للفعل أحصى، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم كما فعل مكي بن أبي طالب، وأنكر النصب بالفعل لبث، وكذلك أنكر النصب على التمييز، أو بفعل يدل عليه(أَحْصَى)[9] .

ورجّح القرطبي نصب قوله تعالى : (أَمَدًا) بـ(أَحْصَى) على المفعول به، ورفض قول الفرّاء، والزجّاج بالنصب على التمييز، ورفض قول الطبري بالنصب على الفعل لبث[10] ويبدو أنّ البيضاوي وجّه نصب قوله تعالى: (أَمَدًا) إمّا مفعول به، أو مفعول لأجله، أيْ :

---

[1] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7/ 460.
[2] ينظر تفسير الكشاف :3/ 567 - 568 .
[3] ينظر المحرر الوجيز : 5/ 573- 574 .
[4] ينظر مجمع البيان : 6/ 696.
[5] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 101 .
[6] ينظر مفاتيح الغيب : 21/ 85.
[7] ينظر التبيان في إعراب القران :2/ 839.
[8] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القران المجيد : 4 / 247 .
[9] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[10] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 13/ 221- 222.

لأجل اللبوث[1]، وعرض أبو حيان آراء في نصب قوله تعالى: (أَمَدًا)، إمّا منصوب على المفعول به، أو على التمييز، ورفض النصب بالفعل لبث، أو بفعل يدل عليه (أَحْصَى)، ورجّح النصب على إسقاط الحرف، وتقديره عنده من أمدٍ[2] .

واكتفى السمين الحلبي بذكر رأيين في المسألة هما: النصب على التمييز، أو على جعله مفعولًا به[3]، وذكر ابن هشام (ت761هـ) نصبه على المفعول به، ولم يرجّح نصبه على التمييز، وعدّه من الوهم[4]، واكتفى أبو السعود بترجيح النصب على المفعول به [5]، وعرض صاحب روح المعاني آراء عدّة في نصب قوله تعالى: (أَمَدًا)، واختار الرأي الذي يقول، إنّه مفعول به للفعل أحصى[6].

وتتلخص المسألة بالآراء الآتية، هي: النصب على التمييز، أو النصب على المفعول به، أو النصب على الظرف، أو النصب على المفعول فيه، أو النصب بإضمار فعل يدل عليه أحصى أو النصب على أنه مفعول فيه للفعل لبث، أو النصب على أنّه مفعول لأجله، أو النصب على إسقاط الحرف، أو النصب على التمييز بشرط أن يكون محولًا عن مفعول به.

ورجّح السيد الطباطبائي النصب على أنّه مفعول به على الآراء الأخرى التي وصفها بالمتكلفة[7]، ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه السيد الطباطبائي يعدّ أفضل الآراء، وهو الرأي المشهور بين جمهور النحويين[8].

وعرض الطاهر بن عاشور رأيين في المسألة: إمّا النصب على المفعول به، أو النصب على التمييز، ولم يرجح أحدهما[9]، ورجّح الأستاذ الدرويش النصب على المفعول به، ورفض النصب على التمييز[10]، ورجّح الدكتور محمد محمـــــود القاضي النصـــــــــب على

---

[1] ينظر أنوار التنزيل :3/ 274.
[2] ينظر البحر المحيط : 6/ 100 - 102 .
[3] ينظر الدّر المصون : 7/ 448 -452 .
[4] ينظر المغني اللبيب عن كتب الأعاريب:2/ 781.
[5] ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 500 .
[6] ينظر روح المعاني : 15/ 213 - 214 .
[7] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 13/ 246.
[8] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :4/ 247 .
[9] ينظر التحرير والتنوير : 15 / 269 - 270 .
[10] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 4/ 446 - 447 .

التمـييز[1]، وذكر مؤلفو التفصيل ستةً من الآراء التي ذكرها المهتمون في مجال تفسير القرآن وإعرابه، ولم يرجحوا رأيًا معينًا من هذه الآراء[2]، على حين رجّح الدكتور بهجت النصب على التمييز[3] .

ترجيح حذف المفعول الثاني لـ(حسب) على الأوجه الأخرى

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه المصدر المؤول من قوله تعالى:((أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا)) [الكهف: 102]على رأيين :

الرأي الأول :المصدر المؤول سدّ مسد المفعولين باختلاف المعنى عندهم، وإلى هذا الرأي ذهـــب الطبرسي[4]، وأبو البركات الأنباري[5]، والعكبري[6]، والمنتجب الهمذاني[7]، وكذلك صاحب ارتشـــاف الضرب، الذي بين أنّه لا تسدّ أنّ مسدّ الاسم والخبر في باب كان، وتسدّ في ظن وأخواتها، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم[8] ، قال تعالى: (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [سورة العنْكبوت: 2]، وقال تعالى: (أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا) [الكهف: 102]وأيد هذا الرأي صاحب الدّر المصون [9] ، وإلى هذا الرأي ذهب الزركشي (ت794هـ)[10] .

والرأي الثاني: حذف المفعول الثاني لـ(حسب) باختلاف المعنى عندهم، وإلى هذا الرأي ذهب الفخر الرازي[11]، وذكر البيضاوي الرأيين في تفسيره، ولم يرجّح أحدهما[12]، ورجّح أبو السعود الرأي الأول في تفسيره على الرأي الثاني، وعضد بآيةٍ من الذكر الحكيم قال تعالـــى:

---

[1] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :586 .
[2] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 15 / 251 .
[3] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل :6/ 352 .
[4] ينظر مجمع البيان : 6/ 766 .
[5] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن :2/ 118.
[6] ينظر التبيان في إعراب القران :2/ 862 - 863 .
[7] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القران المجيد : 4/ 330 .
[8] ينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 4/ 1639 - 1641 .
[9] ينظر الدّر المصون : 7/ 551 .
[10] ينظر البرهان في علوم القرآن :4/ 135 .
[11] ينظر مفاتيح الغيب : 21/ 174 - 175 .
[12] ينظر أنوار التنزيل :3/ 294 .

((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ)) [المائدة: 71][1] ، وذكر الآلوسي الرأيين في المسألة، ولم يرجح أحدهما [2].

وقبل هؤلاء جميعًا، ذكر الزجّاج أنّ تأويل الآية الكريمة: أفحسبوا أنْ ينفعهم اتّخاذهم عبادي أولياء، وإذا كان هذا التأويل تفسير إعراب، فظاهره أنّ الآية الكريمة على تقدير حذف المفعول الأول، ووجود المفعول الثاني الاتخاذ[3]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو جعفر النحّاس[4] والقرطبي[5]، والشوكاني[6].

وذكر السيد الطباطبائي أنّ في المسألة رأيين: رأي يرى أنّ المصدر المؤول من أنْ والفعل سدّ مسدّ مفعولي (حسب) على اختلافهم في تقدير المعنى[7]، والرأي الآخر: أنّ المصدر المؤول من أنْ والفعل يتخذوا، في محل نصب مفعول به أول، والمفعول الثاني محذوف، والمعنى: أفحسبَ الذين كفروا اتّخاذهم عبادي من دوني أولياء نافعًا لهم ودافعًا للعقاب عنهم، وقد أيّد السيد الطباطبائي الرأي الأول، والمعنى عنده، أفحسب الذين جحدوا توحيد الله أنْ يتخذوا من دوني أربابًا ينصروهم، ويدفعون عقابي عنهم، ويدل على هذا المحذوف قوله تعالى: ((إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا))[الكهف: 102]،وبينّ السيد الطباطبائي أنّ هذه الوجوه مترتبة بالوجاهة، وأوجهها أولها، وسياق هذه الآيات يساعد عليها[8]، والى هذا الرأي ذهب الطاهر بن عاشور[9]، والأستاذ الدرويش[10]، والدكتور محمد القاضي[11] والأستاذ عبد الخالق عضيمة [12]، وذكر أصحاب كتاب التفصيل الرأيين في المسألة، ورجحوا الرأي الأول[13]، على حين ذهب الدكتور بهجت عبد الواحد صالح إلى ترجيح الرأي الثاني

---

[1] ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 558 .
[2] ينظر روح المعاني : 16/ 45 .
[3] ينظر معاني القرآن وإعرابه: 3/ 314 .
[4] ينظر إعراب القرآن: 2/ 475 .
[5] ينظر الجامع لأحكام القرآن :2 / 475 .
[6] ينظر فتح القدير : 3/ 434 .
[7] ينظر الميزان في تفسير القرآن :13 / 362 - 363 ، ينظر مجمع البيان : 6 / 766 .
[8] المرجع نفسه والصفحات أنفسهما .
[9] ينظر التحرير والتنوير : 6/ 43 - 44 .
[10] ينظر إعراب القرآن وبيانه :4/ 550.
[11] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :506.
[12] ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق3/ ج2/م 9 / 300 - 337 .
[13] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل :15 / 101 - 102 .

أيْ: إلى حذف مفعول حسب الثاني؛ إذْ التقدير عنده، أفحسب الكافرون اتّخاذهم عبادي آلهة يجديهم نفعاً[1] .

ترجيح النصب على الإغراء على وجوه عدّة

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن في توجيه قوله تعالى: (فِطْرَتَ اللهِ) من قوله تعالى: ((فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا)) [الروم: 30] على أربعة آراء: الرأي الأول: أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أيْ: مفعول مطلق وهذا الرأي قاله الفرّاء وعضّد قوله بآيةٍ من الذكر الحكيم[2]، نحو قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللهِ) [البقرة 138].

وإلى هذا الرأي ذهب أبو عبيدة (ت210هـ)، وذكر رأياً ثانياً: وهو أنّه منصوب على الإغراء[3]، ورجّح الأخفش الأوسط (ت215هـ) الرأي الأول[4]، ومثله فعل الطبري[5] ، والزجّاج[6]، وأبو اسحاق النحّاس[7]، ورجّح الثعلبي النصب على المصدر على كونه منصوبًا على الإغراء[8]، ومثله فعل الطوسي[9]، على حين رجّح مكي بن أبي طالب النصب على الإغراء، على كونه منصوبًا على المصدر[10]، ومال الزمخشري إلى الرأي الأول في كشافه[11]، ومثله فعل الباقولي(ت543هـ)[12].

وذكر ابن عطية الرأيين في المسألة، ولم يرجّح بينهما[13]، وذكر الطبرسي النصب على

---

[1] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 6 / 445 .
[2] ينظر معاني القرآن: 2/ 324 .
[3] ينظر مجاز القرآن: 2 / 122 .
[4] ينظر معاني القرآن: 2/ 474 .
[5] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن :18 / 493 .
[6] ينظر معاني القرآن وإعرابه: 4/ 184 .
[7] ينظر إعراب القران:3/ 271 .
[8] ينظر الكشف والبيان :7/ 301 .
[9] ينظر التبيان في تفسير القرآن :8/ 247 .
[10] ينظر مشكل إعراب القرآن :2/ 561 .
[11] ينظر تفسير الكشاف :4/ 577 .
[12] ينظر كشف المشكلات وايضاح المعضلات: 1050
[13] ينظر المحرر الوجيز : 7/ 546 .

الإغراء في المسألة[1] ، وذكر أبو البركات الرأيين، ولم يرجّح أحدهما [2] ، ورجّح الرازي النصب على الإغراء[3]، وأشار العكبري إلى الرأيين، ولم يرجّح أحدهما[4]، ورجّح المنتجب الهمذاني النصب على الإغراء على الرأي الأول[5].

وذكر القرطبي الرأيين ولم يرجح أحدهما[6]، ورجّح الطيبي (ت743هـ) النصب على الإغراء على النصب على المصدر[7]، ورجّح أبو حيان الأندلسي النصب على المصدر على النصب على الإغراء[8] ،ومثله فعل السمين الحلبي، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم[9] وهما قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللهِ)[البقرة : 138]، وقال تعالى: (صُنْعَ اللهِ) [النمل : 88] ورجّح أبو السعود الرأي الثاني[10] .

وذكر الشوكاني الرأيين في المسألة ولم يرجح بينهما [11]، ورجح الآلوسي الرأي الثاني على الرأي الأول، وذكر رأيين آخرين في توجيه في توجيه نصب قوله تعالى: (فِطْرَتَ اللهِ)وهما: إضمار فعل تقديره أعني، والنصب على البدل من قوله تعالى: (حَنِيفًا)[12].

ورجح السيد الطباطبائي في توجيه نصب قوله تعالى: (فِطْرَتَ اللهِ)، النصب على الإغراء، ورفض الآراء الأخرى معتمدًا في ذلك على المعنى، والسياق في تبني هذا الرأي، ووصف الآراء الأخرى بأنها لا تتسع، ولا تستقيم، أو فاسدة [13].

---

[1] ينظر مجمع البيان : 8 / 472 .
[2] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 250- 251 .
[3] ينظر مفاتيح الغيب : 25 / 120 .
[4] ينظر التبيان في إعراب القران : 2/ 1040 .
[5] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :5/ 194 .
[6] ينظر الجامع لأحكام القرآن :16/ 241.
[7] ينظر فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 12/ 243 .
[8] ينظر البحر المحيط : 7/ 167 .
[9] ينظر الدّر المصون :9/ 44.
[10] ينظر إرشاد العقل السليم : 4/ 362 .
[11] ينظر فتح القدير : 4/ 295 .
[12] ينظر روح المعاني :21/ 39 - 40 .
[13] ينظر الميزان في تفسير القرآن :16/ 183 - 186 .

ولم أجد أحدًا من المفسرين، أو معربي القرآن الكريم من ذكر، أو رجّح أنْ يكون (فِطْرَتَ اللهِ) اسمًا منصوبًا على المدح إلاّ الآلوسي[1]، وذكره صاحب الميزان، وعبر عنه أنّه لا يلائم ما قبله[2]، مع أنّ النص القرآني يحتمل هذا الرأي.

ورجّح الطاهر بن عاشور النصب على البدل[3]من قوله تعالى: (حَنِيفًا) ورجّح الأستاذ الدرويش النصب على الإغراء على النصب على المفعول المطلق[4]، ومثله فعل مؤلفو كتاب التفصيل[5] ، ورجّح الدكتور محمد محمود القاضي النصب على الإغراء[6] .

ترجيح المفعول به على الظرف

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، في توجيه نصب قوله تعالى: (يَوْمَ) من قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ)) [الشورى: 7] على ثلاثة آراء:

أحدهما: أنّه مفعول ثانٍ لتنذر، وإلى هذا الرأي ذهب الفرّاء، وعضّد قوله بآيةٍ من الذكر الحكيم، كقوله تعالى: ((إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ)) [آل عمران : 175]، أيْ : يخوفكم أولياءَه[7]، وذكر الطبري والآخر: في توجيه نصب قوله تعالى: (وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ) وهو مفعول فيه ظرف زمان [8].

ورجّح الشيخ الطوسي النصب على المفعول الثاني، ونكر النصب على الظرف[9]، وذهب الزمخشري أنّه المفعول الثاني[10]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية[11]، واحتمل الطبرسي

---

[1] ينظر روح المعاني : 21 / 39 - 40 .
[2] ينظر تفسير الميزان : 3/ 185 .
[3] ينظر التحرير والتنوير :21 / 89 - 90 .
[4] ينظر إعراب القرآن وبيانه :6/ 54 .
[5] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل :21 / 78 .
[6] ينظر إعراب القرآن برواية حفص عن عاصم :812 .
[7] ينظر معاني القرآن: 3/ 22 .
[8] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 20/ 472 .
[9] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 9 / 145 .
[10] ينظر تفسير الكشاف : 5 / 408 .
[11] ينظر المحرر الوجيز : 7/ 502 .

النصب على المفعول الثاني، أو على الظرف[1]، وذكر ابن الجوزي(ت597هـ)النصب على المفعول الثاني[2].

وذهب الفخر الرازي إلى رأيٍ ثالثٍ: أنّ (يوم الجمع) مفعول به ثانٍ منصوب بنزع الخافض، ويوم الجمع في الأصل مضاف إليه؛ فحذف المضاف (العذاب) وأقيم المضاف إليه مقامه، وكذلك المفعول به الأول في الأصل محذوف، وهو(أهل)، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتقديره: أهل أم القرى[3]، وذكر الهمذاني جواز النصب على الظرف، ورجّح النصب على المفعول الثاني، ووصّفه بأنّه الوجه الجيد [4]، ورجح البيضاوي مثله النصب على المفعول الثاني[5] ، وذهب الطيبيّ إلى أنّه منصوب بنزع الخافض[6]، وذكر أبو حيان الأندلسي النصب على المفعول الثاني[7]، وإلى هذا الرأي ذهب السمين الحلبي[8]، وأبو السعود[9] ، والآلوسي، وذكر أيضًا النصب بالظرف[10].

ورجّح السيد الطباطبائي النصب على المفعول الثاني، ورفض النصب على الظرف، ووصفه بقوله، وهو ظاهر، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم هما قوله تعالى: (ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ) [هود: 103]، وقال تعالى: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) [هود: 105]، والمعنى عندهُ: لتنذر الناس وتخوفهم من الله، وخاصة من سخطه يوم الجمع[11]،فقال: ((وقوله: (فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) في مقام التعليل ودفع الدخل كأنه قيل : لماذا ينذرهم يوم الجمع ؟ فقيل: (فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) أيْ أنّهم يتفرقون فرقين: سعيد مثاب وشقي معذب فلينذروا حتى يتحرزوا سبيل الشقاء، والهبوط مهبط الهلكة))[12] وإلى النصب على المفعول

---

[1] ينظر مجمع البيان : 9/ 34.
[2] ينظر زاد المسير:7/ 2774 .
[3] ينظر مفاتيح الغيب : 27 / 149 .
[4] ينظر الكتاب الفريد : 5/ 522 .
[5] ينظر أنوار التنزيل : 5 / 77 .
[6] ينظر فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب :14 / 12 .
[7] ينظر البحر المحيط : 7 / 487 .
[8] ينظر الدّر المصون : 9/ 541 .
[9] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 56 .
[10] ينظر روح المعاني : 25/ 13 - 14 .
[11] ينظر الميزان في تفسير القرآن :18 / 18 - 19.
[12] المصدر نفسه : 18/ 19.

الثاني ذهب الطاهر بن عاشور[1]، ومؤلفو كتاب التفصيل[2] ، والأستاذ الدرويش[3]، والدكتور محمد محمود القاضي [4]، وذهب الدكتور بهجت عبد الواحد صالح إلى أنّه منصوب بنزع الخافض[5] .

ترجيح المفعول به على الفاعل

اختلف علماء اللغة العربية القدماء في توجيه اعراب الاسم الموصول من قوله تعالى: ((وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ)) [الشورى: 26] على ثلاثة[6] آراء:

الرأي الأول: أنّ الاسمَ الموصول فاعلٌ؛ لأنّ الفعل استجاب فعل لازم لا يتعدى إلى مفعوله مباشرةً .

الرأي الثاني: رفض أنْ يكون الاسم الموصول فاعلًا، وجعل صيغة استجاب بمعنى أجاب والاسم الموصول مفعول به، والفعل يستجيب بمعنى يجيب .

الرأي الثالث: أنّ الاسم الموصول منصوب بنزع الخافض .

وذكر الفرّاء الآراء الثلاثة دون أنْ يرجح بينهما، وأشار إلى الخلاف بين الرأيين: المفعول به، والنصب بنزع الخافض، فإذا قلت استجاب أدخلت اللام في المفعول، وإذا قلت أجاب حذفت اللام، وعضّد قوله بآيتين من الذكر الحكيم، هما قوله تعالى: ((فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ)) [آل عمران:195]، وقال تعالى: ((وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ)) [المطففين:3]، والمعنى: وإذا كالوا لهم، أو وزنوا لهم[7]، وإلى هذا الرأي ذهب الطبري[8]، والهمذاني[1]

---

[1] ينظر التحرير والتنوير : 25 / 37 .
[2] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل :25 / 40 .
[3] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 17/7 .
[4] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 964 .
[5] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 25 / 40 .
[6] ينظر معاني القرآن، للفرّاء :3/ 24 ، ينظر معاني القرآن ، للأخفش الأوسط :2/ 511 ، ينظر تفسير الكشاف : 5/ 408 ، ينظر زاد المسير : 7/ 28 .
[7] ينظر معاني القرآن :3/ 24 .
[8] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن:20/ 508- 509 .

والشوكاني[2]، والآلوسي[3].

ورجّح أبو عبيدة النصب على المفعول به[4]، ومثله فعل مكي بن أبي طالب[5]، والشيخ الطوسي[6]، على حين ذهب الزمخشري إلى أنّه منصوب بنزع الخافض[7]، وذهب ابن الجوزي إلى أنّه منصوب على المفعول به[8]، ومثله فعل العكبري[9]، ورجّح أبو السعود النصب بنزع الخافض [10]، ورجّح الأخفش الأوسط رفع الاسم الموصول على الفاعل [11]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان الأندلسي[12]، وذكر الزجّاج رأيين في المسألة، إمّا النصب على المفعول به، أو الرفع على الفاعلية، ولم يرجح بينهما[13]، وذكر أبو جعفر النحّاس رأيين في المسألة، إمّا النصب على نزع الخافض، أو الرفع على الفاعلية [14]، ورجّح الثعلبي النصب بالمفعولية على الرفع على الفاعلية[15].

وذكر ابن عطية رأيين في المسألة، إمّا أنْ يكون الاسم الموصول مفعولًا به، أو في محل رفع فاعل، ولم يرجح أحد الرأيين على الآخر[16]، وذكر أبو البركات الأنباري رأيين في المسألة، إمّا نصب الاسم الموصول على أنّه مفعول به، أو بتقدير نزع الخافض، ولم يرجح بينهما[17]، وذهب الفخر الرازي إلى أنّه منصوب بنزع الخافض[1]، وإلى هذا الرأي ذهب البيضاوي[2].

---

[1] ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :5/ 531 .
[2] ينظر فتح القدير :4/ 700 - 701 .
[3] ينظر روح المعاني : 25/ 27 - 28 .
[4] ينظر مجاز القرآن :2/ 200 .
[5] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 646.
[6] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 9/ 161 .
[7] ينظر تفسير الكشاف : 5/ 408 .
[8] ينظر زاد المسير : 7/ 28 .
[9] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1132- 1133.
[10] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 97 .
[11] ينظر معاني القرآن: 2/ 511 .
[12] ينظر البحر المحيط :7/ 495.
[13] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 400 .
[14] ينظر إعراب القرآن: 4/ 400 ، ينظر معاني القرآن: 6/ 312- 313 .
[15] ينظر الكشف والبيان :8/ 317 .
[16] ينظر المحرر الوجيز :7/ 515 - 516 .
[17] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 348 .

وقد ذكر السيد الطباطبائي رأيين في المسألة، ورجّح نصب الاسم الموصول على نزع الخافض، ورفض كونه مرفوع على الفاعلية ، ووصفه بقوله: وهو بعيد عن السياق[3].

وإذا كان السياق، وهو قوله تعالى: ((وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ)) [الشورى: 26] يؤيد أنّ الاسم الموصول مفعول به، فإنّ السياق يحتمل أنْ يكون الاسم الموصول فاعلًا بدليل قوله تعالى: ((وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ)) [الشورى: 26] ، ومن الجدير بالذكر أنّ استفعلَ غير أفعل ولا يوجد دليل في العربية على أنّ استفعل بمعنى أفعل، ولست أرى حاجة إلى التقدير، والرأي عندي أخذ الكلام على ظاهره .

ورجّح الطاهر بن عاشور نصب الاسم الموصول على المفعول به، وأجاز أن يكون فاعلًا[4]، ورجّح الأستاذ الدرويش النصب بنزع الخافض، وأجاز الرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية [5]، وذكر أصحاب التفصيل الآراء الثلاثة، ولم يرجحوا بينهما[6]، ورجّح الدكتور عبد الخالق عضيمة الرفع على الفاعل، وأجاز النصب بنزع الخافض[7]، ورأى الدكتور محمد محمود القاضي أنّ الاسم الموصول مرفوع على الفاعلية[8]، وإلى هذا الرأي ذهب صاحب المجتبى[9] ، ورجّح الدكتور بهجت عبد الواحد صالح النصب على نزع الخافض[10] .

ترجيح مجيء المصدر المؤول مفعولًا به على كونه مبتدأ

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، في توجيه المصدر المؤول في قوله تعالـــــى: ((لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ)) [المدثر: 37] على رأيين[11]: فذكر بعضهم في توجيهه

---

(1) ينظر مفاتيح الغيب : 27 / 170 .
(2) ينظر أنوار التنزيل : 5/ 81 .
(3) ينظر تفسير الميزان : 18 / 51 .
(4) ينظر التحرير والتنوير : 25/ 91 .
(5) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 7/ 35- 36 .
(6) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 25/ 88 .
(7) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق3/ ج1/ م8 / 362 .
(8) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 969.
(9) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3 / 1138 .
(10) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 10 / 396.
(11)ينظر تفسير الكشاف : 6/ 261 ، ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1251.

أنّه مفعول به على أن يكون (لِمَنْ شَاءَ) بدلًا من قوله تعالى: (لِلْبَشَرِ)[المدثر:36]، وذكر أصحاب الرأي الثاني أنّ المصدر المؤول في موضع الرفع على الابتداء، وعلى هذا يكون (لِمَنْ شَاءَ)، خبر مقدم .

لقد ذهب أبو جعفر النحّاس إلى أنّ (لِمَنْ شَاءَ) بدلًا من قوله تعالى: (لِلْبَشَرِ)، ومعنى هذا أنّ المصدر المؤول في محل نصب مفعول به[1]، ومثله فعل البغوي (ت516هـ)[2]، والعكبري[3]، والشوكاني[4].

ورجّح الزمخشري الرفع على الابتداء في توجيه المصدر المؤول، وعضّد قوله بآيةٍ من الذكر الحكيم، نحو قوله تعالى: ((فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)) [الكهف : 29]، وجوز النصب على المفعول به [5] ، وذكر الفخر الرازي الرأيين في المسألة، ولم يرجح بينهما [6] ،ومثله فعل الهمذاني[7]، والبيضاوي[8]، وذهب أبو حيان إلى أنّ المصدر المؤول مفعول به، ورفض الرفع على الابتداء، ووصفه بأنه رأي لا يتبادر إلى الذهن[9]، وذكر السمين الحلبي الرأيين في المسألة، ولم يرجح بينهما[10]، ومثله فعل أبو السعود[11] ، والآلوسي[12] .

ورجّح السيد الطباطبائي النصب في المصدر المؤول على المفعول به، ورفض الرفع على الابتداء، فقال: ((لمن شاء بدل من البشر، ولأنّ يتقدم الخ مفعول شاء، والمراد بالتقديم والتأخير، الاتّباع للحق ومصداقه الإيمان والطاعة، وعدم الاتّباع، مصداقه الكفر والمعصية، والمعنى نذيرًا لمن أتبعَ منكم الحق، ولمن لم يتبع أيْ: لجميعكم من غير استثناء))[13]، وإلى

---

(1) ينظر إعراب القران: 5/ 72 .
(2) ينظر معالم التنزيل المشهور بـ تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي :8/ 272.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1251.
(4) ينظر فتح القدير : 5/ 439 .
(5) ينظر تفسير الكشاف : 6/ 261 .
(6) ينظر مفاتيح الغيب :30/ 209.
(7) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :6/ 269 .
(8) ينظر أنوار التنزيل :5/ 262.
(9) ينظر البحر المحيط : 8 / 370 .
(10) ينظر الدّر المصون : 10/ 553 - 554 .
(11) ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 425 .
(12) ينظر روح المعاني : 29 / 131 .
(13) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 20/ 103 - 104 .

هذا الرأي ذهب الشيخ محمد جواد مغنية[1]، والدكتور محمد محمود القاضي[2]، ومؤلفو إعراب القرآن الكريم [3]، والشيخ الكرباسي[4] ، ورجّح الأستاذ الدرويش توجيه نصب المصدر المؤول على أنّه مفعول به[5]، وذكر مؤلفو التفصيل الرأيين ولم يرجحوا بينهما[6] ، ورجّح الدكتور بهجت عبد الواحد الرفع على الابتداء، وأجاز النصب على المفعول به[7] .

الاختلاف في تقدير المفعول به المحذوف

اتّفق علماء العربية القدماء على أنّ الفعل (عَلَّمَ) يتعدى إلى مفعولين، ولما كان الفعل في قوله تعالى: ((عَلَّمَ الْقُرْآنَ)) [الرحمن:2] يخلو من وجود أحد المفعولين، وأجاز النحويون حذف أحد المفعولين اختصارًا إذا دل عليه دليل[8]، ومن هنا اختلفوا في تحديد المفعول المحذوف، أهو المفعول الأول أمْ المفعول الثاني على آراء عدّة:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أنّ المحذوف هو المفعول الأول، واختلفوا في تقديره فمنهم من يرى الناس، ومنهم من يرى محمدًا (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومنهم من يرى جبريل (عليه السلام)، وإلى هذا الرأي ذهب الطبري[9]، والطبرسي[10]، وأبو حيان [11]، والسمين الحلبي[12].

الرأي الثاني : وذكر الماوردي (ت450هـ) رأيين في المسألة، إمّا المفعول الأول محذوف، وتقديره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو بكون (عَلَّمَ) بمعنى (سهّل)، فقال: سهّل تعلمه على

---

(1) ينظر تفسير الكاشف: 7 / 464 .
(2) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1150 .
(3) ينظر إعراب القرآن الكريم : 3/ 401 .
(4) ينظر إعراب القرآن الكريم : 8/ 440 .
(5) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 8/ 138 .
(6) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 340 .
(7) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 248 .
(8) ينظر المقرب ، لابن عصفور : 1/ 115 ، ينظر الكتاب الفريد : 6/ 61 ، ينظر شرح الكافية الشافية ، لأبن مالك : 1/ 285 - 286 ، ينظر شرح ابن عقيل :2/ 56 ، ينظر شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام الأنصاري : 2/ 69 ، ينظر التذيل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي :6/ 8 ، 9، ينظر المطالع السعيدة ، جلال الدين السيوطي : 1/ 337.
(9) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 22/ 168 .
(10) ينظر مجمع البيان :9 / 299 .
(11) ينظر البحر المحيط : 8/ 186 .
(12) ينظر الدّر المصون : 10/ 153 .

الناس[1] ،ومثله فعل البغوي، إلاّ أنّه اختلف في تقدير المفعول الثاني المحذوف، وقدره النبي (صلى الله عليه وأله وسلم) [2]، وإلى هذا الرأي ذهب صاحب زاد المسير[3].

وذكر صاحب اللباب في علم الكتاب (ت880هـ) أنّ (علّم) تتعدى إلى مفعولين، والقرآن المفعول الثاني، أمّا المفعول الأول فمحذوف تقديره جبريل (عليه السلام)، أو النبي (صلى الله عليه وأله وسلم)، أو الإنسان، ومال إلى تقدير الأخير[4] .

الرأي الثالث :وذكر صاحب الكشاف أنّ المفعول الثاني محذوف، و(علّم) بمعنى جعل، والتقدير: جعل الله القرآنَ علامةً[5]، ومثله فعل ابن عطية، ولكنّه قدّر المفعول الثاني لفظ الناس[6]، وإلى هذا الرأي ذهب الفخر الرازي[7]، و القرطبي[8].

وذكر السيد الطباطبائي أنّ مفعول (عَلَّمَ) الأول محذوف، وهو إمّا الإنسان، أو الإنس، والجن، والتقدير: علم الإنسان القرآن، أو علم الإنس والجن القرآن، ورجّح السيد الطباطبائي هذا الاحتمال الذي وصفه بقوله: لم يتعرضوا له، وهو عنده أقرب الاحتمالين، وعلّله بقوله: ((لأنّ السورة تخاطب في تضاعيف آياتها الجن والأنس، ولولا شمول التعليم في قوله: (عَلَّمَ الْقُرْآنَ) لهم لم يتم ذلك))[9]، وضعّف الرأي الذي يقول: إنّ المحذوف محمد أو جبريل، وبيّن أنّ الأنسب للسياق الرأي الذي ذهب إليه[10] .

وروى محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: ((لما قرأ رسول الله (صلى الله عليه وأله وسلم) سورة الرحمن على الناس سكتوا فلم يقولوا شيئًا، فقال: رسول الله (صلى الله عليه وأله وسلم): الجن كانوا أحسن جوابًا منكم لما قرأت عليهم (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) [الرحمن 13]، قالوا : لا،

---

[1] ينظر النكت والعيون: 5/ 223 .
[2] ينظر معالم التنزيل :7/ 441 .
[3] ينظر زاد المسير : 8/ 106 .
[4] ينظر اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي :18 / 292- 293.
[5] ينظر تفسير الكشاف : 6/ 5.
[6] ينظر المحرر الوجيز : 9/ 299 .
[7] ينظر مفاتيح الغيب : 29/ 85 .
[8] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 20/ 112 .
[9] الميزان في تفسير القرآن : 19/ 98 .
[10] ينظر المرجع نفسه والصفحة نفسها .

ولا بشيء من آلاء ربنا نكذب))[1]، ويبدوا أنّ السيد الطباطبائي اعتمد على الدلالة المقامية في تحديد المفعول الأول المحذوف.

وذكر الطاهر بن عاشور أنّ المفعول الأول محذوف، وتقديره: محمدًا (صلى الله عليه وآله وسلم)[2] وإلى هذا الرأي ذهب الاستاذ الدرويش، ولكن التقدير عنده يدل على العموم أيْ: يشمل جبريل (عليه السلام)، والنبي(صلى الله عليه وآله وسلم) والناس وغيرهم[3]، وذهب إليه أيضًا مؤلفو التفصيل، ولكن المحذوف عندهم تقديره: الناس[4]، وكذلك ذهب إليه الشيخ محمد علي بتقدير المحذوف الناس[5]، وبمثل ذلك قال الدكتور محمد محمود القاضي[6] ، وصاحب الجدول [7] .

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى)) [النازعات: 26]، إذ سكتت الكثرة الكاثرة من علماء العربية عن تقدير مفعول الفعل المتعدي (يخشى)، على أنّ الذين تحدثوا عنه، قد أشاروا إلى أنّ المفعول محذوف اختصارًا، تقديره لفظ الجلالة الله سبحانه، وتعالى، كما قال البغوي[8]، والطبرسي[9]، وابن الجوزي[10]، والشوكاني[11]، أو تقديره عقوبة الله، وقد قال بذلك أبو حيان الأندلسي[12] ، وبه قال بعض الدارسين المحدثين مثل الدكتور بهجت عبد الواحد[13] ، ومؤلفو كتاب التفصيل[14].

وذكر السيد الطباطبائي في مفعول الخشية رأيين: رأيًا يرى أنّ مفعولَ الخشية منسيٌ معرض عنه، والآخر: أنّ مفعول الخشية محذوف، تقديره: الله، وقد تبنى الرأي الأول، وهو رأي لم يقل به أحدٌ فيما اطلعت عليه من المصادر، أيْ: أنّ السيد الطباطبائي يرى أنّ الخشية

---

[1] تفسير نور الثقلين ، الشيخ عبد علي الحويزي : 5/ 188 .
[2] ينظر التحرير والتنوير : 27 / 231- 232 .
[3] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 7 / 368 .
[4] ينظر التفصيل في إعراب التنزيل : 27 / 186 .
[5] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 9/ 396 .
[6] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1059 .
[7] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، للدكتور محمود الصافي : 27/ 78 .
[8] ينظر معالم التنزيل : 8/ 329.
[9] ينظر مجمع البيان :10/ 656 .
[10] ينظر زاد المسير :9/ 22.
[11] ينظر فتح القدير :5/ 499 .
[12] ينظر البحر المحيط :8/ 414 .
[13] ينظر الإعراب المفصل في كتاب الله المرتل :12 / 334.
[14] ينظر التفصيل في إعراب التنزيل :30 / 54 .

غريزة، وطبيعة بالنفس البشرية، وهي تقوم على طرف واحد، وهو الخاشي، ولا تحتاج إلى طرف آخر، وهو المخشي منه، ومن ثَمَّ لم يرَ حاجة إلى تقدير مفعول محذوف، وهذا معنى قوله منسي معرض عنه[1].

وذكر السيد محمد محمد صادق الصدر أنّ الخشية نوع من الخوف تصاحبه هيبة وتوجس، وهي تحتاج إلى طرفين: خائف، وهو موجود في الآية، وهو الاسم الموصول في (لِمَنْ يَخْشَى)، أمّا الطرف الثاني فهو محذوف، وهو المخوف منه، وتأسيسًا على هذا الكلام يرى السيد الشهيد أنّ مفعول يخشى محذوف، تقديره يخشى شيئًا ما، كأنْ يخشى الأنسان الله، أو ذنوبه، أو عقاب الآخرة، أو غضب الله، والذي يناسب سياق الآيات أنّ تقدير مفعول يخشى (الآخرة)، ومَنْ هو خالق الآخرة [2] .

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ)) [المجادلة: 13]، إذْ ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى: (أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا) يعني أخفتم تقديم، ومعنى ذلك أنّ الإشفاق قد تضمن معنى الفعل خاف، والمصدر المؤول مفعول به[3]، وأجاز هذا الرأي الفخر الرازي[4]، وكذلك البيضاوي الذي ذكر رأيًا ثانيًا هو أنّ المفعول به محذوف تقديره: الفقر، والفعل أشفقتم بمعنى خفتم، والمصدر المؤول مجرور بـ(من) المقدرة[5].

ورجّح صاحب تفسير جامع البيان (ت905هـ) الرأي الأول الذي أجازه القرطبي[6]، ومثله فعل أبو السعود[7]، وصاحب تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب (ت1110هـ)[8] ، وذكر الشوكاني أنّ المفعول به محذوف تقديره: الفقر، والفعل أشفقتم بمعنى خفتم، والمصدر المؤول مجرور بلام مقدرة للتعليل[9].

---

[1] ينظر الميزان في تفسير القرآن :20/ 207 .
[2] ينظر منة المنان في الدفاع عن القرآن :5/ 353 - 355.
[3] ينظر تفسير الكشاف : 6/ 68 .
[4] ينظر مفاتيح الغيب :29 / 374 .
[5] ينظر أنوار التنزيل :195/5
[6] ينظر تفسير جامع البيان في تفسير القرآن ، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد الأيجي: 4/ 280 .
[7] ينظر إرشاد العقل السليم :5 /293 .
[8] ينظر تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب ، للشيخ محمد بن محمد رضا القمي المشهدي :13 / 139 .
[9] ينظر فتح القدير : 5/ 252 .

وذكر الآلوسي رأيين في توجيه مفعول الفعل أشفق، أحدهما: الفعل أشفق تضمن معنى خاف، والمصدر المؤول مجرور بحرف الجر اللام، والآخر: أنّ المصدر المؤول مفعول الفعل أشفق ولم يرجح بينهما[1] .

واحتمل السيد الطباطبائي في توجيه المصدر المؤول احتمالين: الأول أنّ الاشفاق بمعنى الخشية، وعلى هذا يكون المصدر المؤول (أَنْ تُقَدِّمُوا) مفعول الاشفاق، والمعنى : أخشيتم التصدق وبذل المال للنجوى، والثاني: أن يكون المفعول محذوفًا ، والتقدير: أخشيتم الفقر لأجل بذل المال [2].

ورجّح الطاهر بن عاشور في المصدر المؤول النصب بنزع الخافض[3] ، وذكر مؤلفو التفصيل ثلاثة أراء في توجيه المصدر المؤول، إمّا بحرف جرٍ مقدر، أو في محل نصب بنزع الخافض، أو مفعول من أجله بشرط أن يكون مفعول أشفقتم محذوفًا[4]، وذهب الأستاذ الدرويش إلى أنّه منصوب بنزع الخافض [5] ، ومثله فعل الدكتور محمد محمود القاضي[6]، والدكتور أحمد بن محمد الخراط[7]، والدكتور محمود الصافي[8]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[9]، ومؤلفو إعراب القرآن الكريم[10] ، والشيخ محمد علي طه الدّرة[11]، والشيخ محمد جواد مغنية[12]، والشيخ الكرباسي[13] .

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا)) [المزمل: 17]؛ فقد اختلف علماء العربية في توجيه نصب (يَوْمًا) إلى آراء عدّة: فذكر مكي ابن أبي طالب رأيين في المسألة، الأول: أنّه مفعول به للفعل تتقون، والثاني: أنّه مفعول به

---

[1] ينظر روح المعاني : 28/ 31 .
[2] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 19/ 197 .
[3] ينظر التحرير والتنوير :28 / 46 .
[4] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 28/ 40 .
[5] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 7/ 495 .
[6] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :1085 .
[7] ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1299/4 .
[8] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 27/ 181.
[9] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 21/ 437.
[10] ينظر إعراب القران الكريم المشهور بإعراب الدعاس : 3/ 320 .
[11] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 9/ 571- 572 .
[12] ينظر تفسير الكاشف : 7/ 271.
[13] ينظر إعراب القرآن: 8/ 96 .

للفعل كفرتم، بشرط أنْ تكون كفرتم بمعنى جحدتم[1]، ومثله فعل ابن عطية[2]، والقرطبي[3] ، ورجّح ابن كثير، والآلوسي الرأي الأول[4].

وذكر الزمخشري ثلاثة آراء في توجيه المسألة، إمّا أنْ يكون مفعولًا به للفعل تتقون، أو مفعولًا به للفعل كفرتم على تأويل جحدتم، أو ظرفًا للفعل تتقون، أيْ: مفعول فيه ظرف زمان، ولم يرجح بينهما[5]، ومثله فعل المنتجب الهمذاني إلاّ أنّ الرأي الثالث عنده أنّه منصوب بحذف حرف الجر الباء، إذا كان كفرتم بمعناه الحقيقي[6].

وذكر الطيبي ثلاثة أراء في المسألة، إمّا مفعول به للفعل تتقون، أو مفعول به للفعل كفرتم، إذا كان بمعنى جحدتم، أو ظرفًا له، وهو الراجح عنده[7]، وبيّن صاحب تفسير اللباب أنّ هناك أربعة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (يَوْمًا)، إمّا منصوب بتتقون، أو منصوب على الظرف، أو مفعولًا للفعل كفرتم، إنْ جعل بمعنى جحدتم، أو منصوب على اسقاط الجار ولم يرجح بينهما [8]، وذهب أبو البركات الأنبـــاري إلى أنّ: (يَوْمًا) مفعول به للفعل تتقون[9]، ومثله فعل العكبري[10]، وابن جزي (ت741هـ)[11]، وأبو حيان الأندلسي[12]، والسمين الحلبي[13]، والشوكاني[14]، وصاحب فتح البيان(ت1307هـ)[15].

وذكر السيد الطباطبائي رأيين في توجيه نصب قوله تعالى: (يَوْمًا)، الرأي الأول: مفعول به للفعل تتقون : لأنّ نسبة الاتقاء إلى اليوم من المجاز العقلي، والمراد اتقاء العذاب الموعود

---

[1] ينظر مشكل إعراب القرآن :2/ 768 - 769 .
[2] ينظر المحرر الوجيز :8/ 445 .
[3] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 340/21 - 341 .
[4] ينظر تفسير القرآن العظيم : 8/ 256- 257، ينظر روح المعاني :29/ 108 - 109 .
[5] ينظر تفسير الكشاف :6/ 247.
[6] ينظر الكتاب الفريد : 6/ 254- 255.
[7] ينظر فتوح الغيب ، 16/ 100.
[8] ينظر اللباب في علوم الكتاب : 19/ 476 .
[9] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن :2/ 471.
[10] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1248 .
[11] ينظر التسهيل لعلوم التنزيل : 936 .
[12] ينظر البحر المحيط: 8/ 357.
[13] ينظر الدّر المصون : 10/ 256 .
[14] ينظر فتح القدير : 5/ 423 .
[15] ينظر فتح البيان في مقاصد القرآن ، لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي : 14/ 391 .

فيه، والرأي الثاني: مفعول تتقون محذوف، و(يَوْمًا) مفعول فيه ظرف زمان، والتقدير عنده: فكيف تتقونَ العذابَ الكائن في يوم، وعبر عن هذا الرأي، وغيره من الآراء بقوله: قيل، وقيل غير ذلك [1].

وذكر الطاهر بن عاشور أنّه مفعول به[2]، ومثله فعل الدكتور محمد سيد طنطاوي[3]، والدكتور محمد الصافي[4]، والشيخ محمد جواد مغنية[5]، والدكتور محمد محمود القاضي[6]، والشيخ الكرباسي[7].

وذكر مؤلفو التفصيل خمسة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (يَوْمًا)، إمّا مفعول به للفعل تتقون، أو ظرف له، أو مفعول به للفعل كفرتم إذا جعل بمعنى جحتم، أو منصوب بنزع الخافض، أو مفعول به للفعل يجعل، والوقف على قوله: (كَفَرْتُمْ)[8]، وأشار الأستاذ الدرويش إلى ثلاثة آراء في توجيه المسألة، إمّا مفعول به للفعل تتقون، وهو الراجح عنده، وأجاز النصب على الظرف، وكذلك النصب بنزع الخافض[9] ، وذكر الدكتور بهجت عبد الواحد ثلاثة آراء في توجيه نصب قوله تعالى: (يَوْمًا)، إمّا مفعول به للفعل تتقون، وهو الراجح عنده، وأجاز النصب على الظرف، كما أجاز أنْ يكون مفعولًا به للفعل كفرتم على تأويل جحدتم[10].

ما يجوز فيه أن يكون مفعولًا به ومفعولًا فيه

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن في توجيه نصب قوله تعالى: ((اللَّيْلَ)) من قوله تعالى: ((قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)) [المزمل: 2]على رأيين:

---

(1) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 20 / 75 .
(2) ينظر التحرير والتنوير : 29 / 275 .
(3) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 774.
(4) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه :15 / 140 .
(5) ينظر تفسير الكاشف : 7/ 449 .
(6) ينظر إعراب القرآن برواية حفص عن عاصم : 1146 .
(7) ينظر إعراب القرآن :8/ 419 .
(8) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 297 .
(9) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 8/ 117 .
(10) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل :12/ 227 .

الرأي الأول : ذكره الطبرسي في توجيه الآية الكريمة وهو النصب على الظرفية [1]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو البركات الأنباري[2]، والقرطبي[3]، وأبو السعود[4]، والشوكاني [5] .

والرأي الثاني: يرى البصريون إنّ (قامَ) فعل لازم؛ ولهذا ذهبوا إلى أنّ قوله تعالى: (اللَّيْلَ) منصوب على الظرفية، ويرى الكوفيون أنّ تأثير الفعل والفاعل قد وقع على الليل، وأنّ (قم) بمعنى (صِلْ)، والتضمين أحد أسباب تعدية الفعل اللازم[6]، والفعل (صِلْ) متعدٍ، وهذا رأي الكوفيين، ولهذا السبب ذهبوا إلى أنّ (اللَّيْلَ) مفعول به للفعل (قم)، المتضمن معنى (صِلْ) وإلى هذا الرأي ذهب ابو حيان الأندلسي[7]، والسمين الحلبي[8]، والآلوسي[9]، وصاحب فتح البيان[10] .

وقد حاول السيد الطباطبائي التوفيق بين الرأيين فقبلهما معًا؛ فوجّه نصب قوله تعالى: (اللَّيْلَ) مفعول به توسعًا، وعبر عن التوجيه الثاني في الآية الكريمة بقوله: قيل معمول (قُمْ) مقدر، والليل منصوب على الظرفية، والتقدير: قُمْ إلى صلاة الليل [11]، والنصب على التوسع هو أحد أسباب تعدية الفعل اللازم [12] .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي المحدثين نجدُ أنّ أكثرهم يذهب إلى أنّ الليل منصوب على الظرفية الزمانية، وممّن ذهب إلى هذا الرأي الطاهر بن عاشور[13]، والأستاذ الدرويش[1]، والدكتور

---

[1] ينظر مجمع البيان :10/ 568.
[2] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 469.
[3] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 21/ 316 - 317 .
[4] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 411 .
[5] ينظر فتح القدير : 5/ 418 .
[6] ينظر شرح الرضي على الكافية :138/4 ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي : 3/ 8 ، دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، لمحمد محيّ الدين عبد الحميد : 183، تصريف الأسماء والأفعال ، لفخر الدين قباوة : 248.
[7] ينظر البحر المحيط : 8/ 353.
[8] ينظر الدّر المصون : 10/ 510 .
[9] ينظر روح المعاني : 29/ 102 .
[10] ينظر فتح البيان في مقاصد القرآن ، لصديق بن حسن بن علي الحسين القنوجي البخاري : 14/ 379 .
[11] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 20/ 66- 67 .
[12] ينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب : 2/ 54 ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 2 / 123، النحو العربي، ابراهيم ابراهيم بركات : 2/ 333.
[13] ينظر التحرير والتنوير :29/ 257 - 258 .

محمد محمود القاضي[2]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[3]، والدكتور محمود الصافي[4]، والشيخ محمد جواد مغنية[5]، والشيخ الكرباسي[6]، ورأى الدكتور بهجت عبد الواحد صالح أنّ الليل مفعول به[7]، ومن المحدثين من جمع بين الرأيين، ومن هؤلاء مؤلفو كتاب التفصيل[8].

ما يحتمل النصب على المفعول به أو التمييز

اختلف المفسرون، وعلماء العربية في توجيه نصب قوله تعالى: (نَفْسَهُ) من قوله تعالى: ((وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)) [إبراهيم :130] على آراء عدّة، الرأي الأول ذكره يونس، والأخفش الأكبر أنّ الفعل (سَفِهَ) بمعنى سَفّهَ، وعلى هذا القول يكون (نَفْسَهُ) مفعولًا به للفعل (سفّه) المضعف[9].

وذكر الفرّاء رأيًا ثانيًا هو أنّ(نفسه) منصوب على التمييز؛ إذْ إنّ التمييز عنده يأتي نكرة، وقد يأتي معرفة، وهو في تأويل النكرة، وهو رأي كوفي[10]، وإلى هذا الرأي ذهب الطبري[11]، والزمخشري[12]، وكذلك الطبرسي الذي رجّح النصب على التمييز، وزادَ النصب على نزع الخافض[13].

وبين أبو عبيدة رأيًا ثالثًا، وهو تضمين الفعل (سَفِهَ) معنى أهلك، وعلى هذا القول يكون نصب قوله تعالى: (نَفْسَهُ) على أنّه مفعول به [14]، وإلى هذا الرأي ذهب الزجاج [15]، وأبو

---

(1) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 8/ 109 .
(2) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1145 .
(3) ينظر معجم إعراب الفاظ القرآن الكريم : 773.
(4) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه :15 / 131.
(5) ينظر التفسير الكاشف : 7/ 445.
(6) ينظر إعراب القرآن الكريم: 8/ 411.
(7) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 219.
(8) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 279.
(9) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 1/ 209 ، التبيان في تفسير القرآن : 1/ 469 .
(10) ينظر معاني القران: 1/ 79 .
(11) ينظر جامع البيان في تفسير آي القرآن : 2/ 579 - 580.
(12) ينظر تفسير الكشاف : 1/ 324 - 325.
(13) ينظر جوامع الجامع: 1/ 151.
(14) ينظر مجاز القرآن : 1/ 56.
(15) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1/ 209- 211.

علي الفارسي (ت377هـ) على تضمين الفعل (سَفِهَ) معنى جَهلَ [1]، وقبل الزجّاج ذهب إلى هذا الرأي كلّ من هشام بن معاوية الضرير، وابن كيسان[2].

وذكر الأخفش الأوسط رأيًا رابعًا في نصب قوله تعالى: (نَفْسَهُ) وهو أنّه منصوب بنزع الخافض، وعلى هذا القول أنّ أصل الكلام: سَفِهَ في نفسه[3]، ومثله فعل مكي بن أبي طالب[4].

وذكر المبرد، وثعلب رأيًا خامسًا في توجيه نصب قوله تعالى: (نَفْسَهُ)هو أنّه مفعول به للفعل (سَفِهَ)، أي تعدى للمفعول به، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية[5]، وزاد رأيين آخرين، هما: أنّه مشبه بالمفعول، أو أنّه توكيد (لمَنْ سَفِهَ) في الآية[6]، ومثله فعل السمين الحلبي[7].

وذكر السمرقندي (ت375هـ) رأيين في المسالة، إمّا منصوب بنزع الخافض، أو بتضمين الفعل (سفه) معنى جهل أو هلك[8]، ومثله فعل الثعلبي[9]، وأجاز الطوسي خمسة آراء في المسالة، إمّا بتضعيف الفعل (سَفِهَ)، أو بتضمينه معنى جهل، أو بالتعدية إلى المفعول، أو بالتمييز، أو على حذف حرف الجر، ولم يرجح بينهما [10]، ومثله فعل الواحدي (ت 468هـ)[11]، والفخر الرازي[12]، والمنتجب الهمذاني، والمختار عنده بتضمين الفعل (سَفِهَ) معنى جهل[13]، وذكر القرطبي هذه الآراء، ولم يرجح بينهما[14].

وذكر أبو البركات الانباري ثلاثة آراء في المسالة، إمّا النصب على حذف حرف الجر، أو بتضمين الفعل (سفه) معنى جهل، أو النصب على التمييز، وعبر عن الرأي بأنه ضعيف

---

[1] ينظر المسائل البغداديات: 577.
[2] ينظر الكشف والبيان : 1/ 279.
[3] ينظر معاني القرآن: 1/ 157- 158.
[4] ينظر مشكل إعراب القرآن : 1/ 111.
[5] ينظر المحرر الوجيز : 1/ 353- 354 .
[6] ينظر البحر المحيط : 1/ 565.
[7] ينظر الدر المصون : 2/ 120- 122.
[8] ينظر تفسير بحر العلوم: 1/ 159 .
[9] ينظر الكشف والبيان : 1/ 279 .
[10] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 1/ 469- 470 .
[11] ينظر التفسير البسيط ، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي :3/ 329 - 335 .
[12] ينظر مفاتيح الغيب :4 / 77.
[13] ينظر الكتاب الفريد :1 / 386 - 387 .
[14] ينظر الجامع لأحكام القران :2/ 404 - 405 .

جـــدًا؛ لأنّ جمهور البصريين يشترطون في التمييز نكرة[1]، ومثله فعل العكبري[2]، والبيضاوي[3]، والشوكاني[4]،وذهب الآلوسي إلى أنّ في المسألة خمسة آراء، إمّا بتعدية الفعل (سفه) إلى المفعول، أو على التضمين، أو النصب بنزع الخافض، أو النصب على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول، والمختار عنده الرأي الأول[5].

وذكر السيد الطباطبائي أنّ الفعل (سفه) يأتي لازمًا ومتعديًا ، ولذلك ذكر بعضهم أنّ قوله: (نَفْسَهُ) مفعول لقوله: (سَفِهَ) وذكر آخرون أنّه تمييز لا مفعول، والمعنى على أي حال: أنّ الإعراض عن ملّة إبراهيم من حماقة النفس، وعدم تمييزها ما ينفعها ممّا يضرها، ومن هذه الآية يستفاد معنى ما ورد في الحديث، أنّ العقل ما عبد به الرحمن[6]،وكان السيد الطباطبائي يرى رأي المبرد في هذه المسألة، وهو أنّ (نفسَهُ) مفعول به للفعل (سَفِهَ) المتعدي، وأجاز أيضًا أن يكون (نَفْسَهُ) منصوبة على التمييز، ويبدو أنّ السيد الطباطبائي كان من الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة [7].

وللنحويين في نصب التمييز المعرفة آراء عدة، فأهل البصرة يمنعون مجيء التمييز معرفة، وأكثر أهل الكوفة لا يرون من ضير في مجيء التمييز معرفة، ومن النحويين من يرى أنّ التمييز نكرة، وقد يأتي معرفة، وهو في حكم النكرة، فمعنى قوله تعالى: (سَفِهَ نَفْسَهُ) عند من يقول نفسه تمييزًا التقدير سفه نفساً، ومن النحويين من يرى (نَفْسَهُ) منصوب على التشبيه بالمفعول به[8] .

---

[1] ينظر البيان في غريب إعراب القران : 1/ 123.
[2] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 1/ 117.
[3] ينظر أنوار التنزيل : 1/ 106 .
[4] ينظر فتح القدير : 1/ 277.
[5] ينظر روح المعاني : 1/ 387.
[6] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 1/ 295.
[7] ينظر المرجع نفسه والصفحة نفسها .
[8] ينظر شرح الرضي على الكافية : 2/ 72، ينظر شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهري : 1/ 616 ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 2/ 269، ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 1/ 451 ، ينظر معاني النحو ، للدكتور فاضل السامرائي : 2/ 70 .

ولست أرى داعيًا إلى اختلاف النحويين في مجيء التمييز معرفة، ولا سيّما أنّه وقع معرفة في بعض النصوص القرآنية، وفي الحقيقة أنّ مجيء التمييز معرفة لا يمكن إنكاره، وإنْ كان مجيؤه نكرة في القرآن الكريم، وكلام العرب أكثر من مجيئه معرفة[1] .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي المحدثين في هذه المسألة، نجد أنّ الطاهر بن عاشور يرى أنّ (نفسه) مفعول به أو تمييز[2]، على حين ذكر مؤلفو كتاب التفصيل الآراء السبعة في المسألة ولم يرجحوا رأيًا من هذه الآراء[3]، وذكر الأستاذ الدرويش ثلاثة آراء في المسألة، إمّا منصوب بنزع الخافض، وهو الراجح عنده، أو متعدي بنفسه، أو النصب على التمييز[4]، ورجّح الدكتور محمد محمود القاضي أنّه مفعول به للفعل (سَفِهَ)[5]، ومثله فعل الدكتور الطنطاوي [6]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح [7].

ورأى الشيخ محمد جواد مغنية أنّه منصوب على التمييز، وأجاز أن يكون مفعولًا للفعل (سَفِه)، على أنْ يراد بها سفّه المشددة أي صيّر[8]، وذكر الشيخ محمد علي طه الدّرة ثلاثة أراء في المسألة، إمّا النصب على المفعول، أو النصب على التمييز، أو النصب بنزع الخافض ولم يرجح أيّ رأيٍ منهما[9]، ومثله فعل الكرباسي إلاّ أن المختار عنده الرأي الأول[10] .

ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا بنزع الخافض، وأن يكون مفعول له

اختلف المفسرون وعلماء العربية في توجيه نصب قوله تعالى: (مَوَدَّةَ) من غير تنوين في قوله تعالى: ((قَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) [العنكبوت: 25]، على آراء عدة؛ إذْ ذكر أبو جعفر النحّاس أنّ: (مَوَدَّةَ)، إمّا مفعول به منصوب بنزع الخافض، أو

---

(1) ينظر رسالة الماجستير الموسومة بملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين ، لأمال عبد المحسن تايه :الفصل 2/ 81 - 85 .
(2) ينظر التحرير والتنوير : 1/ 725 .
(3) ينظر التفصيل في اعراب آيات التنزيل : 1/ 404 - 405 .
(4) ينظر إعراب القران وبيانه : 1/ 174 .
(5) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 37 .
(6) ينظر معجم إعراب الفاظ القران الكريم : 25 .
(7) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 1/ 166 .
(8) ينظر تفسير الكاشف : 1/ 207 .
(9) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 1/ 320 .
(10) ينظر إعراب القرآن: 1/ 176 .

مفعول لأجله[1]، ومثله فعل الزمخشري[2]، والقرطبي[3]، والنسفي(ت710هـ)[4] ، وأبو حيان الأندلسي[5]، والشوكاني[6].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّه نصب على أنّه مفعول لأجله[7]، وإلى هذا الرأي ذهب مكي بن أبي طالب [8]، والواحدي[9]، والطبرسي[10]، وأبو البركات الأنباري[11]، والعكبـــري [12]، وبيّن المنتجب الهمذاني أنّ في المسألة خمسة أوجه، إمّا مفعول من أجله، أو مفعول ثانٍ لقوله تعالى:(اتَّخَذْتُمْ)، أو تكون حالًا من الضمير في قوله تعالى: (اتَّخَذْتُمْ)، أو صفة لقوله تعالى: (أَوْثَانًا)، أو تمييزا ً[13].

ورجّح البيضاوي أنْ تكون، مفعولًا به ثانيًا [14]، وإلى هذا الرأي ذهب صاحب منار الهدى، من علماء القرن الحادي عشر الهجري[15]، وذكر السمين الحلبي ثلاثة آراء في المسألة، إمّا مفعولًا لأجله، أو النصب على الاختصاص، أو مفعولًا به ثانيًا [16]، ومثله فعل القاسمي (ت 1914 م) [17].

ويستفاد من كلام الآلوسي في تعليقه على الآية الكريمة المذكورة أنّ قوله تعالى: (مَوَدَّةَ)، إمّا أنْ يكون مفعولًا لأجله، أو اسمًا منصوبًا على الاختصاص[18]، وذكر السيد الطباطبائي في

---

[1] ينظر إعراب القرآن:3/ 254.
[2] ينظر تفسير الكشاف : 4/ 545.
[3] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 16/ 353 - 355 .
[4] ينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 2/ 672 .
[5] ينظر البحر المحيط : 7/ 144 .
[6] ينظر فتح القدير : 4/ 261- 262.
[7] ينظر الحجة في علل القراءات السبع: 4/ 137- 139 .
[8] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 552- 555.
[9] ينظر التفسير البسيط : 17/ 511- 514 .
[10] ينظر تفسير جوامع الجامع : 2/ 767.
[11] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 242- 243.
[12] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1033 - 1034 .
[13] ينظر الكتاب الفريد :5/ 164 - 169 .
[14] ينظر تفسير أنوار التنزيل : 4/ 192 .
[15] ينظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: 592.
[16] ينظر الدّر المصون : 9/ 17-19 .
[17] ينظر محاسن التأويل: 13/ 4746 - 4747 .
[18] ينظر روح المعاني : 20/ 150 - 152 .

نصب قوله تعالى: (مَوَدَّةَ) وجهين، أحدهما: أنْ يكون مفعولًا لأجله والآخر أنّه مفعول له فقال تعليقًا على الآية الكريمة: ((صالحٌ لأن يكون منصوبًا بنزع الخافض بتقدير لام التعليل، والمودة على هذا سبب مؤدٍ إلى اتّخاذ الأوثان، وأنْ يكون مفعولًا له، والمودة غاية مقصودة من اتخاذ الأوثان)) [1]، ومال إلى الرأي الثاني؛ إذ وصفه بأنّه الرأي الذي يلائم ذيل الآية [2] .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي المحدثين، نجد أنّ الطاهر بن عاشور رجّح النصب على المفعول لأجله[3]، ومثله فعل الشيخ محمد جواد مغنية[4]، والشيخ محمد علي طه الدرة[5]، والدكتور محمد محمود القاضي[6]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[7]، وصاحب ردّ الأذهان[8] ، والشيخ الكرباسي[9]، وبيّن الأستاذ الدرويش رأيين في المسألة، إمّا أنّ يكون مفعولًا لأجله، أو منصوبًا على الاختصاص[10]، وذكر مؤلفو التفصيل وجوهًا عدة في المسألة، إمّا أنْ يكون مفعولًا لأجله، أو مفعولًا ثانيًا، أو النصب على الاختصاص، أو حال من الضمير في (اتَّخَذْتُمْ)، أو صفة لـ(أَوْثَانًا)، أو تمييزًا، ومالوا إلى الرأي الأول[11].

ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا بنزع الخافض أو بالإختصاص

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه نصب قوله تعالى: (عَيْنًا) من قوله تعالى: ((إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا(5) عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا (6))) [الإنسان: 5-6] ، على آراء عدة ،فبين الفرّاء رأيين في المسألة، إمّا أنْ تكون بدلًا من قوله تعالى: (كَافُورًا)، أو حالًا من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا) [12].

---

[1] الميزان في تفسير القرآن : 16/ 124.
[2] ينظر المرجع نفسه.
[3] ينظر التحرير والتنوير :20/ 235.
[4] ينظر التفسير الكاشف : 6/ 101 .
[5] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 7/ 165 - 166 .
[6] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 795.
[7] ينظر معجم إعراب الفاظ القران الكريم : 524 .
[8] ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن ، لأبي بكر محمود الجومي : 2/ 524.
[9] ينظر إعراب القرآن: 6/ 129 .
[10] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 5/ 687.
[11] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 20/ 245.
[12] ينظر معاني القرآن: 3/ 215 .

ووضّح الأخفش الأوسط ثلاثة آراء في المسألة، هي مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أيْ: يشربون عينًا، أو مفعول به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو اسم منصوب على المدح [1]، وذكر الطبري خمسة آراء في المسألة، إمّا أنْ يكون على البدل من قوله تعالى: (كَافُورًا)، أو حالًا من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو اسمًا منصوبًا على الاختصاص، أو مفعولًا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره أمدح[2].

وبين الزجّاج رأيين في المسألة، أمّا ان تكون (عَيْنًا) صفة للكأس، أو منصوبة بنزع الخافض، وهو الأجود عنده[3]، وأجاز النحّاس ثلاثة آراء في المسألة، هي اسم منصوب على الاختصاص، أو بدل من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو مفعول به للفعل (يشرب) في الآية السابقة[4]، واحتمل الثعلبي ستة وجوه في المسألة، هي: البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو حال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو مفعول به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو النصب بنزع الخافض، أو اسم منصوب على الاختصاص، أو اسم منصوب على المدح أي: أمدح عينًا[5].

وأجاز مكي بن أبي طالب في المسألة خمسة أوجه، هي: البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو البدل مِن قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو حال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: يشربون عينًا، أو اسم منصوب على الاختصاص[6].

وذكر الطوسي في المسألة أربعة آراء، هي: البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أو نصبها على الحال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو مفعول به منصوب بنزع الخافض[7]، ورأى النيسابوري (ت468هـ) أنّ في المسألة ثلاثة أراء، إمّا على البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو اسمًا منصوبًا على المدح، أو مفعولًا به منصوبًا بنزع

---

(1) ينظر معاني القرآن: 2/ 559 .
(2) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 23/ 538 - 539 .
(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 5/ 258 .
(4) ينظر إعراب القرآن: 5/ 97- 98 .
(5) ينظر الكشف والبيان : 10/ 95 .
(6) ينظر مشكل إعراب القرآن :2/ 784 .
(7) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 10/ 208 .

الخافض[1]، وذكر الزمخشري في توجيه المسألة، إمّا بدلًا من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو اسمًا منصوبًا على الاختصاص[2].

وأجاز ابن عطية في المسألة، إمّا البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو مفعولًا به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو أسمًا منصوبًا على المدح[3]، وأوضح الطبرسي أنْ يكون بدلًا من قوله: (كَافُورًا) ، أو بدلًا من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو اسم منصوب على المدح[4].

وذكر أبو البركات الأنباري، في المسألة ستة أوجه، هي النصب على البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو النصب على التمييز، أو مفعولًا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أو على البدل من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو النصب على الحال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو اسم منصوب على الاختصاص[5]، وأجاز الرازي في المسألة، أن تكون بدلًا من قوله: (كَافُورًا)، أو مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو بدلًا من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع[6].

وذكر أبو البقاء في المسألة خمسة أوجه، هي إمّا أنْ تكون بدلًا من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو على البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره يعطون عينًا، أو مفعولًا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده[7]، وذكر المنتجب الهمذاني في المسألة ستة أوجه، هي البدل من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو على الحال من قوله: (كَافُورًا)؛ إذا كان علمًا لعين في الجنة، أو النصب على التمييز، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أو اسم منصوب على المدح[8].

---

(1) ينظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 4/ 400 .
(2) ينظر تفسير الكشاف : 6/ 276 .
(3) ينظر المحرر الوجيز : 8/ 488 .
(4) ينظر مجمع البيان : 10 / 611 .
(5) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 482.
(6) ينظر مفاتيح الغيب : 30/ 241.
(7) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1258 .
(8) ينظر الكتاب الفريد : 6/ 291 - 292 .

ووضح القرطبي في المسألة ستة أراء، هي: البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو البدل من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو نصبها على الحال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، أو اسم منصوب على المدح؛ أيْ: أمدح عينًا، أو مفعول به بنزع الخافض، أو مفعول به للفعل (يشربون) في الآية السابقة[1]، ورجّح النسفي النصب على البدل من قوله تعالى: (كَافُورًا)[2].

وبيّن أبو حيان الأندلسي آراء عدّة في المسألة، هي النصب على البدل من قوله تعالى: (كَافُورًا)، أو مفعول به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو على البدل من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو اسم منصوب على الاختصاص[3]، وذكر السمين الحلبي في المسألة سبعة آراء، هي النصب على البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو مفعول به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب على الاختصاص، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: يُعْطُون، أو نصبها على الحال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا) [4].

وذكر الشوكاني في المسألة خمسة آراء، إمّا النصب على البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو بدلًا من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو مفعولًا به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو مفعولًا به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أو اسمًا منصوبًا على الاختصاص، ورجّح الرأي الأول [5].

وذكر السيد الطباطبائي في توجيه نصب قوله تعالى: (عَيْنًا)، رأيين، هما: النصب بنزع الخافض، أواسم منصوب على الاختصاص[6]، وغريب جدًا أنْ نرى السيد الطباطبائي، يكتفي بهذين الرأيين، ويغفل الإشارة إلى آراء قد تكون أرجح من هذين الرأيين، ولا سيما الرأي القائل، إنَّ (عَيْنًا) بدلٌ من قوله تعالى: (كَافُورًا) الذي أشار إليه الكثرة الكاثرة من المفسرين وعلماء العربية.

---

[1] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 21/ 455.
[2] ينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 3/ 577.
[3] ينظر البحر المحيط : 8/ 387 .
[4] ينظر الدّر المصون : 10/ 599 .
[5] ينظر فتح القدير : 5/ 460 .
[6] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 20/ 137 .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي المحدثين نجد أنّ الطاهر بن عاشور رجّح النصب في قوله تعالى: (عَيْنًا) على البدل من قوله تعالى: (كَافُورًا)[1]، ومثله فعل صاحب المجتبى[2]، وصاحب ردّ الأذهان [3]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[4]، والدكتور محمد محمود القاضي[5]، على حين رجّح الشيخ محمد جواد مغنية ، النصب على المفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني[6]، ومثله فعل الشيخ الكرباسي[7]، وأجاز الدكتور بهجت عبد الواحد صالح في المسألة، النصب على البدل من قوله: (كَافُورًا)، أو اسمًا منصوبًا على الاختصاص، أو مفعولًا به للفعل (يشربون) في الآية السابقة[8].

وذكر الأستاذ محيي الدين درويش في المسألة سبعة أوجه، هي البدل من قوله تعالى: (كَافُورًا)، أو من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو مفعول به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو النصب على الاختصاص، أو النصب بفعل محذوف يفسره ما بعده، أو منصوب بإضمار فعل، تقديره: يُعْطَون، أو نصبها على الحال من الهاء في قوله: (مِزَاجُهَا)، غير أنّه بينَ أنّ الرأيين الأول، والرابع أرجح الوجوه [9].

وبيّن مؤلفو كتاب التفصيل في المسألة أحدى عشر وجهًا، إمّا أنْ يكون بدلًا من قوله: (كَافُورًا)، أو من قوله: (مِنْ كَأْسٍ) على الموضع، أو هو مفعولًا به للفعل (يشربون) في الآية السابقة، أو مفعولًا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أو منصوبًا على الاختصاص، أو مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: يُعْطَون، أو النصب على الحال من الهاء في قوله تعالى: (مِزَاجُهَا)، أو من قوله تعالى: (كَافُورًا)، بشرط أن يكون علمًا لعين في الجنة، أو النصب على

---

[1] ينظر التحرير والتنوير : 29/ 381.
[2] ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1396 .
[3] ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن :2/ 781.
[4] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 781.
[5] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1155.
[6] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 477 .
[7] ينظر إعراب القرآن: 8/ 465 .
[8] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 275 .
[9] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 8/ 163 .

التمييز، أو النصب على المدح، أي: أمدح (عَيْنًا)، أو على الصفة على المحل من قوله تعالى: (مِنْ كَأْسٍ)[1] .

ما يجوز فيه أن يكون منصوبًا على المدح، أو الاختصاص

ومثله قوله تعالى: ((وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ ،عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ)) [المطففين:28]؛ إذْ اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه نصب قوله تعالى: (عَيْنًا) على آراء عدة: فرأى بعض نحويّ الكوفة، وعلى رأسهم الفرّاء أنّ قوله تعالى: (عَيْنًا)، إمّا منصوبًا على الحال من قوله تعالى: (مِنْ تَسْنِيمٍ)، أو مفعولًا به للمصدر[2]، والراجح عند أبي عبيدة في المسألة النصب على الحال[3]، ومثله فعل الطبري[4]، وأبو جعفر النحّاس[5].

ويرى بعض نحويّ البصرة، ومنهم الأخفش الأوسط أنّ قوله تعالى:(عَيْنًا)، إمّا مفعول به لفعل محذوف، تقديره: يُسْقَون عينًا، أو اسم منصوب على المدح، بتقدير: أعني عينًا[6]، وبيّن الزجّاج في المسألة ثلاثة آراء، هي مفعول به لفعل محذوف، تقديره: يُسْقَون عينًا، أو مفعول به منصوب بنزع الخافض، والتقدير من عينٍ، أو النصب على الحال من قوله تعالى: (مِنْ تَسْنِيمٍ)[7].

وأوضّح مكي بن أبي طالب في المسألة أربعة آراء، إمّا مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: يُسْقَون، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو مفعولًا به للمصدر، أو منصوب على الحال[8]، ومثله فعل الواحدي[9]، والعكبري[10].

وذكر الطوسي في المسألة أربعة آراء، هي النصب على الحال، أو مفعول به للمصدر، أو

---

[1] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29 / 399 .
[2] ينظر معاني القرآن: 3/ 249 .
[3] ينظر مجاز القرآن : 2/ 290 .
[4] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 24/ 224 - 225 .
[5] ينظر إعراب القرآن: 5/ 182 - 183 .
[6] ينظر معاني القرآن: 2/ 573.
[7] ينظر معاني القرآن وإعرابه: 5/ 301.
[8] ينظر مشكل إعراب القرآن :2/ 807 .
[9] ينظر التفسير البسيط : 23/ 344.
[10] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1277 .

مفعول به لفعل محذوف، تقديره: يُسْقَون، أو اسم منصوب على المدح[1]، ومثله فعل ابن عطية[2]، والقرطبي[3]، والشوكاني [4]، وبيّن الزمخشري في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون اسمًا منصوبًا على المدح، أو على الحال[5]، ومثله فعل الفخر الرازي[6]، وكذلك رأى هذا الرأي كلّ من البيضاوي[7]، والنسفي[8]، والآلوسي[9].

وذكر الطبرسي في المسألة ثلاثة آراء، إمّا أنْ يكون مفعولًا به للمصدر، أو مفعولًا به منصوب بنزع الخافض، على تقدير: يسقون من عينٍ، أو النصب على الحال[10]، وذهب أبو البركات إلى أنّ في المسألة أربعة آراء، النصب على التمييز، أو النصب على الحال، أو مفعول به للمصدر، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني[11]، وزادَ المنتجب الهمذاني على أبي البركات رأيين، هما اسم منصوب على المدح، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: يسقون ، والراجح عنده النصب على التمييز[12]، وبيّن أبو حيان الأندلسي في المسألة ثلاثة آراء، إمّا اسم منصوب على المدح، أو منصوب على الحال، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: يسقون[13]، ومثله فعل السمين الحلبي[14]، وبيّن أبو السعود أنّ في المسألة رأيين، إمّا النصب على الاختصاص، أو النصب على الحال[15].

وذهب السيد الطباطبائي أنّ في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون اسمًا منصوبًا على المدح، أو اسمًا منصوبًا على الاختصاص، فقال: ((يقال شربه وشرب به بمعنى و(عينًا) منصوب على

---

(1) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 10 / 303 - 304 .
(2) ينظر المحرر الوجيز : 8/ 565 .
(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 22/ 154 .
(4) ينظر فتح القدير : 5/ 536- 537 .
(5) ينظر تفسير الكشاف : 6/ 339.
(6) ينظر مفاتيح الغيب : 31/ 101 .
(7) ينظر أنوار التنزيل : 5/ 296 .
(8) ينظر مدراك التنزيل وحقائق التأويل : 3/ 617 .
(9) ينظر روح المعاني : 30/ 76 .
(10) ينظر مجمع البيان : 10/ 691- 692 .
(11) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 501 - 502 .
(12) ينظر الكتاب الفريد : 6/ 365.
(13) ينظر البحر المحيط : 8/ 334 .
(14) ينظر الدّر المصون : 10/ 726 .
(15) ينظر إرشاد العقل السليم :5/ 500 .

المدح أو الاختصاص و (يشرب بها المقربون) وصف لها والمجموع تفسير للتسنيم))[1]، وبيّن الأستاذ محيي الدين درويش أربعة آراء في المسألة، هي مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أمدح، أو النصب على الحال، أو مفعولًا به للمصدر، أو مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: يُسْقَون، ولم يرجح رأيًا من هذه الآراء[2]، ورأى الشيخ محمد جواد مغنية أنّه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أعني[3]، ومثله فعل صاحب المجتبى[4]، وصاحب ردّ الأذهان[5]، والدكتور محمد محمود القاضي[6].

وذكر مؤلفو التفصيل في المسألة خمسة آراء، هي اسم منصوب على المدح، أو النصب على الاختصاص، أو النصب على الحال، أو اسم منصوب بنزع الخافض، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: يشربون [7]، ورأى الدكتور بهجت عبد الواحد صالح أنّ في المسألة ثلاثة آراء، إمّا أنْ يكون مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: يُسْقَون، أو منصوبًا على الحال[8] .

ويبدو لي أنّ الذين أجازوا أن يكون (عَيْنًا) منصوبًا على الاختصاص _ وهم قلة قليلة مثل السيد الطباطبائي _ لم يحالفهم التوفيق؛ لأنّ من شروط الاسم المنصوب على الاختصاص أنْ يكون مسبوقًا بضمير المخاطب، أو المتكلم [9]، فيقوم الاسم المنصوب بعد الضمير بوظيفة توضيحه، وتخصيصه، وإزالة عيب الغموض والإبهام عنه، وليس قبل: (عَيْنًا) ضمير متكلم ،أو مخاطب إنّما قبله اسم ظاهر، وهو قوله تعالى: (تَسْنِيمٍ)، ولا يجوز أنْ يأتي الاسم المنصوب على الاختصاص بعد الاسم الظاهر، على العكس من الاسم المنصوب على المدح،

---

[1] الميزان في تفسير القرآن : 20/ 265.
[2] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 8/ 255 .
[3] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 536 .
[4] ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1432 .
[5] ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن : 798 .
[6] ينظر إعراب القرآن برواية حفص عن عاصم : 1174 .
[7] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 30/ 143 .
[8] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 382 .
[9] ينظر شرح الرضي على الكافية : 1/ 431 ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي : 4/ 1150 ، قواعد اللغة العربية ، للدكتور مبارك مبارك : 197 ، في علم النحو ، للدكتور آمين السيد : 2/ 142- 143 .

إذْ يجوز أن يأتي بعده اسم ظاهر كقراءة من قرأ قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ)) [الفاتحة 2] ،والتقدير: أمدحُ ربَّ العالمين[1].

المفعول المطلق : هو المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو لعدده[2]، أو يكون بدلًا من التلفظ بفعله[3]، ولا فعل إلا وله مفعول مطلق، وسمي مفعولًا مطلقًا؛ لأنّه ليس مقيدًا بحرف جر، ولأنّه مفعول حقيقي[4]، ولا يكون المفعول المطلق خبرًا عن مبتدأ ولا حالًا من غيره[5]، ويرى النحويون أنّ كلّ مفعولٍ مطلقٍ مصدرٌ ولا يجوز العكس[6]، وفي ذلك إشعار بأنّ المصدر والمفعول المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر، نحو: ضربتُهُ سوطًا، ويكون المصدر غير مفعول مطلق، نحو: أعجبني ضربك[7] .

وما يهم البحث من المفعول المطلق، كيف عالج السيد الطباطبائي المسائل التي تتعلق بالمفعول المطلق، وفيه ثلاث مسائل : وهذه المسائل، هي :الاختلاف في تحديد ناصب المفعول المطلق، ما يجوز أن يكون مفعولًا مطلقًا، أو مبتدأ، أو خبرًا ، ترجيح المفعول المطلق على المفعول به.

الإختلاف في تحديد ناصب المفعول المطلق

اختلف المفسرون في توجيه نصب قوله تعالى: (جَزَاءً) من قوله تعالى: ((ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ)) [فصلت: 28]، على أراء عدة ، فذكر الواحدي في توجيه نصب قوله تعالى: (جَزَاءً) رأيين، إمّا أنْ يكون مفعولًا لأجله، أو

---

(1) ينظر البحر المحيط :1/ 131 ، ينظر معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، وللدكتور عبد العال سالم مكرم : 1/ 6 .
(2) ينظر شرح شذور الذهب : 121 .
(3) ينظر شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : 104 - 105 .
(4) ينظر شرح الرضي على الكافية : 1/ 296 .
(5) ينظر شرح التصريح : 1/ 490
(6) ينظر المصدر نفسه : 1/ 491 .
(7) ينظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 1/ 315 .

مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، أي: يجزون جزاء[1]، وزادَ عليه المنتجب الهمذاني رأيًا ثالثًا، وهو أنْ يكون في موضع الحال، أيْ: مجزيين، أو مجزية[2].

وبيّن العكبري في المسألة ثلاثة آراء، إمّا أنْ يكون مفعولًا مطلقًا، أو حالًا ، أو مفعولًا به للمصدر الذي قبله (جَزَاءُ)[3]، ومثله فعل السمين الحلبي، وعضّد رأيه الثالث بآية من الذكر الحكيم[4]، وهي قوله تعالى :((فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)) [الإسراء: 63] وبمثل ذلك قال ابن عادل[5]، وذهب أبو السعود إلى أنّ في المسألة رأيين، هما: مفعول مطلق لفعل محذوف، أيْ: يجزون جزاءً، أو مفعول به للمصدر الذي قبله[6]، ومثله فعل الآلوسي[7]، ورجّح الشوكاني النصب على المفعول المطلق[8]،وإلى هذا الرأي ذهب صاحب فتح البيان[9].

وأجاز السيد الطباطبائي إمّا أنْ يكون مفعولًا مطلقًا، أو مفعولًا به للمصدر [10]، وعضّد قوله بآية من الذكر الحكيم، قال تعالى: ((فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)) [الإسراء: 63] فقال: ((وقوله ((جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ)) مفعول مطلق لفعل مقدر، والتقدير يجزون جزاء أو للمصدر المتقدم أعني قوله ((ذلك جزاء)) نظير قوله:((فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)) [الإسراء: 63]))[11] .

ونستنتج ممّا تقدم أنّ هذين الرأيين اللذين قال بهما السيد الطباطبائي، هما الرأيان المشهوران في توجيه نصب قوله تعالى: (جَزَاءً) .

وقد اختلف الدارسون المحدثون في توجيه نصب قوله تعالى: (جَزَاءً)؛ فذهب أكثرهم إلى أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: يجزون جزاءً، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد

---

[1] ينظر التفسير البسيط : 19 / 454 .
[2] ينظر الكتاب الفريد : 5 / 510 - 511 .
[3] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1126 .
[4]ينظر الدّر المصون : 9/ 545 .
[5] ينظر اللباب في علوم الكتاب : 17 / 135 .
[6] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 44 .
[7] ينظر روح المعاني : 24 / 120 .
[8] ينظر فتح القدير : 4/ 674 .
[9] ينظر فتح البيان في مقاصد القرآن : 12/ 246 .
[10] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 17 / 389 .
[11]المصدر نفسه والصفحة نفسها .

جواد مغنية[1]، وصاحب ردّ الأذهان[2]، والشيخ الكرباسي[3]، والدكتور محمد محمود القاضي[4]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[5]، والدكتور أحمد الخراط [6]، ورجّح الطاهر بن عاشور النصب على الحال[7]، وذهب الدكتور بهجت عبد الواحد إلى أنّه منصوب على المفعول لأجله[8]، وأجاز الدكتور عبد الخالق عضيمة في المسألة، إمّا أنْ يكون مفعولًا مطلقًا، أو مفعولًا به للمصدر الذي قبله، أو مصدرًا واقعًا موقع الحال[9]، ومثله فعل الاستاذ الدرويش[10]، ومؤلفو التفصيل[11]، والشيخ محمد علي طه الدّرة [12] .

ما يجوز أن يكون مفعولًا مطلقًا أو مبتدأ أو خبرًا

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه قوله تعالى: (ذِكْرَى) من قوله تعالى: ((وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)) [الأنعام: 69]على آراء عدة، فبين الفرّاء في المسألة رأيين، هما النصب على أنّه مفعول مطلق، والتقدير: ولكن فذكروهم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذكرى [13]، ومثله فعل الثعلبي[14].

وأوضّح الطبري في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون مفعولًا به لفعل محذوف، والتقدير: ولكن يعرضون عنهم ذكرى، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذكرى[15]، ومثله فعل ابن

---

(1) ينظر التفسير الكاشف : 6 / 478 .
(2) ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن :2/ 633 .
(3) ينظر إعراب القرآن: 7/ 193 .
(4) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 956 .
(5) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن : 633.
(6) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3/ 1122 .
(7) ينظر التحرير والتنوير : 24 / 280 .
(8) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 10 / 336 .
(9) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق3/ ج2/ م 9/ 112 .
(10) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 6/ 627 .
(11) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 24/ 300 .
(12) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 8 / 446 .
(13) ينظر معاني القرآن: 1/ 339 .
(14) ينظر الكشف والبيان : 4/ 157 .
(15) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 9 / 316 - 317 .

عطية، وزادَ عليه رأيًا ثالثًا، وهو أنّه منصوب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن ذكروهم ذكرى[1].

وذكر الزجّاج في المسألة ثلاثة أراء، إمّا النصب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن ذكروهم ذكرى، أو مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: ولكن عليكم أن تذكروهم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الذين تأمرون به ذكرى[2]، ومثله فعل النحّاس[3]، والطوسي[4]، والطبرسي[5]، والفخر الرازي[6]، والعكبري[7]، والمنتجب الهمذاني[8]، والقرطبي[9].

ووضّح مكي بن ابي طالب رأيين، هما مفعول مطلق، والتقدير: ولكن يذكرونهم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولكن عليهم ذكرى[10]، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري[11]، وأبو البركات الأنباري[12]، والبيضاوي[13]، وأبو السعود[14]، والشوكاني[15]، والآلوسي[16].

وذكر أبو حيان في المسالة أربعة آراء، هي: النصب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن تذكرونهم، أو ذكروهم ذكرى، أو مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ولكن عليهم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذكرى، أو عطف على موضع (مِنْ شَيْءٍ) المجرور [17]، ومثله فعل السمين الحلبي[1]، وابن عادل [2].

---

[1] ينظر المحرر الوجيز : 3/ 386 .
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2/ 261 .
[3] ينظر إعراب القرآن: 2/ 73 .
[4] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 4/ 166- 167 .
[5] ينظر مجمع البيان : 4/ 489 .
[6] ينظر مفاتيح الغيب : 13 / 28 .
[7] ينظر التبيان في إعراب القرآن :1/ 506 .
[8] ينظر الكتاب الفريد : 2/ 608 - 609 .
[9] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 8/ 423 .
[10] ينظر مشكل إعراب القرآن :1/ 256 .
[11] ينظر تفسير الكشاف : 2/ 36 .
[12] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 325 .
[13] ينظر أنوار التنزيل : 2/ 167 .
[14] ينظر إرشاد العقل السليم : 2/ 228 .
[15] ينظر فتح القدير : 2/ 182 .
[16] ينظر روح المعاني : 7/ 185 .
[17] ينظر البحر المحيط : 4/ 158 .

وذكر السيد الطباطبائي في المسألة ثلاثة آراء، وهي : النصب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن نذكرهم، أو ذكروهم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولكن هذا الأمر ذكرى، أو مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ولكن عليك ذكراهم، فقال: ((ذكرى مفعول مطلق لفعل مقدر، والتقدير: ولكن نذكرهم بذلك ذكرى أو ذكروهم ذكرى أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: ولكن عليك ذكراهم وأوسط الوجوه أسبقها إلى الذهن))، وعنده أنّ الرأي الذي يتبادر إلى الذهن أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف؛ إذْ قال : ((وأوسط الوجوه أسبقها إلى الذهن)) [3]،

وبيّن الطاهر بن عاشور في المسألة رأيين، هما: النصب على المفعول المطلق، والتقدير: يذكرونهم ذكرى، أو مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ولكن عليهم ذكرى[4]، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور بهجت عبد الواحد صالح[5]، وذكر الأستاذ الدرويش في المسألة ثلاثة أراء، هي النصب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن يذكرونهم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي ذكرى، أو مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ولكن عليهم ذكرى[6]، ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة[7]، والشيخ الكرباسي[8].

وأجاز مؤلفو التفصيل في المسألة أربعة آراء، أمّا النصب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن ذكروهم أو يذكرونهم ذكرى، أو مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ولكن عليهم، أو عليكم ذكرى، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذكرى، أو العطف على موضع (مِنْ شَيْءٍ) [9].

ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية في المسالة النصب على المفعول المطلق، والتقدير: ولكن ذكروا ذكرى[10]، ومثله فعل الدكتور أحمد الخراط بتقدير: ذكروهم ذكرى[1]، وقال الدكتور محمد سيد طنطاوي إنّه مفعول مطلق[2]، ومثله فعل الدكتور محمد محمود القاضي[3] .

---

[1] ينظر الدّر المصون : 4/ 676 .
[2] ينظر اللباب في علوم الكتاب : 8/ 209 .
[3] الميزان في تفسير القرآن : 7/ 146 .
[4] ينظر التحرير والتنوير : 7/ 293 .
[5] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 3/ 247 .
[6] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه :2/ 391 .
[7] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 3/ 317 .
[8] ينظر إعراب القرآن: 2/ 471 .
[9] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 7/ 219 .
[10] ينظر التفسير الكاشف : 3/ 206 .

ترجيح المفعول المطلق على المفعول به

اختلف المفسرون في توجيه (قَوْلَ الْحَقِّ) من قوله تعالى: ((ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)) [مريم : 34]، على آراء عدة، فيرى الفرّاء في المسألة أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، كقولك: حقًا[4]، ومثله فعل البيضاوي[5]، وأجاز الزجّاج النصب على المفعول المطلق، والتقدير: أقول قول الحق[6]، ومثله فعل الثعلبي[7]، ومكي بن أبي طالب[8]، والطوسي [9]، وابن عطية[10]، والطبرسي[11]، والكرماني (ت563هـ)[12]، وأبو البركات الأنباري[13].

ويرى الزمخشري في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون اسمًا منصوبًا على المدح على افتراض أنّ قول الحق بمعنى كلمة الحق، أو كلمة الله (عز وجل)، أو مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة على افتراض أنّ قول الحق: الثبات والصدق؛ كقولك: هو عبد الله حقًا، والمعنى: هذا عبد الله أقول قول الحق، فيكون من باب إضافة الموصوف إلى صفته [14]، ومثله فعل الفخر الرازي[15]، وأبو حيان الأندلسي[16]، والشوكاني[17].

ورأى العكبري أنّ في المسألة ثلاثة احتمالات، هي: المفعول المطلق، والتقدير: أقول قول الحق، والحال من قوله : (عِيسَى)، ومفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني قول الحق[1]،

---

(1) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1/ 275 .
(2) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن : 173 .
(3) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :269 .
(4) ينظر معاني القرآن: 2/ 167 - 168 .
(5) ينظر أنوار التنزيل : 4/ 10 .
(6) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 3/ 329 .
(7) ينظر الكشف والبيان : 6/ 215 .
(8) ينظر مشكل إعراب القرآن :2/ 455 .
(9) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7/ 124 .
(10) ينظر المحرر الوجيز : 6/ 31 - 32 .
(11) ينظر مجمع البيان : 6 / 792 .
(12) ينظر مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني: 269 .
(13) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 125 - 126 .
(14) ينظر تفسير الكشاف : 4/ 19 .
(15) ينظر مفاتيح الغيب : 21/ 218 .
(16) ينظر البحر المحيط : 6/ 178 - 179 .
(17) ينظر فتح القدير : 3/ 459 .

وبيّن المنتجب الهمذاني في المسألة رأيين ، إمّا أنْ يكون مفعولًا مطلقًا، والتقدير: قال قول الحق، أو اسمًا منصوبًا على المدح[2]، وذكر القرطبي أربعة آراء في توجيه قوله تعالى: (قَوْلَ الْحَقِّ)، هي النصب على الحال ، أو مفعول مطلق ، أو اسم منصوب على المدح، أو اسم منصوب على الاغراء[3].

وأشار السمين الحلبي إلى أنّ في المسالة أربعة آراء، هي: مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أو اسم منصوب على المدح، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو النصب على الحال، وهو الراجح عنده[4]، وذكر الآلوسي في المسالة أربعة آراء، إمّا أنْ يكون أنْ يكون اسمًا منصوبًا على المدح، أو النصب على الحال، أو النصب على المفعول المطلق، أو مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة[5]، وبيّن السيد الطباطبائي أنّ في المسألة رأيين، هما: اسم منصوب على المدح، أو النصب على المفعول المطلق، وهو الراجح عنده، بتقدير: أقول قول الحق، وعضّد رأيه بآية من الذكر الحكيم، وهي قوله تعالى: ((الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ)) [آل عمران: 60]، وعبر عن هذا الرأي بقوله: ((ويؤيد المعنى قوله تعالى في هذا المعنى من آخر القصة من سورة آل عمران))[6].

وذكر الطاهر بن عاشور في المسألة رأيين، هما: النصب على الحال، أو مفعول مطلق[7]، وبيّن الأستاذ الدرويش في المسألة ثلاثة آراء، إمّا أنْ يكون منصوبًا على المفعول المطلق، أو مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة، أو اسمًا منصوبًا على المدح [8]، ورجّح الشيخ محمد علي طه

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 874 .
(2) ينظر الكتاب الفريد : 4/ 365 - 366 .
(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 13/ 450 - 451 .
(4) ينظر الدّر المصون : 4/ 365 - 366 .
(5) ينظر روح المعاني : 16 / 91 .
(6) الميزان في تفسير القرآن : 14 / 47 .
(7) ينظر التحرير والتنوير : 16 / 102 .
(8) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 4/ 604 - 605 .

الدّرة النصب على المفعول المطلق[1]، ومثله فعل صاحب ردّ الأذهان[2]، والدكتور محمد محمود القاضي[3]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[4]، والشيخ الكرباسي[5].

وذكر مؤلفو التفصيل أربعة آراء، هي مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أو اسم منصوب على المدح، أو النصب على الحال، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني[6]، وأوضح الدكتور بهجت عبد الواحد صالح رأيين في المسألة، هما اسم منصوب على المدح ، ومصدر مؤكد لمضمون الجملة[7] .

المفعول له: ويسمى المفعول لأجله، والمفعول من أجله، وهو المصدر الفضلة المعلّل لحدث شاركه في الزّمان والفاعل[8]، ويشترط في عمله أنْ يكون مصدرًا، فلا يجوز جئتك السمنَ والعسلَ، وكونه قلبيًا، أي إنّه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة، وليس من أفعال الحواس، الظاهرة، كالضرب والقتل والقراءة، وكونه علّة، واتحاده بالمعلل وقتًا، وفاعلًا[9] فإنْ فقد شرطًا من هذه الشروط، تعين جره بحرف التعليل، وهو اللام[10]، أو مِن، أو في، أو الباء[11]، ويأتي نكرة ومعرفة[12] .

وما يهم البحث من المفعول لأجله، كيف عالج السيد الطباطبائي مسألتين تتعلق بالمفعول لأجله، وهما : ما يحتمل أنْ يكون مفعولًا له، أو مفعولًا مطلقًا، وما يجوز فيه أنْ يكون مفعولًا له، أو مفعولًا به .

---

(1) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 5 / 591 .
(2) ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن :2/ 399 .
(3) ينظر إعراب القرآن برواية حفص عن عاصم : 612 .
(4) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 399 .
(5) ينظر إعراب القرآن: 5 / 27 .
(6) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 16 / 124 .
(7) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 7 / 28 .
(8) ينظر شرح شذور الذهب : 122 .
(9) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 225 - 226 .
(10) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : 1/ 454 .
(11) ينظر شرح ابن عقيل : 2/ 186 .
(12) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : 1/ 454 .

ما يحتمل أنْ يكون مفعولًا له، أو مفعولًا مطلقًا

اختلف المفسرون، والنحويون في توجيه نصب قوله تعالى: (حَذَرَ الْمَوْتِ) من قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ)) [البقرة :243]على رأيين:

الرأي الأول : ذكر الزجّاج في توجيه نصب قوله تعالى: (حَذَرَ الْمَوْتِ) رأيين، هما مفعول لأجله، أو مفعول مطلق على تقدير حذر الموت حذرًا[1]، ومثله فعل الواحدي[2]،والطبرسي[3]

الرأي الثاني: رجّح أبو جعفر النحّاس في المسألة، أنْ يكون مفعولًا ً من أجله[4]، ومثله فعل السمرقندي[5]، والثعلبي[6]، والرازي[7]، والهمذاني[8]، والقرطبي[9]، والبيضاوي[10]، والنسفي[11]، وأبو حيان الأندلسي[12]، والسمين الحلبي[13]، وابن عادل[14]، ومؤلفا تفسير الجلالين[15]، وأبو السعود[16]، والشوكاني[17]، والقاسمي[18].

وأجاز السيد الطباطبائي أنْ يكون (حَذَرَ الْمَوْتِ) مفعولًا لأجله، وكذلك أجاز أنْ يكون مفعولًا مطلقاً ً فقال: ((حَذَرَ الْمَوْتِ، مفعول له، ويمكن أن يكون مفعولًا مطلقًا، والتقدير: يحذرون الموت حذرًا))[19]، وذهب الطاهر بن عاشور في توجيه نصب قوله تعالى: (حَذَرَ

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 5/ 322 .
(2) ينظر التفسير البسيط : 4 / 308 - 309 .
(3) ينظر مجمع البيان : 2/ 109 .
(4) ينظر إعراب القرآن: 1/ 324 .
(5) ينظر تفسير بحر العلوم : 1/ 215 .
(6) ينظر الكشف والبيان : 2/ 205 .
(7) ينظر مفاتيح الغيب : 6/ 176 .
(8) ينظر الكتاب الفريد : 1/ 545 .
(9) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 4/ 211 .
(10) ينظر أنوار التنزيل : 149/1 .
(11) ينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 2/ 202 .
(12) ينظر البحر المحيط : 2/ 259 - 260 .
(13)ينظر الدّر المصون : 2/ 506 .
(14) ينظر اللباب في علوم الكتاب :248/4 .
(15) ينظر تفسير الجلالين : 1/ 102 .
(16) ينظر إرشاد العقل السليم : 1/ 368 .
(17) ينظر فتح القدير : 1/ 450 .
(18) ينظر محاسن التأويل : 3/ 636 .
(19) الميزان في تفسير الميزان : 2/ 283 .

الْمَوْتِ) على أنّه مفعول لأجله[1]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش[2]، والشيخ محمد جواد مغنية[3]، والشيخ محمد علي[4]، والشيخ الكرباسي[5]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[6]، والدكتور محمد محمود القاضي[7]، والدكتور إبراهيم إبراهيم بركات[8]، والدكتور بهجت عبد الواحد[9]، ومؤلفو كتاب التفصيل الذين زادوا رأيًا ثانيًا، وهو النصب على المصدر، أي: مفعول مطلق[10] .

ويجيز النحويون نصب المفعول لأجله المضاف، ويجيزون أيضًا جرّه، فيقال في غير القرآن : لحذر الموت، ولا مُزية لأحد الوجهين على الآخر[11] .

نستنتج ممّا تقدم أنّ الرأي الراجح عند أكثر المفسرين هو أنّ (حَذَرَ الْمَوْتِ) مفعول لأجله .

ما يجوز فيه أنْ يكون مفعولًا له ، أو مفعول به

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه نصب قوله تعالى: (رُشْدًا)، من قوله تعالى: ((قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا)) [الكهف: 66]، على آراء عدة: فذكر مكي بن أبي طالب في توجيه المسألة، النصب على المفعول من أجله، أو على أنّه

---

[1] ينظر التحرير والتنوير: 2/ 478 .
[2] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 1/ 315 .
[3] ينظر التفسير الكاشف : 2/ 373 .
[4] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 1/ 577 .
[5] ينظر إعراب القرآن: 1/ 341 .
[6] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 50 .
[7] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 76 .
[8] ينظر النحو العربي : 2/ 299 .
[9] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 1/ 330 .
[10] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 2/ 298 .
[11] ينظر الأصول في النحو : 1/ 207 ، الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 326 ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 2/ 100 .

مفعول به لقوله تعالى: (تُعَلِّمَنِ)[1]، ومثله فعل الطوسي[2]، والواحدي[3]، والزمخشري[4]، والطبرسي[5] ، والهمذاني[6].

وبيّن ابن عطية في المسألة رأيين، هما مفعول به، أو حال من الضمير في قوله تعالى: (أَتَّبِعُكَ)[7]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان الأندلسي[8]، ورجّح أبو البركات الأنباري في المسألة النصب على المفعول به لقوله تعالى: (تُعَلِّمَنِ)[9]، ومثله فعل العكبري[10]، والقرطبي[11]، والسمين الحلبي[12]، وابن عادل[13]، والشوكاني[14].

ووضّح البيضاوي في المسألة ثلاثة آراء، هي: مفعول به لقوله تعالى: (تُعَلِّمَنِ)، أو مفعول لأجله، أو مفعول مطلق، والتقدير: أرشدُ رشدًا[15]، وذكر الآلوسي في المسألة اربعة آراء إمّا أنْ يكون صفة لمفعول به ثانٍ محذوف، أو بدلًا من المفعول به الثاني، من قوله: (تُعَلِّمَنِ) على افتراض (ممّا علمت) المفعول الثاني، أو مفعولًا لأجله، أو مفعولًا مطلقًا[16].

وذكر السيد الطباطبائي في المسألة، إمّا أنْ يكون مفعولًا لأجله، أو مفعولًا به؛ لأنّ المعنى عنده: ((قال له موسى هل اتبعك إتباعًا مبنيًا على هذا الاساس، وهو أنْ تعلمني ممّا علمت لأرشد به، أو تعلمني ممّا علمت أمرًا ذا رشدٍ)) [17]، وهذان الرأيان المشهوران عند أكثر

---

[1] ينظر مشكل إعراب القرآن :1/ 414 .
[2] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7 / 69 - 70 .
[3] ينظر التفسير البسيط : 14 / 82 .
[4] ينظر تفسير الكشاف : 3/ 598.
[5] ينظر مجمع البيان : 6/ 745 .
[6] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 305 - 306 .
[7] ينظر المحرر الوجيز : 5/ 635 .
[8] ينظر البحر المحيط : 6/ 139 .
[9] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 113/2 .
[10] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 855 .
[11] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 13/ 326 .
[12] ينظر الدر المصون : 7/ 525 - 526 .
[13] ينظر اللباب في علوم الكتاب : 12/ 530 .
[14] ينظر فتح القدير: 3/ 413 .
[15] ينظر أنوار التنزيل : 3/ 287 .
[16] ينظر روح المعاني : 15/ 331 .
[17] الميزان في تفسير القرآن : 13 / 338 .

المفسرين ومعربي القرآن الكريم[1]، ورجّح الطاهر بن عاشور النصب على المفعول به[2]، ومثله فعل الشيخ محمد جواد مغنية[3]، والشيخ الكرباسي[4]، والدكتور محمد محمود القاضي[5]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[6]، والدكتور محمود الطيب[7] ، والدكتور بهت عبد الواحد صالح[8].

وذكر الأستاذ الدرويش في المسألة ثلاثة آراء، هي: مفعول به لتعلمني، أو مفعول لأجله، أو مصدر في موضع الحال[9]، ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدرة[10]، وذكر مؤلفو كتاب التفصيل في المسألة، إمّا أنْ يكون مفعول به للفعل (تُعَلِّمَنِ)، أو مفعولًا لأجله ، أو نعتًا لمفعول محذوف، والمعنى: على أن تعلمني علمًا ذا رشدٍ، أو مفعولًا مطلقًا [11].

---

[1] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7 / 69 - 70 ، التفسير البسيط : 14 / 82 .
[2] ينظر التحرير والتنوير : 15 / 370 .
[3] ينظر التفسير الكاشف : 5/ 145 .
[4] ينظر إعراب القرآن: 4/ 571 .
[5] ينظر إعراب القرآن برواية حفص عن عاصم : 599 .
[6] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 390 .
[7] ينظر إعراب القرآن الكريم: 301 .
[8] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 6/ 417 .
[9] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 4/ 519 .
[10] ينظر تفسير القرآن وإعرابه وبيانه : 5/ 511 .
[11] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 15 / 385 .

الفصل الثانى:

المشبهات بالمفاعيل

ويُقصد بها الحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى، وهي في نظر اللغويين العرب من مكملات الجملة، أو عناصر توسيعية؛ أيْ: تسهم في توسيع المعنى، وآية ذلك أنّه أطلقوا عليها مصطلح الفضلات شأنها في ذلك شأن المفاعيل الخمسة[1]، وما يهم البحث من المشبهات بالمفعول هي: مسائل تتصل بالتمييز، والحال، والاستثناء .

التمييز: هو اسم نكرة رافع للإبهام بمعنى مِنْ الجنسية[2]، وهو يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، أو مقدرة، وهو على نوعين: التمييز عن المفرد، والتمييز عن النسبة [3]، وأمّا الكوفيون فيذهبون إلى جواز مجيء التمييز معرفة [4] .

وما يهم البحث من موضوع التمييز ثلاثة مسائل تتصل به، وهي: ترجيح مجيء المنصوب تمييزًا، أو حالًا على كونه صفة، وما يحتمل أن يكون تمييزًا، أو مفعولًا به ، أو مفعولًا مطلقًا، ما يجوز فيه أن يكون تمييزًا أو بدلًا .

ترجيح مجيء المنصوب تمييزًا ، أو حالًا على كونه صفة

تباينت آراء المفسرين في توجيه نصب قوله تعالى: (نَذِيرًا) من قوله تعالى: ((نَذِيرًا لِلْبَشَرِ)) [المدثر: 36]، واختلفوا في ذلك على آراء كثيرة، فذكر الفرّاء أنّ قوله تعالى: (نَذِيرًا) بمعنى الإنذار؛ أيْ: مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أنْذرْ إنذارا[5].

وبيّن الأخفش الأوسط في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون حالًا من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو حالًا من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر:2] في بداية السورة [6]، وزادَ عليه الطبري رأيين، هما مفعول به لقوله تعالى: (جَعَلْنَا) [المدثر:31]، أو مفعول به ثانٍ لفعل

---

(1) ينظر شرح الكافية : 1/ 287، 294-295 ، همع الهوامع : 2/ 5-6، 25 ، 72 ، 97 ، 102، 175، 185، 223، 262 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي ، للدكتور عباس علي إسماعيل : 283 .

(2) ينظر همع الهوامع : 2/ 262.

(3) ينظر شرح الرضي على الكافية : 2/ 53- 55 .

(4) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع : 1083 .

(5) ينظر معاني القرآن: 3/ 205 .

(6) ينظر معاني القرآن: 2/ 556.

محذوف، تقديره: صيرنا[1]، وذكر الزجّاج في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون حالًا من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر: 35]، أو حالًا من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر:2] في بداية السورة[2].

ورأى مكي بن أبي طالب أنّ في المسألة سبعة آراء، هي: حالٌ من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2] في بداية السورة، أو حالٌ من اسم إنّ في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر: 35]، أو حالٌ من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو حالٌ من قوله تعالى: (إِلَّا هُوَ) [المدثر 31]، أو مفعول به ثانٍ لفعل محذوف تقديره: صيّرها، أو مفعول مطلق، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني[3].

ورجّح الشيخ الطوسي في المسألة أنّها حالٌ من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2] في بداية السورة [4]، وأوضح الزمخشري في المسألة رأيين، هما: النصب على التمييز من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، وهو الراجح عنده، أو النصب على الحال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2] في بداية السورة [5]، ومثله فعل الفخر الرازي [6] ، والبيضاوي[7].

ووضّح الباقولي أنّ في المسألة تسعة آراء، هي حالٌ من فاعل قوله: (قُمْ) [المدثر: 2]في بداية السورة، أو حالٌ من الضمير في قوله تعالى: (إِلَّا هُوَ) [المدثر: 31]، أو حالٌ من فاعل قوله تعالى: (جَعَلْنَا) [المدثر:31]، أو حالٌ من قوله تعالى: ((أَصْحَابَ النَّارِ)) [المدثر: 31]، أو حالٌ، أو صفة من قوله تعالى: (مَلَائِكَةً) [المدثر:31]، أو مفعول لأجله، أو حالٌ من اسم إنّ في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر:35]، أو حال من قوله تعالى: (الْكُبَرِ) أو مفعول به لفعل محذوف تقديره، أعني[8].

---

[1] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 23/ 445- 446 .
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 5/ 249 .
[3] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 774- 775 .
[4] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 10/ 184 .
[5] ينظر تفسير الكشاف : 6/ 261 .
[6] ينظر مفاتيح الغيب : 30/ 209 .
[7] ينظر أنوار التنزيل : 5/ 262 .
[8] ينظر الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة: 74- 77.

وذكر ابن عطية في المسألة أربعة آراء، إمّا حالًا من اسم إنّ في قوله تعالى:(إِنَّهَا) [المدثر: 35]، أو حالًا من قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: اعبدوا، إنْ كان المقصود بالنذير هو الله سبحانه وتعالى، أو ادعو، أو نادِ، أو بلغ، إنْ كان المقصود بالنذير هو محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو مفعولًا مطلقًا[1]، وذهب الطبرسي إلى أنّ في المسألة ثلاثة آراء، إمّا حالًا من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ)، أو حالًا من الضمير في قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر:2] في بداية السورة، أو مفعولًا مطلقًا[2].

ويرى أبو البركات الأنباري في المسألة خمسة أوجه، هي: مفعول مطلق، أوحال من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر:31]، أو من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2]، أو مفعول به ثانٍ لفعل محذوف تقديره: صيّرها ، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني[3]، وذكر أبو البقاء العكبري في المسألة سبعة آراء، هي حال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2] في بداية السورة، أوحالٌ من الضمير في قوله تعالى: (فَأَنْذِرْ) [المدثر:2]، أو حال من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو حال من قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو حال من الضمير في قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو حال من اسم إنّ في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر: 35]، أو مفعول مطلق[4].

وذكر المنتجب الهمذاني في المسالة أحد عشر رأيًا، إمّا النصب على الحال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2]، أو من فاعل في قوله تعالى: (فَأَنْذِرْ) [المدثر: 2]، أو من الضمير في قوله تعالى: (إِلَّا هُوَ) [المدثر:3]، أو من اسم إنّ في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر: 35]، أو من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أومن الضمير في قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو حال من قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر 35]، أو حال من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، أو مفعول به ثانٍ لفعل محذوف، تقديره: صيرها، أو تمييز من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، أو مفعول مطلق[5].

---

(1) ينظر المحرر الوجيز : 8/ 463.
(2) ينظر مجمع البيان : 10/ 590 .
(3) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 474 - 475 .
(4) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1250 - 1251 .
(5) ينظر الكتاب الفريد : 6/ 268- 269 .

وبين القرطبي في المسألة سبعة أوجه، هي حالٌ من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر:35]، أو مفعول مطلق، أوحال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2]، أو حال من الضمير في قوله تعالى: (جَعَلْنَا) [المدثر:31]، أو حال من قوله تعالى: (إِلَّا هُوَ) [المدثر:31]، أو مصدر نائب عن المفعول المطلق، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني [1].

وذكر أبو حيان الأندلسي في هذه المسألة اثني عشر رأيًا، إمّا تمييز لقوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أنذر، أو حال من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر: 35]، أو حال من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو حال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2]، أو حال من فاعل قوله تعالى: (فَأَنْذِرْ) [المدثر:2]، أوحال من قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أوحال من الضمير في قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر: 2] أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو مفعول لأجله، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أدعو، إنْ كان المقصود بالنذير هو الله سبحانه وتعالى، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: نادِ، أو بلّغ، أو أعلنْ ،إنْ كان المقصود بالنذير هو محمد (صلى الله عليه وأله وسلم)[2].

وذهب السمين الحلبي أنّ في المسألة خمسة عشر وجهًا، إمّا تمييز لقوله تعالى: (لَإِحْدَى) [المدثر:35]، أو مفعول مطلق، أوحال من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر:35]، أوحال من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو حال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2]، أو مفعول مطلق للفعل (فَأَنْذِرْ)، أوحال من: (الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، أوحال من الضمير في قوله تعالى: (الْكُبَرِ) [المدثر: 2]، أو حال من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أدع إذا كان المراد بالنذير هو الله سبحانه وتعالى، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: نادِ أو بلّغ، إذا كان المراد بالنذير هو محمد (صلى الله عليه وأله وسلم)، أو حال من قوله تعالى: (إِلَّا هُوَ) [المدثر:31]، أو مفعول لأجله منصوب بما دلت عليه الجملة، تقديره: عظّمت نذيرًا[3].

---

[1] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 21/ 393- 395.
[2] ينظر البحر المحيط : 8/ 370.
[3] ينظر الدر المصون : 10/ 552- 553.

وذكر الشوكاني في المسألة تسعة آراء، إمّا حال من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر:35]، أو حال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2]، أو مفعول مطلق، أو تمييز لقوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو مفعول مطلق للفعل (فَأَنْذِرْ) في بداية السورة، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أدع إذا كان المراد بالنذير وهو الله ، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: نادِ أو بلغ ، إذا كان المراد بالنذير هو محمد (صلى الله عليه وأله وسلم) ، أو مفعول لأجله[1].

ورأى الآلوسي أنّ في المسألة سبعة آراء، إمّا حال من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر:35]، أو تمييز لقوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، أو مفعول مطلق، أوحال من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أدعُ إذا كان المراد بالنذير، وهو الله (سبحانه وتعالى)، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: نادِ أو بلّغ، أو أعلنْ، إذا كان المراد بالنذير هو محمد (صلى الله عليه وأله وسلم)، أو حال من فاعل قوله تعالى: (قُمْ) [المدثر: 2] في بداية السورة [2]، ورجّح السيد الطباطبائي في المسألة رأيين، معتمدًا في ذلك على السياق في ترجيحه، فأجاز أن يكون قوله تعالى: (نَذِيرًا) منصوبًا على التمييز من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر: 35]، أو حالًا منه[3]، ووصف الآراء الأخرى بقوله، فقال : ((وقيل فيه وجوه آخر لا يعبأ بها كقول بعضهم: إنّه صفة النبي والآية متصلة بأول السورة، والتقدير: قم نذيرًا للبشر فأنذر، وقول بعضهم: صفة الله تعالى))[4].

ورجّح الطاهر بن عاشور في المسألة النصب على الحال من الضمير في قوله تعالى: (إِنَّهَا) [المدثر:35][5]، وذكر الأستاذ الدرويش في المسألة رأيين إمّا حالًا من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر:35]، أو تمييزًا منه[6] ، ومثله فعل الشيخ محمد جواد مغنية[7]، والشيخ جعفر الكرباسي[8]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[1]، ورأى الدكتور محمود الصافي أنّه

---

[1] ينظر فتح القدير : 5/ 439
[2] ينظر روح المعاني : 29/ 131
[3] الميزان في تفسير القرآن : 20/ 103 .
[4] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[5] ينظر التحرير والتنوير : 5/ 439 .
[6] ينظر إعراب القران الكريم وبيانه : 8/ 137- 138 .
[7] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 464 .
[8] ينظر إعراب القرآن: 8/ 440 .

منصوب على الحال من قوله تعـــالى: (لَإِحْدَى)[2]، وذهب الدكتور محمد الطيب أنّه منصوب على الحال من قوله تعالى: (الْكُبَرِ)[3] .

وذكر مؤلفو كتاب التفصيل في المسألة ثمانية عشرَ رأيًا، إمّا حالًا من فاعل قوله تعالى: (قُمْ)، أوحالًا من قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو حالًا من قوله تعالى: (إِنَّهَا)، أوحالًا من الضمير في قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو حالًا من قوله تعالى: (إِلَّا هُوَ)، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: صيّرها، أو مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو مفعولًا مطلقًا، أو حالًا من قوله تعالى: (الْكُبَرِ)، أو حالًا من قوله تعالى: (لَإِحْدَى الْكُبَرِ)، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: نادِ، أو بلّغ، أو أعلنْ ، أو أدعُ، أو تمييز من قوله تعالى: (لَإِحْدَى)، أو مفعولًا لأجله، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: اعبدوا، أو حالًا من فاعل قوله تعالى: (فَأَنْذِرْ)[4] .

ما يحتمل أن يكون تمييزًا، أو مفعولًا به ، أو مفعولًا مطلقًا

اختلف المفسرون في توجيه نصب قوله تعالى: (وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ)، من قوله تعالى: ((وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ)) [البقرة: 265] على آراء عدة، وذكر أصحاب هذا الرأي أنّ قوله تعالى: (ابْتِغَاءَ) مفعولٌ لأجله، فتكون الواو عاطفة عطف مفرد على مفرد، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية[5]، والطبرسي[6]، والقرطبي[7]، وابن جزي[8] .

وذكر أصحاب هذا الرأي في توجيه الآية الكريمة أنّه من عطف الجملة على الجملة؛ فذكر أبو جعفر النحّاس، أنّ (الابتغاءَ) مفعولٌ لأجله، وقوله تعالى: (وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ) معطوف عليه[9]، وذكر أبو البركات الأنباري أنّ قوله تعالى: (ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)، و(وَتَثْبِيتًا مِنْ

---

(1) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 248 .
(2) ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 29/ 159 .
(3) ينظر إعراب القران الكريم الميسر : 576 .
(4) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 338 - 339 .
(5) ينظر المحرر الوجيز : 2/ 65.
(6) ينظر مجمع البيان : 2/ 152 .
(7) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 4/ 333- 335 .
(8) ينظر التسهيل لعلوم التنزيل : 3/ 122.
(9) ينظر إعراب القران: 1/ 335 .

أَنْفُسِهِمْ)، منصوبان على المفعول له، والمعنى: ينفقون أموالهم ابتغاءَ مرضات الله، وينفقون أموالهم تثبيتًا من أنفسهم؛ فالواو قامت بوظيفة عطف جملة على جملة[1].

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ في المسألة رأيين، هما أنْ يكون قوله تعالى: (ابْتِغَاءَ) مفعولًا لأجله، وقوله تعالى: (وَتَثْبِيتًا) عطف عليه من باب عطف جملة على جملة، وأجاز أنْ يكونا حالين، والمعنى: أموالهم متثبتين لأنفسهم[2]، وأجاز المنتجب الهمذاني هذين الرأيين ورجّح النصب على الحال[3]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان الأندلسي[4]، والسمين الحلبي[5] وابن عادل[6]، ورجّح الشوكاني النصب على المفعول له؛ أي: عطف الجملة على الجملة[7].

وقد انفرد السيد الطباطبائي في توجيه الآية الكريمة (وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ)، فاحتمل أن يكون تثبيتًا تمييزًا، واحتمل أن يكون مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف تقديره: ويثبتون تثبيتًا، فقال: ((فقوله تثبيتاً تمييز، وكلمة من نشوية، وقوله: أنفسهم في معنى الفاعل، وما في معنى المفعول مقدر. والتقدير تثبيتًا من أنفسهم لأنفسهم، أو مفعول مطلق لفعل من مادته))[8].

وذهب الطاهر ابن عاشور إلى أنّه منصوب على الحال، من باب عطف الجملة على الجملة[9]، ورجّح الأستاذ الدرويش في المسألة النصب على المفعول لأجله، من باب عطف المفرد على المفرد[10]، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد جواد مغنية[11]، والشيخ محمد علي طه الدرة[12]، والدكتور محمد محمود القاضي[13]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[14]، والشيخ الكرباسي [15].

---

(1) ينظر البيان في غريب إعراب القران : 1/ 175 .
(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن :1/ 339 .
(3) ينظر الكتاب الفريد : 1/ 578 .
(4) ينظر البحر المحيط : 2/ 323 .
(5) ينظر الدّر المصون : 2/ 589 .
(6) ينظر اللباب في علوم الكتاب : 4/ 396 - 397 .
(7) ينظر فتح القدير : 1/ 485 .
(8) الميزان في تفسير القرآن : 2/ 395 .
(9) ينظر التحرير والتنوير : 3/ 51 .
(10) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 1/ 353 .
(11) ينظر التفسير الكاشف : 1/ 414 .
(12) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 1/ 642 .
(13) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 87 .
(14) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 56 .
(15) ينظر إعراب القرآن: 1/ 385 .

ما يجوز فيه أن يكون تمييزًا، أو بدلًا

تباينت آراء المفسرين، والنحويين، في توجيه نصب قوله تعالى: (أَسْبَاطًا) من قوله تعالى : ((وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا)) [الأعراف: 160]، على آراء عدة ، فذكر الفرّاء، وابن مالك في توجيه نصب قوله تعالى: (أَسْبَاطًا) أنّه تمييز، وهو في حكم المؤنث، بدليل أنّ قوله تعالى: (أُمَمًا) الواقعة بعده جاءت صفة، فهما يجيزان أنْ يـــــأتي التمييز جمعًا[1].

ورأى الزمخشري أنّ (أَسْبَاطًا) تمييز، وفسر مجيئه جمعًا بالحمل على المعنى، فكأنّه قال: وقطّعناهم اثنتي عشر قبيلة[2]، ومثله فعل الفخر الرازي[3]، وأوضح الأخفش الأوسط أنّ التمييز محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقة، وقوله تعالى: (أَسْبَاطًا) بدلًا من قوله: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)[4]، ومثله فعل الطبري[5]، وأبو جعفر النحّاس[6]،ومكي بن أبي طالب[7]، وابن عطية[8]، والطبرسي[9]،وأبو البركات الأنباري[10]، وأبو البقاء العكبري[11]، والمنتجب الهمذاني[12]، وابن الحاجب[13]، وابن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ)[14]، والقرطبي[15]، وأبو حيان الأندلسي[16]، والسمين الحلبي[17]، وابن عـادل[1]، وإبراهيم الشاطبي (ت 790 هـ)[2] وجلال الدين السيوطي[3]، ويس بن زيد الديـن (ت1061هـ)[4].

---

[1] ينظر معاني القرآن: 1/ 397 ، شرح الكافية الشافية : 2/ 188 ، النحو القرآني في فكر أبن مالك عبر مؤلفاته، للباحث زاهد حميد عبيد : 28 .
[2] ينظر تفسير الكشاف : 2/ 520 - 521.
[3] ينظر مفاتيح الغيب : 15/ 35 - 36 .
[4] ينظر معاني القرآن: 1/ 339 .
[5] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 10/ 502 - 503 .
[6] ينظر إعراب القرآن: 2/ 156 .
[7] ينظر مشكل إعراب القران : 1/ 303.
[8] ينظر المحرر الوجيز : 4/ 67 .
[9] مجمع البيان : 4/ 752 .
[10] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 376 .
[11] ينظر التبيان في إعراب القرآن :1/ 599 .
[12] ينظر الكتاب الفريد : 3/ 146 - 147 .
[13] ينظر الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 612 .
[14] ينظر شرح الجمل الزجاجي: 2/ 128.
[15] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 9/ 360 .
[16] ينظر البحر المحيط : 4/ 405 .
[17] ينظر الدر المصون : 5/ 484 .

وأجاز الزجّاج في توجيه المسألة أنْ تكون صفة لموصف محذوف، وهو فرقة الواقع تمييزًا، والنصب على البدل، وهو الرأي الراجح عنده[5]، وبين الشيخ الطوسي في المسألة ثلاثة آراء، هي: النصب على البدل من قوله تعالى: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)، أو النصب على التمييز؛ لأنّه أجاز أنْ يكون التمييز جمعًا، أو صفة لموصوف محذوف، وهو فرقة الواقع تمييزًا[6].

وذكر البيضاوي في المسألة رأيين إمّا النصب على البدل، أو النصب على التمييز بالحمل على المعنى؛ إذْ المعنى عنده: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة[7]، ومثله فعل ابن جزي[8]، والشوكاني[9]، والآلوسي[10].

وأجاز السيد الطباطبائي في المسألة رأيين، وهي النصب على البدل، أو النصب على التمييز فقال: ((إنّ أسباطًا في الآية بدل من العدد لا تمييز وإلا لكانوا ستة وثلاثين سبطًا على إرادة أقل الجمع من (أسباطًا) وتمييز العدد محذوف للدلالة عليه بقوله: (أسباطًا) والتقدير وقطّعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطًا هذا. وربما قيل: إنّه تمييز لكونه بمعنى المفرد والمعنى اثنتي عشرة جماعة مثلًا))[11]، ونستنتج ممّا تقدم أنّ علماء العربية القدماء قد اختلفوا في توجيه قوله تعالى: (أَسْبَاطًا)، على آراء، غيرَ أنّ أكثرهم قد ذهب إلى أنّه بدلٌ من قوله تعالى: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)، ومنهم من ذهب إلى أنّه صفة لموصوف محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنّه تمييزٌ مستدلٌ بظاهر الآية كما فعل الفرّاء، ومنهم من ذهب إلى تضمن لفظ أسباط معنى قبيلة.

والرأي عندي: أنّ في الكلام حذفًا فأصل الكلام - والله أعلم – وقطّعناهم اثنتي عشرة من الأسباط، وحذفت مِنْ البيانية، وأل التعريف، وبقي المعدود جمعًا، ولو لم تدخل مِنْ البيانية على المعدود لكان الكلام: وقطّعناهم اثنتي عشرة سبطًا، بمعنى القبيلة؛ لعلمنا أنّ كلّ معدود

---

(1) ينظر اللباب في علوم الكتاب : 9/ 349- 351 .
(2) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،: 3/ 529- 531 .
(3) ينظر الأشباه والنظائر في النحو: 5/ 129- 130 .
(4) ينظر حاشية يس على شرح قطر الندى: 3/ 85.
(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 2/ 382- 383 .
(6) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 5/ 7- 8 .
(7) ينظر أنوار التنزيل : 3/ 38 .
(8) ينظر التسهيل لعلوم التنزيل : 1/ 305.
(9) ينظر فتح القدير: 2/ 364 .
(10) ينظر روح المعاني : 9/ 87- 88 .
(11) الميزان في تفسير القرآن : 8/ 291 .

تدخل عليه (مِن) البيانية يكون جمعًا؛ كقولك: جاء اثنتا عشر من الرجال، وحين تحذف (مِنْ) البيانية وأل التعريف، يكون الكلام جاء اثنا عشر رجلًا، ومثل ذلك موجود في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: (يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ) [أل عمران 125]، فمعدود العدد الف مع الأعداد ثلاثة إلى عشرة يكون مفردًا، وحين تدخل عليه من البيانية يصير جمعًا .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي المحدثين نجد أنّ الطاهر بن عاشور قد انفرد من بين القدماء في رأيه فقال رأيًا لم يقل به أحدٌ قبله؛ فذكر أنّ نصب قوله تعالى: (أَسْبَاطًا)، حال من الضمير في قطعناهم[1]، ومثله فعل الدكتور حماسة[2]، ورجّح الشيخ مصطفى الغلاييني النصب على البدل[3]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش[4]، والدكتور محمود الصافي[5]، والشيخ محمد جواد مغنية [6]، والشيخ الكرباسي[7]، والدكتور محمود القاضي[8]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[9].

وذكر مؤلفو التفصيل في المسألة رأيين، هما النصب على البدل، أو صفة لموصوف محذوف تقديره: قبيلة[10]، وبيّن الشيخ محمد علي طه الدّرة رأيين في المسألة، إمّا النصب على البدل ، وهو الراجح عنده، وأجاز النصب على التمييز[11]، ورجّح الدكتور محمد الطيب الإبراهيم في الآية أنّه صفة لموصوف محذوف، تقديره: فرقة، الواقع تمييزاً[12]، ورجّح الدكتور بهجت عبد الواحد صالح النصب على التمييز، بالحمل على المعنى، والمعنى عنده: وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة[13]، وذكر الدكتور يوسف بن خلف العيساوي في المسألة ثلاثة

---

(1) ينظر التحرير والتنوير : 9/ 143 .
(2) ينظر الإعراب الواضح: 288.
(3) ينظر جامع الدروس العربية: 468 .
(4) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 3/ 61 .
(5) ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 5/ 100 .
(6) ينظر التفسير الكاشف : 3/ 408 .
(7) ينظر إعراب القرآن: 3/ 177 .
(8) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 339 .
(9) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 218 .
(10) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 9/ 187 - 188 .
(11) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 3/ 647 .
(12) ينظر إعراب القران الكريم الميسر : 171.
(13) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 4/ 111.

آراء هي النصب على البدل، وهو الراجح عنده، أو صفة لموصوف محذوف، تقديره: فرقة، الواقع تمييزا ً، أو النصب على التمييز، وأسباطًا بمعنى القبيلة[1] .

الحال : هو اسم منصوب يبيّن هيأة الفاعل، أو المفعول به لفظًا، أو معنى[2]، وهو فضلة دالّة على هيأة صاحبه، ولفظها نكرة يأتي بعد معرفة[3]، ونصبه نصب المفعول به، أو المشبّه به، أو الظرف، ويذكر ويؤنث، ولا يقدح جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع، والغالب على الحال أنْ تكون منتقلة، وقد تكون ثابتة، والغالب فيها وصفًا مشتقًا إمّا من المصدر كاسم الفاعل ، أو المفعول، أو من اسم غير المصدر، وقد يرد الحال مصدرًا، وقد يرد نكرة[4] .

وما يهم البحث من موضوع الحال تسعة مسائل تتصل به، هي: ما يجوز فيه أنْ يكون حالًا أو تمييزًا أو مفعولًا مطلقًا، وترجيح مجيء صاحب الحال ضميرًا ظاهرًا على كونه اسمًا ظاهرًا، وترجيح كون صاحب الحال فاعلاً على آراء عدة، وترجيح الحال، أو المفعول المطلق على آراء عدة، وترجيح الحال على الصفة، وترجيح مجيء الجملة حالًا بدلًا مِن كونها استئنافًا، ترجيح مجيء الجملة حالًا على كونها معطوفة.

ما يجوز فيه أنْ يكون حالًا ، أو تمييزًا، أو مفعولًا مطلقًا

اختلف علماء العربية في توجيه قوله تعالى: (عَطَاءً) من قوله تعالى: ((جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا)) [النبأ: 36]، على آراء عدة، فذكر الزجّاج في توجيه الآية الكريمة أنّها مفعولٌ مطلقٌ لفعل محذوف، تقديره: أعطاهم عطاءً[5]، ومثله فعل الفخر الرازي[6]، والقرطبي[7].

ورجّح الزمخشري أنْ تكون مفعولًا به للمصدر(جَزَاءً)[8]، ومثله فعل الطبرسي[9] والطيبي[1].

---

(1) ينظر ردّ البهتان عن إعراب آيات القرآن : 81- 85 .
(2) ينظر شرح الرضي على الكافية : 2/ 7 .
(3) ينظر المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله أحمد بن محمد الخشاب : 160
(4) ينظر همع الهوامع : 2/ 223- 230 .
(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 5/ 275 .
(6) ينظر مفاتيح الغيب : 31/ 22- 23 .
(7) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 22/ 27 .
(8) ينظر تفسير الكشاف : 6/ 302 .
(9) ينظر جوامع الجامع : 3/ 716 .

ورجّح أبو البقاء العكبري أنّه بدل كلّ من كلّ من قوله تعالى: (جَزَاءً)[2]، ومثله فعل السمين الحلبي[3]، وابن عادل[4]، وأبو السعود[5]، والآلوسي[6].

وذكر المنتجب الهمذاني في المسألة ثلاثة احتمالات وهي مفعولٌ مطلقٌ لفعل محذوف تقديره: أعطاهم عطاءً، أو بدلٌ من قوله تعالى: (جَزَاءً)، أو مفعولٌ به للمصدر(جَزَاءً)، ولم يرجح أيّ من هذه الآراء[7].

وأجاز السيد الطباطبائي في هذه المسألة، أنْ يكون (عطاءً) حالًا من فاعل قوله تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ) [النبأ:35]، وكذلك أجاز أنْ يكون تمييزًا، أو مفعولًا مطلقًا، فقال: ((قوله تعالى : ((جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا)) أي فعل بالمتقين ما فعل حال كونه جزاء من ربك عطيّة محسوبة فقوله (جزاءً) حال وكذا (عطاءً) و(حسابًا) بمعنى اسم المفعول صفة لعطاء، ويحتمل أنْ يكون عطاء تمييزًا أو مفعولًا مطلقًا)) [8] .

وفي العصر الحديث اختلفوا في توجيه نصب قوله تعالى: (عَطَاءً)؛ فذكر الأستاذ الدرويش، أنّه بدلٌ من قوله تعالى: (جَزَاءً)[9]، ومثله فعل الدكتور محمد الطيب الإبراهيم[10] ومال إلى هذا الرأي الدكتور محمد محمود القاضي[11]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[12] والدكتور محمود الصافي[13].

ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية النصب على المفعول المطلق[14]، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ الكرباسي[1]، وذكر مؤلفو التفصيل في المسألة ثلاثة آراء هي النصب على المفعول

---

[1] ينظر فتوح الغيب : 16/ 257 .
[2] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1267 .
[3] ينظر الدّر المصون : 10/ 663 .
[4] ينظر اللباب في علوم الكتاب : 20/ 115 .
[5] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 458.
[6] ينظر روح المعاني : 30/ 18- 19 .
[7] ينظر الكتاب الفريد : 6/ 326 .
[8] الميزان في تفسير القرآن : 20/ 185 .
[9] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 8 / 202.
[10] ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر : 583 .
[11] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1163 .
[12] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 788 .
[13] ينظر الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه : 15/ 221.
[14] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 502.

المطلق، أو مفعول به للمصدر(جَزَاءً)، أو بدل كلّ من كلّ من قوله تعالى: (جَزَاءً)، ولم يرجحوا رأيًا بعينه[2].

ورجّح الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّه مفعول به للمصدر[3]، ومثله فعل الدكتور بهجت عبد الواحد[4]، وذكر السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، في المسألة أربعة آراء، إمّا اسم معطوف على جزاء، وأداة العطف محذوفة، والتقدير: جزاء من ربك وعطاء، أو النصب على التمييز، أو مفعول مطلق، أو مفعول لأجله[5] .

وقد أبى جمهور النحويين إعراب قوله تعالى: (عَطَاءً) مفعولًا به للمصدر؛ لأنّهم يشترطون لعمل المصدر الصريح عمل الفعل، صحة احلال أنْ والفعل، أو ما والفعل محله، أيْ: يقدرون أنْ والفعل، إذا أريد معنى الماضي والمستقبل، ويقدرون ما والفعل إذا أريد معنى الحال، فإذا قلت كرهتُ خروجَك، صح أنْ تقولَ كرهتُ أنْ تخرجَ، فإنْ لم يتوفر هذا الشرط، فإنّهم يمنعون عمل المصدر الصريح عمل الفعل، ويقدرون فعلًا محذوفًا يقوم بنصب الاسم أو يعربونه إعراب يخرجه من بابه [6].

ترجيح مجيء صاحب الحال ضميرًا ظاهرًا على كونه اسمًا ظاهرًا

اختلف علماء العربية في تعيين صاحب الحال في قوله تعالى: ((إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)) [الإنسان:3]على آراء عدّة، فذكر الطبري أنّ صاحب الحال في قوله تعالى: (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) هي الهاء في قوله تعالى: (هَدَيْنَاهُ)[7]، ومثله فعل مكي ابن أبي طالب[8]، والطبرسي[9]، وأبو البركات الأنباري[1]، والمنتجب الهمذاني[2]،

---

[1] ينظر إعراب القرآن: 8/ 510 .
[2] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 30/ 29 .
[3] ينظر نحو القرآن: 69 .
[4] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 320 .
[5] ينظر منة المنان في الدفاع عن القرآن : 5/ 557- 562.
[6] ينظر شرح الكافية الشافية: 1/ 452، شرح الأشموني على ألفية بن مالك : 2/ 334، البحر المحيط : 8/ 407 ، مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني ، للدكتور عباس علي اسماعيل ، والباحثة آمال عبد المحسن : 121 .
[7] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن :2/ 537.
[8] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/781- 782.
[9] ينظر مجمع البيان : 10/ 611.

الهمذاني[2]، والبيضاوي[3]،والنسفي[4]، وأبو حيان الأندلسي[5]، وأبو السعود[6]، والشوكاني[7]، والآلوسي[8]

وزادَ الزمخشري رأيًا آخر في توجيه قوله تعالى: (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) وهو أنّ (شاكرًا وكفورًا) حالان من قوله تعالى: (السَّبِيلَ)، ومثله فعل السمين الحلبي[9]، وابن عادل[10]، ورأى الفخر الرازي أنّ كليهما خبرٌ لكان المضمرة[11].

ورجّح السيد الطباطبائي في هذه المسألة الرأي المشهور لعلماء العربية: فذكر أنّ قوله تعالى: (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) حالان من الضمير في قوله تعالى: (هَدَيْنَاهُ)؛ لأنّ المعنى عنده: ((إنّا هديناه السبيل حال كونه منقسمًا إلى شاكرًا وكفورًا))[12]، وابى أن يكونا حالين من قوله تعالى: (السَّبِيلَ)، وعبر عنه بقوله: ((كما قال بعضهم)) [13]، وإلى هذا الرأي ذهب الطاهر بن عاشور [14]، والشيخ محمد جواد مغنية[15]، والدكتور محمود الصافي[16].

وذكر الأستاذ الدرويش في المسألة رأيين، أحدهما أنْ يكونا حالين من الهاء في قوله تعالى: (هَدَيْنَاهُ)، والآخر أن يكونا حالين من السبيل[17] وذكر مؤلفو التفصيل في المسألة أربعة آراء: حال من الضمير في قوله تعالى: (هَدَيْنَاهُ) أو حال من الضمير في قوله تعالى: (جَعَلْنَاه) في الآية السابقة، أو حال من قوله: (السَّبِيلَ)، أو خبرًا لكان المضمرة [18].

---

[1] ينظر البيان في غريب إعراب القران : 2/ 480.
[2] ينظر الكتاب الفريد :6/288- 289.
[3] ينظر أنوار التنزيل :5/269.
[4] ينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 3/ 577.
[5] ينظر البحر المحيط :8/387.
[6] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/434.
[7] ينظر فتح القدير: 5/458.
[8] ينظر روح المعاني : 29/153.
[9] ينظر الدّر المصون :10/ 594.
[10] ينظر اللباب في علوم الكتاب :20/10- 11.
[11] ينظر مفاتيح الغيب : 30/238.
[12] الميزان في تفسير القرآن : 20/ 133.
[13] المصدر نفسه والصفحة نفسها
[14] ينظر التحرير والتنوير : 29/ 376 .
[15] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 477.
[16] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 15/ 182.
[17] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 8/ 162 .
[18] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 394- 395.

ترجيح كون صاحب الحال فاعلًا على آراء عدة

لا خلافَ بين النحويين في أنَّ (وَحِيدًا) في قوله تعالى: ((ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا)) [المدثر: 11] حال، ولكنّهم اختلفوا في تحديد صاحب الحال على آراء عدة: فذكر الزجّاج في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكونَ صاحب الحال هي: التاء في قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو الهاء المحذوفة في قوله تعالى: (خَلَقْتُ) العائدة على الاسم الموصول[1]، ومثله فعل الطوسي[2] والواحدي[3]، وابن عطية[4]، ورجّح مكي بن أبي طالب، أنْ يكونَ صاحب الحال هي الهاء المحذوفة في قوله تعالى: (خَلَقْتُ)[5]، ومثله فعل الأنباري[6]، وأبو حيان الأندلسي[7].

وبيّن الزمخشري في المسألة ثلاثة آراء، هي: أنْ يكون صاحب الحال الياء في قوله تعالى: (ذَرْنِي)، أو التاء في قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو الهاء المحذوفة في قوله: (خَلَقْتُ)[8]، ومثله فعل الطبرسي[9]، والمنتجب الهمذاني[10]، والقرطبي[11]، والطيبي[12]، وأبو السعود[13]، وذكر الرازي في المسألة رأيين آخرين، وهو أنْ يكونَ (وَحِيدًا) اسم منصوب على الذم، أو مفعول به ثانٍ لقوله تعالى: (خَلَقْتُ)[14]، وزادَ العكبري في المسألة رأيًا آخر، وهو أن يكون صاحب الحال الاسم الموصول في قوله تعالى: (مَنْ)[15]، وذهب الشوكاني إلى أنّ في المسألة ثلاثة آراء، إمّا أنْ يكون صاحب الحال الاسم الموصول في قوله تعالى: (مَنْ)، أو التاء من قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو الهاء في قوله تعالى: (خَلَقْتُ) [16].

---

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 5/ 246.
[2] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 10/ 175.
[3] ينظر التفسير البسيط : 22/ 417- 418 .
[4] ينظر المحرر الوجيز : 8/ 455.
[5] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 771.
[6] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 474.
[7] ينظر البحر المحيط : 8/ 365 .
[8] ينظر تفسير الكشاف :3/ 254.
[9] ينظر جوامع الجامع : 3/ 672.
[10] ينظر الكتاب الفريد : 6/ 263.
[11] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 21/ 371- 372.
[12] ينظر فتوح الغيب : 16/ 119.
[13] ينظر إرشاد العقل السليم :5/ 419 .
[14] ينظر مفاتيح الغيب :198/30.
[15] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1250 .
[16] ينظر فتح القدير: 5/ 432.

وذكر السيد الطباطبائي في توجيه الآية الكريمة أربعة أوجه، وهي: حالٌ من فاعل قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو حالٌ من الياء في قوله تعالى: (ذَرْنِي)، أو حالٌ من الهاء المحذوف في قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو أنّ (وَحِيدًا) اسم منصوب على الذم، ورجّح الرأي القائل بأنّه حال من التاء في خلقت[1]؛ فقال: ((أحسن الوجوه أولها))[2] .

ورجّح الطاهر بن عاشور أنْ يكون صاحب الحال: (مَنْ) الموصولة[3]، ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[4]، وذكر الأستاذ الدرويش في المسألة ثلاثة آراء، هي: أنْ يكونَ صاحب الحال الهاء في قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو الياء من قوله تعالى: (ذَرْنِي)، أو التاء من قوله تعالى: (خَلَقْتُ)[5]، ومثله فعل الدكتور محمد الطيب الإبراهيم[6]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[7].

ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية، أنْ يكونَ صاحب الحال الياء في قوله تعالى: (ذَرْنِي)[8]، ومثله فعل الشيخ الكرباسي[9]، وبين صاحب ردّ الأذهان رأيين في المسألة، وهما: أنْ يكون صاحب الحال الاسم الموصول في الآية الكريمة، أو الهاء في قوله: (خَلَقْتُ)[10] وذكر مؤلفو التفصيل في المسألة ستة آراء، هي: أنْ يكونَ صاحب الحال الياء في قوله تعالى: (ذَرْنِي)، أو التاء في قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو الاسم الموصول في قوله تعالى: (مَنْ)، أو الهاء من قوله تعالى: (خَلَقْتُ)، أو أنْ يكونَ (وَحِيدًا) اسمًا منصوبًا على الذم، أو مفعولًا به ثانيًا لقوله تعالى: (خَلَقْتُ)[11] .

---

[1] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 20/ 93- 94.
[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[3] ينظر التحرير والتنوير : 29/ 303 .
[4] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 15/ 150 .
[5] ينظر إعراب القران الكريم وبيانه : 8/ 126.
[6] ينظر إعراب القران الكريم الميسر : 575 .
[7] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل :12/ 237.
[8] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 458 .
[9] ينظر إعراب القرآن: 8/ 430 .
[10] ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن : 2/ 776 .
[11] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 319- 320 .

ترجيح الحال، أو المفعول المطلق على آراء عدة

اختلف المفسرون، في توجيه قوله تعالى: (ذِكْرَى) من قوله تعالى: ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ (208) ذِكْرَى)) [الشعراء: 208- 209]، على آراء عدة: فذكر الفرّاء أنّ (ذِكْرَى) إمّا أنْ يكون مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، تقديره: ينذرونهم تذكرة، أو خبرًا لمبتدأ محذوف جوازًا، تقديره: ذلك أو تلك[1]، وإلى هذا الرأي ذهب الزجّاج[2]، والنحّاس[3]، والثعلبي[4]، والطوسي[5]،وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)[6]، ومجير الدين المقدسي الحنبلي (ت927هـ)[7].

وبيّن الطبري في المسألة رأيين هما: مفعول مطلق، والعامل فيه قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ) على افتراض أنّه بمعنى: مذكرون، أو الرفع على الابتداء[8]، وذكر مكي بن أبي طالب في المسألة ثلاثة آراء، إمّا النصب على الحال من الواو والنون في قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ)، أو مفعولٌ مطلق، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازًا [9]، ومثله فعل الكرماني (ت 505هـ) [10]، وابن عطية[11]، وأبو البركات الأنباري[12].

وأوضح الزمخشري في المسألة خمسة آراء، هي: مفعولٌ مطلق، أو حال من الواو والنون في قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ)، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازًا ، أو صفة بمعنى: منذرون ذوو ذكرى، أو مفعول لأجله، وهو الراجح عنده [13]، ومثله فعل الفخر الرازي[14] ، وعبد الرزاق الرسغي [1]، وأبو حيان الأندلسي[2]، والسمين الحلبي[3]، والآلوسي[4].

---

[1] ينظر معاني القرآن: 2/ 208 .
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه: 4/ 102- 103.
[3] ينظر إعراب القرآن: 3/ 193- 194.
[4] ينظر الكشف والبيان : 7/ 181 .
[5] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 8/ 66 .
[6] ينظر درجُ الدّرر في تفسير الآي والسور: 3/ 1328 .
[7] ينظر فتح الرحمن في تفسير القرآن: 5/ 104 .
[8] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 17/ 651- 652 .
[9] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 530 .
[10] ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل: 2/ 838 .
[11] ينظر المحرر الوجيز : 6/ 508 .
[12] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 217.
[13] ينظر تفسير الكشاف : 4/ 418 .
[14] ينظر مفاتيح الغيب : 42/ 171 .

ورجّح الطبرسي أنّه مفعول لأجله[5]، وذكر أبو البقاء رأيين في توجيه الآية الكريمة، وهما أنْ يكونَ مفعولًا لأجله، أو خبرًا لمبتدأ محذوف جوازًا [6]، وبين المنتجب الهمذاني أربعة آراء في المسألة، هي: خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازًا، أو مفعول مطلق، أو حال من الواو والنون في قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ) أو مفعول لأجله[7]، ومثله فعل الشوكاني [8].

وذكر القرطبي في المسألة رأيين، هما أنّه حال من الواو والنون في قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ)، أو مفعولًا مطلقًا[9]، وذهب البيضاوي إلى أنّ في المسألة أربعة آراء، هي مفعولٌ لأجله، أو مفعول مطلق، أو الرفع على الصفة، أو خبر لمبتدأ محذوف جوازًا[10].

ورجّح السيد الطباطبائي رأيين، هما حال من الواو والنون في قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ)، أو مفعول مطلق، والعامل فيه قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ) فقال: ((الأقرب أنْ يكون قوله: (لَهَا مُنْذِرُونَ) حالًا من (قَرْيَةٍ) وقوله (ذِكْرَى) حالًا من ضمير الجمع في (مُنْذِرُونَ) أو مفعولًا مطلقا عامله (مُنْذِرُونَ) لكونه في المعنى مذكرون))[11]، ووصف بقية الآراء بقوله: ((وقيل غير ذلك ممّا لا جدوى في ذكره وإطالة البحث عنه)) [12].

ورأى الطاهر بن عاشور أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازًا [13]، وذكر الأستاذ الدرويش في المسألة أربعة آراء، هي: مفعولٌ لأجله، او خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازًا ، وحال من الواو والنون في قوله تعالى: (مُنْذِرُونَ)، أو مفعولٌ مطلق[14]، ومثله فعل الدكتور بهجت عبد

---

(1) ينظر رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز: 5/ 421- 422.
(2) ينظر البحر المحيط : 7/ 42 .
(3) ينظر الدّر المصون : 8/ 561- 562 .
(4) ينظر روح المعاني : 19/ 132- 133 .
(5) ينظر مجمع البيان : 7/ 319 .
(6) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1002.
(7) ينظر الكتاب الفريد : 5/ 71- 72 .
(8) ينظر فتح القدير : 4/ 157 .
(9) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 16 / 80 .
(10) ينظر أنوار التنزيل : 4/ 150- 151.
(11) الميزان في تفسير القرآن : 15/ 324 .
(12) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(13) ينظر التحرير والتنوير : 19/ 198.
(14) ينظر إعراب القران الكريم وبيانه : 5/ 462 .

الواحد صالح[1] ، وزادَ مؤلفو التفصيل رأيًا خامسًا، وهو أنْ يكون صفة لقوله تعالى: (مُنْذِرُونَ)[2].

ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية، أنْ يكون مفعولًا لأجله[3]، ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[4]، والدكتور محمد محمود القاضي[5]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[6]، والدكتور محمد نوري بارتجي[7]، والشيخ ناصر مكارم الشيرازي[8]، وذكر الشيخ الكرباسي رأيين في توجيه الآية الكريمة، هما مفعولٌ لأجله، أو مفعولٌ مطلق[9]، ورأى الدكتور محمد الطيب الإبراهيم رأيين في المسألة، وهما مفعول لأجله، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازًا [10] .

ترجيح الحال على الصفة

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، في توجيه قوله تعالى: (يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ) من قوله تعالى: ((وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ)) [يونس: 45] على عدة آراء: فذكر أبو جعفر النحّاس في توجيه قوله تعالى: (يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ) في محل نصب حال ثانية مبينة للحال الأولى[11]، ورجّح الشيخ الطوسي أنْ تكون حالًا ثانية مبينة للحال الأولى من الضمير في قوله تعالى:(يَحْشُرُهُمْ)[12]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو البقاء العكبري[13]، والبيضاوي[14] ، وصاحب حاشية محيي الدين زادة (ت951هـ)[15]، وصاحبا

---

[1] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 8/ 255 .
[2] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 254- 255 .
[3] ينظر التفسير الكاشف : 5/ 517 .
[4] ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 10/ 128 .
[5] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 749 .
[6] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 492 .
[7] ينظر الياقوت والمرجان في اعراب القرآن: 376 .
[8] ينظر الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: 11/ 302 .
[9] ينظر إعراب القرآن:5/ 626 .
[10] ينظر إعراب القران الكريم الميسر : 376 .
[11] ينظر إعراب القرآن: 2/ 257 .
[12] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 5/ 384 - 385 .
[13] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 676.
[14] ينظر أنوار التنزيل : 3/ 114 .
[15] ينظر حاشية محي الدين زادة شيخ زادة ، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى الحنفي : 4/ 575 .

حاشية القونوي[1]، وأجاز ابن عطية في المسألة رأيين، هي حالٌ من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)، أو حالٌ من قوله تعالى: (لَمْ يَلْبَثُوا)[2].

وذكر أبو البركات الأنباري في المسألة رأيين، هما: حالٌ من قوله تعالى: (لَمْ يَلْبَثُوا)، أو أنْ تكونَ الجملة الفعلية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم يتعارفون[3]، وإلى هذا الرأي ذهب الآلوسي[4]، ورجّح المنتجب الهمذاني النصب على الحال من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)، وأجاز أن تكون الجملة الفعلية خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هم يتعارفون[5]، ومثله فعل القرطبي[6]، والنسفي[7].

وذكر الشوكاني الرأيين، ولم يرجح بينهما[8]، وبيّن أبو حيان في المسألة ثلاثة آراء، هي حالٌ من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)، أو من قوله تعالى: (لَمْ يَلْبَثُوا)، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره : هم يتعارفون[9] ، ومثله فعل السمين الحلبي[10].

والرأي الذي ذهب إليه السيد الطباطبائي في توجيه الآية الكريمة أنّ: (يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ)، حالًا ثانية مبينة للحال الأولى من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ) [11]، لأنّ المعنى عنده: ((قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله في يوم يحشرهم إليه، كونهم يستقلون هذه الحياة الدنيا، فيعدّونها كمكث ساعة من النهار وهم يتعارفون بينهم)) [12]، وهذا الرأي ذهب إليه كثير من الدارسين المحدثين؛ فرجّح الطاهر بن عاشور أنْ تكون الآية الكريمة حالًا من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)[13].

---

(1) ينظر حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ، لابن التمجيد ، وعصام الدين اسماعيل بن محمد الحنفي : 9/ 477- 478.
(2) ينظر المحرر الوجيز : 4/ 487 .
(3) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 414.
(4) ينظر روح المعاني : 12/ 128 .
(5) ينظر الكتاب الفريد : 3/ 386 .
(6) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 10/ 509 .
(7) ينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 2/ 25 .
(8) ينظر فتح القدير : 2/ 629- 630 .
(9) ينظر البحر المحيط : 5/ 163 .
(10) ينظر الدّر المصون : 6/ 210-211 .
(11) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 10/ 65.
(12) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(13) ينظر التحرير والتنوير : 11/ 183 .

وأجاز الأستاذ الدرويش، إمّا أن تكون حالًا من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)، أو حالًا من الضمير في قوله تعالى: (لَمْ يَلْبَثُوا)[1]، ومثله فعل الدكتور بهجت عبد الواحد صالح[2]، وأجاز مؤلفو التفصيل أنْ تكون حالًا من قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)، أو حالًا من قوله تعالى: (لَمْ يَلْبَثُوا)، أو استئنافية بيانية، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف[3]، ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية، أن تكون الآية حالًا من الضمير في قوله تعالى: (يَحْشُرُهُمْ)[4]، ومثله فعل صاحب ردّ الأذهان[5]، وذهب الدكتور أحمد الخراط، إلى أنّها حالٌ من قوله تعالى: (لَمْ يَلْبَثُوا)[6]، وأعربها الدكتور محمود الصافي خبرًا لمبتدأ محذوف[7]، واكتفى الدكتور محمد محمود القاضي، بقوله: الجملة في محل نصب حال[8]،وقد رفض السيد الطباطبائي أنْ تكون جملة: (يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ)، صفة لقوله تعالى: (سَاعَةً)، فبين أنّه ((من الاحتمالات البعيدة التي لا يساعد عليها اللفظ))[9]، وقد رجعت إلى كثير من كتب التفسير، ولم أجد هذا الرأي الذي أشار إليه السيد الطباطبائي .

ترجيح مجيء الجملة حالًا بدلًا مِنْ كونها استئنافًا

اختلف المفسرون في توجيه قوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ)، من قوله تعالى: ((وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)) [لأسراء: 89]على رأيين، فذكر البيضاوي أنّ هذه الجملة في محل نصب حال، أو استئنافية[10] ، ومثله فعل محي الدين زادة[11]، وأبو السعود[12]، والشوكاني[1].

---

(1) ينظر إعراب القران الكريم وبيانه : 3/ 343 .
(2) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 5/ 61.
(3) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 11/ 168 .
(4) ينظر التفسير الكاشف : 4/ 164 .
(5) ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن :1/ 273 .
(6) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 2/ 436 .
(7) ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 6/ 136 .
(8) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 425 .
(9) الميزان في تفسير القرآن : 10/ 65 .
(10) ينظر أنوار التنزيل : 3/ 314 .
(11) ينظر حاشية محيي الدين زادة شيخ زادة : 5/ 314 .
(12) ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 259 .

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون الآية في قوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ)، حالًا من قوله تعالى: (وَجِئْنَا بِكَ)، ورفض أنْ تكونَ الجملة استئنافًا معتمدًا على السياق في ترجيحه ، فقال: ((والظاهر على ما يستفاد من سياق هذه الآيات المسوقة للاحتجاج على الأصول الثلاثة: التوحيد والنبوة والمعاد، والكلام فيها ينعطف مرة بعد أخرى عليها أنّ قوله: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ)الخ، ليس باستئناف بل حال عن ضمير الخطاب في (جئنا بك) بتقدير (قد) أو بدون تقديرها – على الخلاف بين النحاة في الجملة الحالية المصدّرة بالفعل الماضي -))[2] ، ورأى الطاهر بن عاشور أنّ الآية معطوفة على قوله تعالى: (وَجِئْنَا بِكَ)[3]، وإلى هذا الرأي ذهب الأستاذ الدرويش[4]، والدكتور محمد القاضي[5] ، والدكتور بهجت عبد الواحد[6]، ورجّح الدكتور محمود الصافي[7] أنْ تكون الجملة استئنافية، ومثله فعل الدكتور محمد سيد طنطاوي[8]، والدكتور محمد الطيب[9]، والشيخ الكرباسي[10] ، فيما رجّح صاحب ردّ الأذهان أنْ تكون الجملة في محل نصب حال[11].

ويبدو أنّ السيد الطباطبائي لا يشترط في الجملة الفعلية الماضوية المثبتة الواقعة حالًا أنْ تكون مسبوقة، بـ(قد) فقال عن الجملة الحالية: ((بتقدير قد، أو بدون تقديرها على الخلاف بين النحاة في الجملة الحالية المصدرة بالفعل الماضي))[12]، وقد اشترط جمهور النحويين في الجملة الماضوية المثبتة غير الواقعة بعد (إلاّ)، أو قبل (أو) العاطفة لتكون حالًا، أنْ تكون مبدوءة بـ(قد) سواء ربطت بالضمير أو بالواو، أو بهما معًا، فإنْ لم تكن ظاهرة في الجملة فهي مقدرة عندهم [13] .

---

(1) ينظر فتح القدير : 3/ 259 .
(2) الميزان في تفسير القرآن : 12/ 325 .
(3) ينظر التحرير والتنوير : 14 / 252 .
(4) ينظر إعراب القران الكريم وبيانه : 4/ 289 .
(5) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 551 .
(6) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 6/ 196 .
(7) ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 14 / 373.
(8) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 358 .
(9) ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر : 277 .
(10) ينظر إعراب القرآن: 4/ 358 .
(11) ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن : 1/ 358 .
(12) الميزان في تفسير القرآن :12/ 325 .
(13) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري : 1/ 202 ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، للقاسم بن حسن الخوارزمي :1/ 437- 438.

والسبب في اشتراطهم هذا الشرط أنّ جملة الحال في تصورهم لابّد مِن أنْ تكون بمعنى الحال[1]، وفعلها حينئذٍ ينبغي ألاّ يدلَ على غير معنى الحال، والماضي الخالي من (قد) موغل في معنى الماضي، فلا يصح، والحال هذه أنْ يكون عماد جملة الحال، أمّا (قد) فهي حرف تحقيق، ومعنى ذلك أنّ الفعل بعدها محقق الوقوع، فهو أقرب إلى معنى الحال؛ لأنّه يدل على الماضي القريب، ثم إنّ وقوع (قد) بعد واو الحال ينفي احتمال أن تكون الواو عاطفة[2].

وفي الحقيقة: أنّ معنى الحال في موضوع الحال يختلف عن معنى الحال في الأفعال؛ ذلك لأنّ الحال وصف فضلة منصوب توصف به الهيأة، ولا علاقة للزمن فيها[3] .

وأجاز ابن مالك وقوع الفعل الماضي حالًا مِن غير أنْ يكون مسبوقًا بـ(قد) ظاهرة، أو مقدرة [4]، ومثله فعل الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي ذكر أنّ في القرآن الكريم نصوصًا كثيرة جاءت فيها الحال جملة فعلية ماضوية غير مسبوقة بقد، نحو قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) [البقرة 28]، والتقدير عند جمهور النحويين: وقد كنتم أمواتًا[5]، وكذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري بيّن أنّ هناك نصوصًا كثيرة وردت في القرآن الكريم بدون (قد)، ومنه قوله تعالى :((وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ)) [النمل: 14]، والتقدير عند جمهور النحويين: وقد استيقنتها [6] .

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: (لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ) من قوله تعالى: ((قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا (15) لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا (16))) [الفرقان: 15- 16] ولقد تباينت آراء المفسرين في توجيه الآية الكريمة على رأيين، رأي يرى أنّ الجملة في قوله تعالى: (لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ) في محل نصب حال ثانية من قوله تعالى: (الْمُتَّقُونَ) [7]، وبيّن الآلوسي رأيين، إمّا أنْ تكون

---

[1] ينظر الكناش في النحو والصرف ، لأبي الفداء اسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي : 1/ 186 .
[2] محاضرات النحو القرآني الكورس الثاني من السنة التحضيرية 2018م-2019م ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل، مدونتي .
[3] محاضرات النحو القرآني الكورس الثاني من السنة التحضيرية 2018م-2019م ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل مدونتي .
[4] ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : 2/ 372- 373 .
[5] ينظر نحو القرآن : 97 .
[6] ينظر نظرية النحو القرآني: 124 .
[7] ينظر مجمع البيان : 7/ 256 .

جملة: (لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ) استئنافًا، أو حالًا ثانية من قوله تعالى: (الْمُتَّقُونَ)[1].

ورجّح السيد الطباطبائي أن تكون الجملة في موضع الحال من قوله تعالى: (الْمُتَّقُونَ)، ورفض أن تكونْ الجملة استئنافية، معلقًا عليها بقوله: ((هي أقرب إلى الذهن من أنْ تكون استئنافية ، في موضع التعليل، كالجواب لسؤال مقدر))[2] ، وذكر الطاهر بن عاشور أنّ الجملة حال من قوله تعالى: (جَنَّةُ الْخُلْدِ)، وأجاز أن تكون صفة ثانية[3]، ورأى الأستاذ الدرويش، أنّ قوله تعالى: (لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ) حال ثانية من قوله تعالى: (جَنَّةُ الْخُلْدِ)[4]، ومثله فعل الدكتور أحمد الخراط[5]، والشيخ محمد علي طه الدرة[6]، وأجاز مؤلفو التفصيل أنْ تكون حالًا من قوله تعالى: (الْمُتَّقُونَ)، أو استئنافًا[7]، ورجّح الدكتور محمود الصافي أنْ تكون الجملة استئنافية[8]، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور محمد الطيب[9] .

ترجيح مجيء الجملة حالًا على كونها معطوفة

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن في توجيه قوله تعالى: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ)، من قوله تعالى :((إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (4) وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (5))) [القصص: 4-5]، على آراء عدة: فذكر الطبري في توجيه الآية الكريمة أنّها معطوفة على قوله تعالى: (يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ)[القصص: 4] [10]، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ الطوسي[11].

وذكر الزمخشري في الآية الكريمة رأيين، هما: أنْ تكون معطوفة على قوله تعـــالى:

---

[1] ينظر روح المعاني : 8/ 246 .
[2] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 15 / 190 .
[3] ينظر التحرير والتنوير : 18/ 335 .
[4] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 5/ 338 .
[5] ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3/ 812 .
[6] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 6/ 462 .
[7] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 18 / 319- 320 .
[8] ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 9 / 315 .
[9] ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر : 361 .
[10] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 18/ 152 .
[11] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 8 / 129 .

(إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ)، أو أنْ تكون حالًا من قوله تعالى: (يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ)[1]، ومثله فعل الطبرسي[2]، والفخر الرازي[3]، والمنتجب الهمذاني[4]، وعبد الرزاق[5]، والبيضاوي[6]، وأبو السعود[7]، وذكر الشوكاني الرأيين، ورجّح الأول منهما[8] .

ورجّح أبو حيان الأندلسي، أنْ تكون معطوفة[9]على قوله: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ) ومثله فعل السمين الحلبي[10]، وابن عادل[11]، وذكر الآلوسي في المسألة ثلاثة آراء، هي أنْ تكون الآية معطوفة على قوله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ)، وأجاز أن تكون حالًا من مفعول قوله تعالى: (يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ)، أو حالًا من الفاعل [12].

ورجّح السيد الطباطبائي في الآية الكريمة أن تكون حالًا من قوله تعالى: (طَائِفَةً)، ورفض أنْ تكون الآية معطوفة على قوله: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ) ، بقوله: ((والأول أظهر))[13]؛ لأنّ التقدير عنده: ((ويستضعف طائفة منهم، ونحن نريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض))[14].

وذكر الطاهر بن عاشور في توجيه الآية الكريمة، إمّا أنْ تكون معطوفة على قوله: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ)، أو حالًا من قوله تعالى: (يَسْتَضْعِفُ)[15]، وإلى هذا الرأي ذهب الأستاذ محيي الدين درويش[16]، ومؤلفو كتاب التفصيل، بيد أنّهم مالوا إلى الرأي الأول[17].

---

[1] ينظر تفسير الكشاف : 4/ 482 .
[2] ينظر جوامع الجامع : 2/ 730 .
[3] ينظر مفاتيح الغيب : 24 / 226 .
[4] ينظر الكتاب الفريد : 5/ 119.
[5] ينظر رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز : 5/ 508 .
[6] ينظر أنوار التنزيل : 4/ 171 .
[7] ينظر إرشاد العقل السليم : 4/ 292 .
[8] ينظر فتح القدير : 4/ 209 .
[9] ينظر البحر المحيط : 7/ 100 .
[10] ينظر الدّر المصون : 8/ 650 .
[11] ينظر اللباب في علوم الكتاب : 15/ 214 .
[12] ينظر روح المعاني : 20/ 43 .
[13] الميزان في تفسير القرآن : 16 / 9 .
[14] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[15] ينظر التحرير والتنوير : 20/ 70 .
[16] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 5/ 572 .
[17] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 20/ 63 -64 .

ويرى الشيخ محمد علي طه الدرة، أنّها معطوفة على قوله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ)، أو تكون جملة استئنافية[1]، ورجّح الدكتور محمود الصافي أنْ تكون الآية معطوفة على قوله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ)[2]، ومثله فعل الدكتور أحمد الخراط[3]، والدكتور محمد الطيب[4]، والدكتور محمد نوري بارتجي[5] .

ومن أمثلة ترجيح الجملة الحالية على كونها عاطفة عند السيد الطباطبائي أيضًا قوله تعالى: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا)، من قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا)) [الكهف: 1]؛ إذْ رجح السيد الطباطبائي في توجيه الآية الكريمة أنْ تكون حالًا من قوله تعالى: (الْكِتَابَ) معتمدًا على السياق في ترجيحه[6]، ورفض أنْ تكون الجملة معطوفة على قوله تعالى: (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ)؛ لأنّ المعنى عنده: ((وقوله: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) الضمير للكتاب والجملة حال من الكتاب وقوله (قيمًا) حال بعد حال على ما يفيده السياق...وقيل إنّ جملة (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) معطوفة على الصلة و(قيمًا) حال من ضمير(له) والمعنى والذي لم يجعل للكتاب حال كونه قيما عوجا أو أن (قيمًا) منصوب بمقدر، والمعنى: والذي لم يجعل له عوجا وجعله قيمًا ولازم الوجهين انقسام العناية بين أصل النزول وبين كون الكتاب قيمًا لا عوج له . وقد عرفت أنه خلاف ما يستفاد من السياق. وقيل: إنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير نزل الكتاب قيمًا ولم يجعل له عوجًا وهو أردأ الوجوه))[7].

وإذا ذهبنا نستطلع رأي القدماء، نجدُ أنّ الفرّاء قد رجّح من قبل أنْ يكون قوله تعالى: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا)، جملة اعتراضية بين الحال وصاحب الحال[8]، وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش الأوسط[1]، والزجاج[2] ، والسمرقندي[3]، والواحدي[4]، وابن الجوزي[5]، ومن المحدثين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الطاهر بن عاشور[6]، والدكتور أحمد الخراط[7]، والدكتور محمود محمود الصافي[8]، والدكتور ابراهيم الطيب[9]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[10].

---

(1) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 7/ 9.
(2) ينظر الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه : 10/ 223 .
(3) نظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3/ 883 .
(4) ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر : 385 .
(5) ينظر الياقوت والمرجان في إعراب القرآن : 393 .
(6) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 13/ 234 .
(7) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(8) ينظر معاني القرآن: 2/ 133 .

وذكر أبو البركات الأنباري ثلاثة آراء في توجيه الآية الكريمة، هي : أنْ تكونَ جملة اعتراضية، أو عاطفة، واستحسن الرأي الثالث، وهي أن تكون الجملة حالية[11]، ومثله فعل أبو البقاء العكبري، ولم يرجح أيّ رأي من هذه الآراء[12]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان الأندلسي[13]، والسمين الحلبي[14]، ومن المحدثين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الأستاذ الدرويش[15]، ومؤلفو التفصيل[16]، والشيخ محمد علي طه الدّرة[17].

ورجّح المنتجبُ الهمذاني في توجيه الآية الكريمة أنْ تكونَ حالًا من قوله تعالى: (الْكِتَابَ)[18]، ومن المحدثين الذين رجحوا هذا الرأي الدكتور محمد محمود القاضي[19]، وذكر الشوكاني في توجيه الآية الكريمة رأيين، إمّا أن تكون حالًا من قوله تعالى: (الْكِتَابَ)، أو جملة اعتراضية [20].

---

(1) ينظر معاني القرآن: 2/ 427 .
(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/ 267 .
(3) ينظر تفسير بحر العلوم :2/ 288 .
(4) ينظر التفسير البسيط : 13/ 520.
(5) ينظر زاد المسير : 5/ 103 .
(6) ينظر التحرير والتنوير : 15/ 247 .
(7) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 2/ 635 .
(8) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 5/ 635 .
(9) ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر : 293 .
(10) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 6/ 344 .
(11) ينظر البيان غريب إعراب القرآن : 2/ 99 .
(12) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 837 .
(13) ينظر البحر المحيط :6/ 94.
(14) ينظر الدّر المصون : 7/ 433.
(15) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 4/ 435 .
(16) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 15/ 230 .
(17) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 5/ 426 .
(18) ينظر الكتاب الفريد : 4/ 236- 237 .
(19) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 584 .
(20) ينظر فتح القدير: 3/ 374 .

الاستثنـــــــــاء

المستثنى في أسلوب الاستثناء: هو المخرج تحقيقًا، أو تقديرًا من مذكور، أو متروك بعد (إلاّ)، أو ما في معناها بشرط الفائدة [1]، أو إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعها العرب لذلك، وهي: إلاّ، وغير، وسوى، وحاشى، وعدا، وخلا، وليس، ولا يكون [2]، وتعدّ (إلاّ) أم أدوات الاستثناء جميعًا[3]، وهي الأداة الوحيدة المستعملة في اللغة الآرامية والسريانية [4] .

ينقسم الاستثناء إلى تام ، ومفرغ ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع[5]، فالاستثناء التام: ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه [6]، ولابدّ مِن أنْ يكون موجبًا، أو منفيًا[7]، والاستثناء المنقطع: ما لا يكون المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه [8]، ويلزم مخالفته لما قبله نفيًا، وإثباتًا[9]، والمنقطع مخرج عن متعدد متوهم، وهو الشامل للمتعدد المذكور قبله[10] ، والاستثناء المفرغ : مالم يذكر فيه المستثنى منه، بحيث يكون ما قبل الأداة تفرغ لطلب ما بعدها ، وشرطه أنْ يكون الكلام في غير الإيجاب، أي: يكون إمّا منفيًا، أو شبه منفي [11].

وما يخصّ البحث من موضوع الاستثناء أربع مسائل في كتاب الميزان، هي: الاختلاف في تحديد المستثنى منه، وترجيح رجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة بدلًا من رجوعه إلى جملتين، وترجيح مجيء الاستثناء متصلاً على كونه منقطعًا، وترجيح مجيء الاستثناء منقطعًا على كونه متصلًا .

---

(1) شرح التسهيل: 2/ 264، شرح التصريح : 1/ 537 .
(2) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي : 2/ 380 .
(3) ينظر كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني : 501 .
(4) ينظر التطور النحوي ، للمستشرق الألماني برجشتراسر : 176 .
(5) ينظر شرح التسهيل : 2/ 264.
(6) ينظر المصدر نفسه : 2/ 469 .
(7) ينظر شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي : 2/ 386 .
(8) ينظر شرح التصريح : 2/ 546 .
(9) ينظر شرح الرضي على الكافية : 2/ 83 .
(10) ينظر شرح الفريد ، لعصام الدين الإسفراييني : 282.
(11) ينظر شرح اللمحة البدرية : 2/ 215- 216 ، شرح التصريح : 1/ 539 .

الاختلاف في تحديد المستثنى منه

اختلف المفسرون، والنحويون في تحديد المستثنى منه في قوله تعالى: ((فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ)) [هود: 81]، فرجّح أبو زكريا الفرّاء أنّ المستثنى منه هو: (أَهْلِكَ)، والتقدير: فأسر بأهلك إلاّ امرأتك[1]، وإلى هذا الرأي ذهب الطبري[2]، والزجّاج[3]، والنحّاس[4]، والسمرقندي[5]، والثعلبي[6]، والطوسي[7]، والواحدي[8]، وأبو البركات الأنباري[9]، وابن الجوزي[10]، والقرطبي[11]، والشوكاني[12].

وذكر أبو علي الفارسي في توجيه الآية الكريمة رأيين، وهما أنْ يكون المستثنى منه هو قوله تعالى: (أَهْلِكَ)، أو قوله تعالى: (أَحَدٌ)[13]، ومثله فعل مكي بن أبي طالب[14] والزمخشري[15]، وابن عطية[16]، وأبو البقاء العكبري[17]، وأبو حيان الأندلسي[18]، والسمين

---

(1) ينظر معاني القرآن : 2/ 24 .
(2) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 12/ 514- 515 .
(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/ 69- 70 .
(4) ينظر إعراب القران: 2/ 296- 297 .
(5) ينظر بحر العلوم : 2/ 137 .
(6) ينظر الكشف والبيان : 5/ 183 .
(7) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 6/ 44 .
(8) ينظر التفسير البسيط : 11/ 507- 509 .
(9) ينظر البيان في غريب إعراب القران : 2/ 26 .
(10) ينظر تذكرة الأريب في تفسير الغريب: 165 .
(11) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 11/ 184 .
(12) ينظر فتح القدير : 2/ 716.
(13) ينظر الحجة في علل القراءات السبع : 3/ 261- 264.
(14) ينظر مشكل إعراب القرآن : 1/ 371- 372.
(15) ينظر تفسير الكشاف : 3/ 222.
(16) ينظر المحرر الوجيز: 4/ 623- 624 .
(17) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 710 .
(18) ينظر البحر المحيط: 5/ 284- 285 .

الحلبي[1]، وعبد الرحمن بن محمد أبي زيد الثعالبي المالكي(ت875هـ)[2]، والآلوسي[3] ورجّح ابن معطي (ت628هـ) أن يكون المستثنـــــــــــى منه في قوله تعالى: (أَحَدٌ)[4]، وإلى هذا الرأي ذهب المنتجب الهمذاني[5]،والبيضاوي[6].

ورجّح السيد الطباطبائي معتمدًا على السياق في ترجيحه أنْ يكون المستثنى منه هو قوله تعالى: (أَهْلِكَ)، ورفض أن يكون المستثنى منه قوله تعالى: (أَحَدٌ)، جاء في تفسير الميزان: ((وقوله : (إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) ظاهر السياق أنّه استثناء من قوله: (أهلك) لا من قوله: (أحد) وفي قوله (إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) بيان لسبب استثنائها))[7]، ومثله فعل الطاهر بن عاشور؛ إذْ رأى أنّ المستثنى منه هو قوله تعالى: (أَهْلِكَ) [8]، وكان هذا هو رأي الشيخ محمد جواد مغنية [9]،وصاحب ردّ الأذهان[10]، والدكتور محمود سليمان ياقوت[11].

وذكر مؤلفو التفصيل في المسألة رأيين، إمّا أنْ يكون المستثنى منه هو قوله تعالى: (أَهْلِكَ) أو (أَحَدٌ)[12]، ومثلهم فعل الدكتور إبراهيم الإيباري[13]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[14]، ورجّح الدكتور محمد نوري بارتجي أنْ يكونَ المستثنى منه في قوله تعالى: (أَحَدٌ)[15].

ويبدوا لي أنّ كلا الرأيين له ما يؤيده، فمن قال أنّ (امْرَأَتَكَ) مستثنى من الأهل تؤيده قراءة عبد الله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب، إذْ ذكروا أنّ لا وجود لعبارة: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) في

---

[1] ينظر الدّر المصون : 6/ 365- 367 .
[2] ينظر تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن : 3/ 295 .
[3] ينظر حاشية شرح القطر في علم النحو: 472- 473.
[4] ينظر الفصول الخمسون : 191.
[5] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 506- 507 .
[6] ينظر أنوار التنزيل : 3/ 143 .
[7] الميزان في تفسير القرآن : 10/ 331 .
[8] ينظر التحرير والتنوير : 12/ 133 .
[9] ينظر التفسير الكاشف: 4/ 255 .
[10] ينظر ردّ الأذهان إلى معاني القرآن : 2/ 296 .
[11] ينظر إعراب القرآن: 6/ 2183 .
[12] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 12 / 141 .
[13] ينظر الموسوعة القرآنية : 4/ 222 .
[14] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 141.
[15] ينظر الياقوت والمرجان في إعراب القرآن : 238.

مصحفيهما[1]، أمّا من رأى أنّ(امْرَأَتَكَ) مستثنى من قوله تعالى: (أَحَدٌ)، فتؤيده قراءة أبي عمرو بن العلاء، وابن كثير؛ إذْ قرأ (امرأتك) بالرفع على البدل [2].

ولا شك في أنّ اختلافهم في تحديد المستثنى منه، يؤدي إلى اختلافهم في تحديد المعنى فمَن رأى أنّ المستثنى منه (أَهْلِكَ) معناه: أنّ امرأة لوط(عليه السلام) مستثناة من المسير، ومَن قال أنّ المستثنى منه (أَحَدٌ) كان معنى كلامه أنّ امرأة لوط (عليه السلام) غير مستثناة من المسير، ولهذا قد وهمَ كثير من المفسرين حين وجه قراءة النصب بأنّ المستثنى منه (أَهْلِكَ)، ووجّه قراءة الرفع بأنّه مستثنى من (أَحَدٌ)؛ لأنّ الأخذ بهذا التوجيه يؤدي إلى حصول تناقض في المعنى [3].

ويدخل في هذا الباب عند السيد الطباطبائي قوله تعالى: ((فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا)) [القصص: 58]، إذ يرى في توجيه قوله تعالى: (قَلِيلًا) مستثنى من قوله تعالى: (مَسَاكِنُهُمْ)، وليس مستثنى من قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِهِمْ) [4]؛ لأنّ المعنى عنده: ((لم تسكن من بعدهم إلاّ زمانًا قليلًا، إذ لا يسكنها إلاّ المارة يومًا، أو بعض يوم في الأسفار))[5]، وقد ذهب إلى هذا الرأي من قبل بعض المفسرين، ومعربي القران، مثل: الفرّاء[6]، والطبري[7]، وابن الجوزي[8]، وأبي حيان الأندلسي[9]، وذهب غيرهم إلى أنّ قوله تعالى: (قَلِيلًا) مستثنى من قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِهِمْ) مثل الواحدي[10]، والعكبري[11]، وأبو السعود[12]، ومؤلفو التفصيل[13]، وأجاز فريق ثالث الأمرين معًا، ومنهم الطبرسي[1]،والفخر الرازي[2]، والسمين الحلبي[3]، والدكتور محمد الطيب[4].

---

(1) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 6/ 44 ، المحرر الوجيز : 4/ 623- 624 .
(2) ينظر إعراب القرآن، للنحاس: 2/ 297، التّيسيرُ في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني: 316، العنوان في القراءات السبع، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف المقري الأنصاري الأندلسي : 108.
(3) ينظر التخمير، للخوارزمي : 464- 465. الايضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب : 2/ 296- 297.
(4) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 16/ 61.
(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(6) ينظر معاني القرآن: 2/ 309.
(7) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 18/ 290 .
(8) ينظر زاد المسير : 6/ 233.
(9) ينظر البحر المحيط : 7/ 121.
(10) ينظر التفسير البسيط : 17/ 428- 429.
(11) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1023.
(12) ينظر إرشاد العقل السليم :4/ 313.
(13) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل: 20/ 151.

ومن أمثلة اختلافهم في تحديد المستثنى منه أيضًا قوله تعالى: ((وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ (158) سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (159) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ (160))) [الصافات: 158-160]، فالسيد الطباطبائي يرى أنّ قوله تعالى: (عِبَادَ اللَّهِ) مستثنى من الضمير في قوله تعالى: (يَصِفُونَ)، وليس المستثنى مِن قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، أو من الضمير في قوله تعالى: (جَعَلُوا)، ووصف هذين الرأيين بأنّهما وجهان بعيدان[5]،فقال: ((هو منزه عن وصفهم – أو عمّا يصفه الكفار به من الأوصاف، كالولادة، والنسب، والشراكة، ونحوها – لكن عباد الله المخلصين يصفونه تعالى وصفًا يليق به ....))[6]، والرأي الذي ذهب إليه السيد الطباطبائي قد ذهب إليه من قبل الطبرسي[7]، ومجير الدين[8]، وممّن ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين الطاهر بن عاشور[9].

وذهب فريق من المفسرين، ومنهم الطبري[10]، والسمرقندي[11]، والواحدي[12]، إلى أنّ قوله تعالى: (عِبَادَ اللَّهِ) مستثنى من قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، وأجاز الزمخشري أنْ يكونَ قوله تعالى: (عِبَادَ اللَّهِ) مستثنى من الضمير في قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، أو من الضمير في قوله تعالى: (يَصِفُونَ)[13]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية[14]، والبيضاوي[15]، وأبو حيان الأندلسي[16]، والدكتور بهجت عبد الواحد[17]، والدكتور محمد ياقوت[1].

---

(1) ينظر مجمع البيان : 7/ 405.
(2) ينظر مفاتيح الغيب: 25/ 6.
(3) ينظر الدّر المصون : 8/ 687 .
(4) ينظر إعراب القرآن الميسر: 392.
(5) ينظر الميزان في تفسير القرآن: 17/ 174 .
(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(7) ينظر جوامع الجامع : 3/ 187 .
(8) ينظر فتح الرحمن في تفسير القرآن : 5/ 552 .
(9) ينظر التحرير والتنوير : 23/ 188.
(10) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 647/19.
(11) ينظر بحر العلوم : 3/ 125.
(12) ينظر التفسير البسيط: 19/ 123.
(13) ينظر تفسير الكشاف : 5/ 233.
(14) ينظر المحرر الوجيز : 7/ 315.
(15) ينظر أنوار التنزيل : 5/ 20 .
(16) ينظر البحر المحيط : 7/ 362.
(17) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 10/ 71.

وبيّن الرازي أنّ قوله تعالى: (عِبَادَ اللَّهِ) مستثنى من الفاعل في قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، أو مِن الفاعل في قوله تعالى: (جَعَلُوا) [2]، وإلى هذا الرأي ذهب العكبري[3]، والدكتور محمود الصافي[4]، وذكر المنتجب الهمذاني أنّ قوله تعالى: (عِبَادَ اللَّهِ)، مستثنى من قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، أو مِن الفاعل في قوله تعالى: (جَعَلُوا)، أو مِن الفاعل في قوله تعالى: (يَصِفُونَ) [5]، ومثله فعل السمين الحلبي[6]، ومؤلفو التفصيل[7] .

ومن أمثلة اختلافهم في تحديد المستثنى منه كذلك قوله تعالى: ((فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (21) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ (22) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (23))) [الغاشية: 21-23]، إذْ رجّح السيد الطباطبائي أنْ يكون المستثنى منه مفعول قوله تعالى:(فَذَكِّرْ) المحذوف، والتقدير: فذكر الناسَ[8]، فقال:((إلاّ مَن تولى منهم عن التذكرة وكفرَ إذ تذْكرته لغو لا فائدة فيها))[9]، وبيّن أنّ من المفسرين مَن يرى أنّ المستثنى منه هو الضمير في قوله تعالى: (عَلَيْهِمْ) [10]، والمعنى: ((لست عليهم بمتسلط إلاّ على من تولى منهم عن التذكرة، وأقام على الكفر فسيسلطك الله عليه ويأمرك بالجهاد فتقاتله فتقتله)) [11]، وعلّق السيد الطباطبائي على هذا الرأي بقوله: ((وما قدمناه من الوجه أقرب وأرجح))[12]، والرأي الذي ذهب إليه السيد الطباطبائي قد ذهب إليه من قبل الفرّاء[13].

وأجاز الطبري[14]، و النحّاس[1]، والسمين الحلبي[2]، والدكتور بهجت[3]، أنْ يكون المستثنى منه المفعول المحذوف في قوله تعالى: (فَذَكِّرْ)، أو الضمير في قوله تعالى: (عَلَيْهِمْ)،

---

[1] ينظر إعراب القرآن الكريم: 8/ 3962 .
[2] ينظر مفاتيح الغيب : 26/ 169 .
[3] ينظر إملاء ما مَنّ به الرحمن : 2/ 208.
[4] ينظر الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه : 12 / 92.
[5] ينظر الكتاب الفريد : 5/ 400.
[6] ينظر الدّر المصون : 9/ 334- 335 .
[7] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 23/ 202.
[8] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 20/ 311.
[9] المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
[10] ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
[11] المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
[12] المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
[13] ينظر معاني القرآن 3/ 258-259.
[14] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القران : 24/ 342.

ورجّح الزمخشري[4]، وابن عطية[5]،والمنتجب الهمذاني[6]، أن يكون المستثنى منه من قوله تعالى: (عَلَيْهِمْ) .

ترجيح رجوع الاستثناء إلى الجملة الاخيرة بدلًا من رجوعه إلى جملتين

صرح القرآن الكريم بأنّ حكم من يرمي المرأة المحصنة بالزنا، من غير أنْ يأتي بأربعة شهداء، فحكمه أن يجلد ثمانين جلدة، فقال تعالى: ((وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (4) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (5))) [سورة النور:4- 5]، ولكنّ الفقهاء اختلفوا في من تاب، وأصلح من أمره، هل ترفع عنه صفة الفسق وتقبل شهادته، أو ترفع عنه صفة الفسق فقط، وتبقى شهادته غير مقبولة، فمَن ذهبَ إلى أنّ صفة الفسق ترفع عنه، وتبقى شهادته غير مقبولة يرى أنّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة، وأمّا من ذهب إلى أنّ صفة الفسق ترفع عنه، وتكون شهادته مقبولة فيرى أنّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة، والجملة التي قبلها [7].

لقد ذهب الطبري إلى أنّ الاستثناء راجع إلى المعنين معًا، أيْ: راجع إلى الجملة الأخيرة في قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، وإلى الجملة التي قبلها في قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا)[8]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عربي (ت543هـ)[9]، وابن الجوزي[10]، والمنتجب الهمذاني[11].

---

[1] ينظر إعراب القرآن: 5/ 215.
[2] ينظر الدّر المصون : 10/ 771.
[3] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 12/ 424.
[4] ينظر تفسير الكشاف: 6/ 366.
[5] ينظر المحرر الوجيز : 8/ 602.
[6] ينظر الكتاب الفريد : 6/ 388.
[7] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7/ 409 ، المحرر الوجيز : 6/ 342، الجامع لأحكام القرآن : 15/ 133- 137 .
[8] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 17/ 162-163، 168- 176.
[9] ينظر أحكام القرآن: 3/ 348- 349.
[10] ينظر زاد المسير: 6/ 12.
[11] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 632-633.

وأجاز الزجّاج أنْ يرجع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط في قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، وأجاز رجوعه إلى الجملة التي قبلها، في قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا)[1]، ومثله فعل مكي بن أبي طالب[2]،والخازن(ت725هـ)[3]، والكوراني(ت893هـ)[4].

ورجّح أبو جعفر النحّاس أنْ يكون الاستثناء من قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا)[5] وإلى هذا الرأي ذهب ابن الحاجب[6]، ورجّح السمعاني (ت489هـ) أنْ يكون الاستثناء من قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)[7]، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري[8]، وأبو حيان الأندلسي[9]، والسمين الحلبي[10]، والسيوطي[11]،وأبو السعود[12]،والشوكاني[13]، والآلوسي[14].

ويرى السيد الطباطبائي أنّ الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة في قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، ولكن لمّا كانت الجملة الأخيرة تعليل للجملة التي قبلها في قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا)، فإنّ الاستثناء يعود إلى الجملتين معًا، فقال: ((الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة، وهي قوله: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، لكنّها لما كانت تفيد معنى التعليل بالنسبة إلى قوله: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا) -على ما يعطيه السياق- كان لازمًا ما تفيده من ارتفاع الحكم بالفسق ارتفاع قبول الشهادة أبدًا، ولازم ذلك رجوع الاستثناء بحسب المعنى إلى الجملتين معًا،

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 31-32.
(2) ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية : 8/ 5034- 5037.
(3) ينظر تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل : 3/ 281.
(4) ينظر الدّرر اللوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 343.
(5) ينظر إعراب القرآن: 3/ 128.
(6) ينظر أمالي ابن الحاجب : 271- 272.
(7) ينظر تفسير القرآن : 3/ 503.
(8) ينظر تفسير الكشاف: 4/ 269 .
(9) ينظر البحر المحيط : 6/ 398.
(10) ينظر الدّر المصون : 8/ 382- 384.
(11) ينظر الدر المنثور: 6/ 131.
(12) ينظر إرشاد العقل السليم : 4/ 94.
(13) ينظر فتح القدير: 4/ 12- 13 .
(14) ينظر روح المعاني : 98/18.

والمعنى: إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك، وأصلحوا أعمالهم فإنّ الله غفور رحيم، يغفر ذنبهم ويرحمهم، فيرتفع عنهم الحكم بالفسق والحكم بعدم قبول الشهادة أبدًا))[1].

وبيّن السيد الطباطبائي أنّ بعض المفسرين يرى أنّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة فقال: ((وذكر بعضهم أنّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة فحسب فلو تاب القاذف، وأصلح بعد إقامة الحد عليه غفر له ذنبه لكن لا تقبل شهادته أبدًا خلافًا لمن قال برجوع الاستثناء إلى الجملتين معًا)) [2].

وذكر الطاهر بن عاشور أنّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة في قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، والجملة التي قبلها في قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا)[3]، وإلى هذا الرأي ذهب مؤلفو التفسير الوسيط[4]، ورجّح الأستاذ الدرويش أنْ يكون الاستثناء راجعًا إلى قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)[5] ، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد علي طه الدّرة[6]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[7] .

والرأي عندي- ولست فقيهًا- أنّ الاستثناء يعود على جملة قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، ولا يجوز أن يعود على الجملة التي قبلها في قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا)؛ لوجود كلمة (أَبَدًا) فيها، أيْ: أنّ صفة الفسق ترفع عن الذي يتوب، ويصلح نفسه غير أنّ شهادته تبقى غير مقبولة .

ترجيح مجيء الاستثناء متصلًا على كونه منقطعًا

اختلف المفسرون، في توجيه قوله تعالى: (إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)، من قوله تعالى: ((قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)) [الشورى: 23]، على رأيين، فذكر مجاهد بن

---

(1) الميزان في تفسير القرآن : 15/ 83.
(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(3) ينظر التحرير والتنوير : 18/ 159- 160 .
(4) ينظر التفسير الوسيط ، لِلجنة من العلماء في الأزهر : 6/ 1365.
(5) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 5/ 240 .
(6) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 6/ 327.
(7) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 8/ 10 .

جبر(ت102هـ) أنّ الاستثناء متصل، وآية ذلك أنّ المعنى عنده: إلاّ أنّ تتبعوني، وتصدقوني، وتصلوا قرابتي، ورحمي[1].

ورأي آخر يرى أنّ الاستثناء منقطع على معنى المودة التي يسأل عنها، هي مودة النبي (صلى الله عليه واله وسلم) لقريش، أو مودة قريش للنبي (صلى الله عليه واله وسلم)، أو مودة الله سبحانه وتعالى، أو المودة لآل بيت النبوة (عليهم السلام)، وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش الأوسط[2]، والطبـــــري[3]والزجّاج[4]، وأبو جعفر النحّاس[5]، ومكي بن أبي طالب[6]، والشيـــــخ الطوسي[7]، والفخر الرازي[8]، وأبو حيان الأندلسي[9].

ومِن المفسرين مَن جمع بين الرأيين، إذْ أجاز أنْ يكونَ الاستثناء متصلًا، وأجاز أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري[10]، والطبرسي[11]، والعكبري[12]، والمنتجب الهمذاني[13]، والسمين الحلبي[14].

وذكر السيد الطباطبائي أنّ في المسألة رأيين، رأي يرى أنّ الاستثناء منقطع، ورأي يرى أنّ الاستثناء متصل، ورجّح أنْ يكون الاستثناء متصلًا على معنى: أنّ الأجر هو أجر الرسالة، أمّا المودة فهي الاستجابة للدعوة فتكون المودة من الأجر، ورفض أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، على معنى قرابة قريش للنبي (صلى الله عليه واله وسلم)، أو قرابة النبي (صلى الله عليه واله وسلم) لقريش على معنى مودة النبي (صلى الله عليه واله وسلم) لقريش، أو بالعكس، أو مودة الأنصار للنبي (صلى الله عليه واله

---

(1) ينظر تفسير مجاهد بن جبر: 589 .
(2) ينظر معاني القرآن ، للأخفش الأوسط : 2/ 510.
(3) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 20/ 501- 502.
(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 398.
(5) ينظر إعراب القرآن: 4/ 80.
(6) ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية : 10/ 6586.
(7) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 9/ 158- 159.
(8) ينظر مفاتيح الغيب: 27/ 166.
(9) ينظر البحر المحيط : 7/ 494.
(10) ينظر تفسير الكشاف: 5/ 404.
(11) ينظر مجمع البيان : 9/ 43- 44.
(12) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 1132.
(13) ينظر الكتاب الفريد : 5/ 529.
(14) ينظر الدّر المصون : 9/ 550.

وسلم) ، أو مودة الأقرباء المؤمنين، أو مودة الله سبحانه وتعالى، أو مودة آل بيت النبي (صلى الله عليه واله وسلم) (1).

ورجّح الطاهر بن عاشور أنْ يكون الاستثناء منقطعًا[2]، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد جواد مغنية[3]، والدكتور محمود الصافي[4]، وأجاز الأستاذ الدرويش أنْ يكون الاستثناء متصلًا، كما أجاز أنْ يكون منقطعًا[5]ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة[6]، ومؤلفو التفصيل[7]، والدكتور بهجت عبد الواحد [8].

ومن أمثلة ترجيح الاستثناء المتصل على المنقطع عند السيد الطباطبائي قوله تعالى: ((وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ)) [الزمر: 68]، إذْ ذكر السيد الطباطبائي وجهين في نوع المستثنى، فإذا كان معنى قوله تعالى: (مَنْ شَاءَ اللَّهُ) المقصود به أنّ هناك خلقًا وراء السموات والأرض فالاستثناء منقطع، أمّا إذا كان معنى قوله تعالى: (مَنْ شَاءَ اللَّهُ) هي الأرواح فالاستثناء متصل، وهذا الرأي الذي رجحه ومال إليه[9]، فقال: ((إنّ الموت إنّما يحلق الأجساد بانقطاع تعلق الأرواح بها، وأمّا الأرواح فإنّها لا تموت، فالأرواح هم المستثنون استثناء متصلًا، ويؤيد هذا الوجه بعض الروايات المروية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)))[10].

واختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، في بيان المقصود بقوله تعالى: (مَنْ شَاءَ اللَّهُ)، غير أنّ الكثرة الكاثرة منهم لم يشيروا إلى نوع الاستثناء، أهو متصل أم منقطع، وقد أجاز السمين الحلبي[11]، والآلوسي[12]، وصاحب الأثر العقدي[1] أنّ الاستثناء متصلٌ، أو منقطعٌ .

---

(1) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 18/ 43- 48.
(2) ينظر التحرير والتنوير: 25/ 82.
(3) ينظر التفسير الكاشف: 6/ 522.
(4) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 13/ 36.
(5) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 8/ 521.
(6) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 8/ 521.
(7) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل: 25/ 81.
(8) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 10/ 392.
(9) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 17/ 293- 294.
(10) المصدر نفسه، والصفحات نفسهما .
(11) ينظر الدّر المصون : 9/ 445.
(12) ينظر روح المعاني: 24/ 28.

وذهب الشوكاني إلى أنّ الاستثناء متصل، ومعنى قوله تعالى: (مَنْ شَاءَ اللَّهُ) هم الملائكة جبريل، وميكائيل، واسرافيل [2]،وذكر الشيخ محمد جواد مغنية أنّ الاستثناء منقطعٌ[3]، ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[4] .

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ (158) سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (159) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ (160))) [سورة الصافات : 158-160]، إذْ رجّح السيد الطباطبائي أنْ يكون الاستثناء متصلًا، ورفض أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، وأنْ يكون الضمير في قوله تعالى: (يَصِفُونَ) راجعًا إلى الكفار، وكذلك رفض أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، والمستثنى منه الضمير في قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، أو الضمير في قوله تعالى: (جَعَلُوا)، ووصفهما بقوله: وجهان بعيدان[5]، فقال: ((وللآيتين باستقلالهما معنى أوسع من ذلك وأدق، وهو رجوع ضمير(يَصِفُونَ) إلى الناس والوصف مطلق يشمل كلّ ما يصفه واصف، والاستثناء متصل، والمعنى هو منزه عن كلّ ما يصفه الواصفون إلاّ عباد الله المخلصين))[6].

وقبل السيد الطباطبائي ذهب الواحدي إلى أنْ يكون قوله تعالى: (عِبَادَ اللَّهِ) مستثنى من قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، والاستثناء منقطع[7]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان الأندلسي[8]، وذكر الزمخشري أنّ المستثنى منه الضمير في قوله تعالى:(مُحْضَرُونَ)، أو الضمير في قوله تعالى (يَصِفُونَ) العائد على الكفار، والاستثناء منقطع[9]، ورجّح هذا الرأي الدكتور محمود سليمان ياقوت[10]، والدكتور بهجت عبد الواحد[11].

---

(1) ينظر الأثر العقدي في تعدد التوجه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، محمد بن عبد الله السيف : 2/ 754.
(2) ينظر فتح القدير : 4/ 624.
(3) ينظر التفسير الكاشف: 6/ 432.
(4) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه :12/ 209.
(5) ينظر الميزان في تفسير القرآن :17/ 174 .
(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(7) ينظر التفسير البسيط : 19/ 123.
(8) ينظر البحر المحيط: 7/ 362.
(9) ينظر تفسير الكشاف : 5/ 233.
(10) ينظر إعراب القرآن الكريم: 8/ 3962.
(11) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 10/ 71.

ورأى الطبرسي أنّ المستثنى منه هو الواو والنون في قوله تعالى: (يَصِفُونَ) العائد على الكفار والاستثناء منقطع[1]، ومثله فعل الشوكاني[2]، والطاهر بن عاشور[3]، وأجاز أبو البقاء العكبري أنْ يكون المستثنى منه الفاعل في قوله تعالى: (جَعَلُوا)، أو من قوله تعالى (مُحْضَرُونَ)[4]، وإلى هذا الرأي ذهب المنتجب الهمذاني[5]، وأجاز البيضاوي أنْ يكون الاستثناء منقطعًا من الضمير في قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، وأجاز أنْ يكون الاستثناء متصلًا على افتراض أنّ الاستثناء من الضمير في قوله تعالى: (يَصِفُونَ) يعود على الناس[6] ويرى السمين الحلبي أنّ الاستثناء من واو الجماعة في قوله تعالى: (جَعَلُوا)، أو من الواو في قوله تعالى: (مُحْضَرُونَ)، أو من الواو في قوله تعالى: (يَصِفُونَ)، على أنْ يعود الضمير على الكفار، والاستثناء منقطع[7]، وإلى هذا الرأي ذهب الآلوسي[8]، والاستاذ الدرويش[9]، ومؤلفو التفصيل[10].

ويدخل في هذا الباب عند السيد الطباطبائي قوله تعالى: ((إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)) [الحجر: 42]، إذْ رجّح السيد الطباطبائي أنْ يكون الاستثناء متصلًا، والمعنى: أنّ العباد هم البشر جميعًا، فيكون الغاوون جزءًا من هؤلاء البشر، ورفض أنْ يكونَ الاستثناء منقطعًا بحجة أنّ العباد في الآية الكريمة هم الموحدون المخلصون[11]، وقد عبّر عن هذا الرأي بقوله: ((وأنت تعلم بالتأمل فيما تقدم أنّ هذا هدم لأساس السياق، وما يعطيه مقام المخاصمة...)) [12] ، ورفض العلّة القائلة أنّ العباد جميع البشر، والاستثناء منقطعٌ

---

[1] ينظر جوامع الجامع : 3/ 187.
[2] ينظر فتح القدير: 4/ 545.
[3] ينظر التحرير والتنوير: 23/ 188.
[4] ينظر إملاء ما مَنّ به الرحمن : 2/ 208.
[5] ينظر الكتاب الفريد: 5/ 400.
[6] ينظر أنوار التنزيل: 5/ 20.
[7] ينظر الدّر المصون : 9/ 334- 335.
[8] ينظر روح المعاني : 23/ 152.
[9] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 6/ 427- 428.
[10] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 23/ 202.
[11] ينظر الميزان في تفسير القرآن: 12/ 165- 167- 168.
[12] المصدر نفسه والصفحات نفسها .

لعلّة ثبوت سلطان إبليس على الغاوين زعمًا منه أنّه ينافي إطلاق السلطنة الإلهية، أو عدله تعالى[1].

ويرى ابن عطية أنّ العباد المقصود بهم الناس، وقوله تعالى: (إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) استثناء من العباد، وهو استثناء منقطع؛ لأنّه لا يجوز استثناء أكثر الأفراد[2]، ورجّح الطبرسي أنْ يكون الاستثناء منقطعًا؛ لأنّ القول بأنّ الاستثناء متصل، معناه إثبات سلطان إبليس على فئة من العباد الغاوين، وذلك يتنافى مع سلطان الله سبحانه وتعالى على العباد، وعدالته الإلهية[3]، ومثله فعل البيضاوي[4] .

ويرى ابن هشام الأنصاري أنّ الاستثناء منقطع، ومعنى العباد هم المخلصون الموحدون[5]، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد جواد مغنية[6]، واحتمل الفخر الرازي أنْ يكون الاستثناء متصلًا على معنى، أنّ العباد هم الناس جميعًا، والناس بطبيعة الحال منهم المؤمن، ومنهم العاصي، واحتمل أيضًا أنْ يكونَ الاستثناء منقطعًا، والمقصود بالعباد هم المؤمنون، أو هو منقطعٌ احترازًا من اثبات سلطان إبليس على فئة من العباد[7]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو البقاء العكبري[8]، والآلوسي[9]، ومؤلفو التفصيل[10].

ورجّح المنتجب الهمذاني أنْ يكون الاستثناء متصلًا على معنى أنّ العباد هم البشر، أو الناس[11]، وأجاز أبو حيان الأندلسي أنْ يكون الاستثناء متصلًا، والمقصود بالعباد عامة

---

[1] المصدر نفسه والصفحات نفسها .
[2] ينظر المحرر الوجيز: 5/ 292- 293.
[3] ينظر مجمع البيان: 6/ 519.
[4] ينظر أنوار التنزيل: 3/ 212.
[5] ينظر مغني اللبيب: 2/ 779.
[6] ينظر التفسير الكاشف: 4/ 477.
[7] ينظر مفاتيح الغيب: 19/ 124.
[8] ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 782.
[9] ينظر روح المعاني: 24/ 51.
[10] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 14/ 53.
[11] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 76.

الناس، وكذلك أجاز أنْ يكون منقطعًا، والمقصود بالعباد هم العباد المخلصون[1]، وإلى هذا الرأي ذهب السمين الحلبي[2].

ويدخل في هذا الباب كذلك قوله تعالى: ((وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا)) [النساء: 23]، فرجّح السيد الطباطبائي أنْ يكون الاستثناء متصلًا، على أساس آثاره الشرعية من الحكم، لا على أساس أصل تعلقه بعمل قد انتهى قبل التشريع بخلاف جميع المفسرين قبله الذين رجحوا انقطاعه[3].

وقد ذكر المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، أنّ الاستثناء منقطع، ومن هؤلاء أبو جعفر النحّاس[4]، والشريف الرضي(ت406هـ)[5]، ومكي بن أبي طالب[6]، والشيخ الطوسي[7]، وأبو البركات الأنباري[8]، وأبو البقاء العكبري[9]، والمنتجب الهمذاني[10]، وأبو حيان الأندلسي[11]، وقد أجاز بعض الدارسين المحدثين أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، أو متصلًا، ومن هؤلاء الأستاذ الدرويش[12]، والشيخ محمد علي طه[13]، والدكتور حسين عثمين[14] .

وكذلك يدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً)) [النساء: 92]، إذْ يرى السيد الطباطبائي أنّ الاستثناء في الآية متصلٌ، والمؤمن لا يقصد قتل أخاه إلا بطريق الخطأ[15]، وقال: ((وقد ذكر جمع من المفسرين أنّ الاستثناء في قوله تـعالى:

---

(1) ينظر البحر المحيط: 5/ 424.
(2) ينظر الدّر المصون : 7/ 159- 160.
(3) ينظر الميزان في تفسير القرآن: 4/ 273.
(4) ينظر إعراب القرآن: 1/ 445.
(5) ينظر حقائق التأويل في متشابه التنزيل، السّيد الشريف الرضي: 314- 315، الشريف الرضي وجهوده النحوية، للدكتور حازم سليمان الحلي :79.
(6) ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/ 194.
(7) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 3/ 48.
(8) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 248.
(9) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 345.
(10) ينظر الكتاب الفريد :2/ 240.
(11) ينظر البحر المحيط: 3/ 221- 222.
(12) ينظر إعراب القرآن وبيانه: 1/ 643.
(13) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 4/ 407- 408.
(14) ينظر إعراب القرآن وبيان معانيه: 2/ 516.
(15) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 5/ 40- 41.

(إِلَّا خَطَأً) على حقيقة الاستثناء؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى الأمر بقتل الخطأ، أو إباحته، فالحق أنّ الاستثناءَ متصلٌ)) [1].

وقد ذكر الكثرة الكاثرة من المفسرين أنّ الاستثناء في الآية منقطع، لا متصل؛ لأنّ القول إنّه استثناء منقطع يفهم منه أنّه أمرٌ بقتل الخطأ، أو إباحته، ومن هؤلاء، الطبري[2]، و النحّاس[3]، ومكي بن أبي طالب[4]، وأبو البركات الأنباري[5]، وأبو البقاء العكبري[6]، وأبو حيان الأندلسي[7]، وأجاز الشيخ الطوسي أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، أو متصلًا[8]،ومثله فعل الطاهر بن عاشور[9].

ورجّح الزمخشري أنْ يكون الاستثناء في الآية الكريمة مفرغًا، وأنّ قوله تعالى: (خَطَأً)، مفعول لأجله، والمعنى: ما ينبغي للمؤمن أنْ يقتل المؤمن لعلّة من العلل إلاّ للخطأ وحده، أو حالًا، والمعنى: لا يُقتل المؤمن في حال من الأحوال إلاّ في حال الخطأ، أو صفة للمصدر إلاّ قتلًا خطأ، والمعنى: أنّ من شأن المؤمن أنْ ينتفي عنه وجود قتل المؤمن ابتداء البتة[10]، وإلى هذا الرأي ذهب البيضاوي[11]، والشيخ محمد جواد مغنية[12]، والدكتور محمد حسين عثمين[13]، والدكتور بهجت عبد الواحد[14].

وأجاز الفخر الرازي أنْ يكون الاستثناء متصلًا، أو منقطعًا، أو مفرغًا[15]، وأجاز المنتجب الهمذاني، أن يكون الاستثناء منقطعًا، أو مفرغًا[1]،ومثله فعل القرطبي[2]، والأستاذ

---

[1] المصدر نفسه والصفحتان نفسهما.
[2] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 7/ 305.
[3] ينظر إعراب القرآن: 1/ 480.
[4] ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/ 205.
[5] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 264.
[6] ينظر التبيان في إعراب القرآن :1/ 380.
[7] ينظر البحر المحيط: 3/ 333.
[8] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 3/ 138.
[9] ينظر التحرير والتنوير: 5/ 156- 157.
[10] ينظر تفسير الكشاف: 2/ 124- 125.
[11] ينظر أنوار التنزيل: 2/ 90.
[12] ينظر التفسير الكاشف: 2/ 406.
[13] ينظر إعراب القرآن وبيان معانيه: 2/ 696.
[14] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 2/ 350.
[15] ينظر مفاتيح الغيب: 10/ 233- 234.

الدرويش[3]، والشيخ محمد علي طه الدّرة[4]، واحتمل السمين الحلبي أنْ يكون الاستثناء، متصلًا، أو منقطعًا، أو مفرغًا، أو تكون إلاّ بمعنى ولا، والمعنى: وما كان لمؤمن أنْ يقتل مؤمنًا عمدًا، ولا خطأ[5]، وإلى هذا الرأي ذهب الآلوسي[6]، ومؤلفو كتاب التفصيل[7].

ترجيح الاستثناء المنقطع على المتصل

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم، في توجيه قوله تعالى: ((يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (88) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (89))) [الشعراء: 88- 89]، على آراء عدة: فأجاز الزمخشري أنْ يكون الاستثناء متصلًا، والمستثنى في الأصل مضاف محذوف على تقدير: لا ينفع غنًى إلاّ غنى من آتى الله بقلب سليم، وأجاز أنْ يكونَ الاستثناء منقطعًا على تقدير مستثنًى مضاف محذوف، والتقدير: لا ينفع مال ولا بنون إلاّ حال من أتى الله بقلب سليم، وأجاز أنْ يكون الاسم الموصول بعد إلاّ مفعولًا به لقوله تعالى: (يَنْفَعُ)، وعلى هذا، فالاستثناء يكون مفرغًا[8]، ومثله فعل الطبرسي[9].

ورجّح ابن عطية أنْ يكون الاستثناء منقطعًا على معنى: ولكنْ إلّا من أتى الله بقلب سليم ينتفع به، وليس في الكلام محذوف[10]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان الأندلسي[11]، وأجاز العكبري أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، وليس في الكلام محذوف، وأجاز أيضًا أنْ يكون متصلًا على تقدير أنّ المستثنى منه محذوف، والمعنى: ولا ينفع مال، ولا بنون أحدًا إلّا من أتى الله

---

(1) ينظر الكتاب الفريد : 321/2.
(2) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 7/ 5- 7.
(3) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 2/ 86- 88.
(4) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 5/ 573.
(5) ينظر الدّر المصون : 4/ 69- 70.
(6) ينظر روح المعاني: 5/ 112.
(7) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل: 5/ 181- 182.
(8) ينظر تفسير الكشاف: 4/ 399- 400.
(9) ينظر جوامع الجامع :2/ 679.
(10) ينظر المحرر الوجيز: 6/ 492.
(11) ينظر البحر المحيط: 7/ 24- 25.

بقلب سليم، أو على تقدير مستثنًى مضاف محذوف، والتقدير: إلّا مال مَنْ ؟ أو بنو من ؟ أتى الله بقلب سليم[1]

ويرى المنتجب الهمذاني أنّ الاستثناء متصلٌ، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: لا ينفع مال، ولا بنون أحدًا إلّا من أتى الله بقلب سليم، وأجاز كذلك أنْ يكون الاستثناء منقطعًا على تقدير مستثنًى مضاف محذوف، والتقدير: إلّا حال من أتى الله بقلب سليم[2].

وذكر السمين الحلبي خمسة أوجه في الآية الكريمة، فذكر أنّ الاستثناء منقطعٌ، والمعنى لكنْ منْ أتى الله بقلب سليم ينفعه ذلك، وليس في الكلام حذف، وأجاز أنْ يكون الاسم الموصول مفعولا لقوله تعالى: (يَنْفَعُ)، والاستثناء يكون مفرغًا، وأجاز أيضًا أنْ يكون متصلًا، والمستثنى منه محذوف، على تقدير أحدًا، والمعنى: لا ينفع مال ولا بنون أحدًا إلّا منْ أتى الله بقلب سليم، كما أجاز أنْ يكون في الكلام مستثنى مضاف محذوف على تقدير: إلّا مال من؟ أو بنو من؟ أتى الله بقلب سليم، أو المستثنى مضاف على تقدير إلاّ حال من أتى الله بقلب سليم[3] وتابعه على ذلك ابن عادل[4].

وذهب الشوكاني إلى أنّ الاستثناء منقطعٌ، والمعنى: لكن من أتى الله بقلب سليم ينفعه ذلك وليس في الكلام محذوف، أو منقطعٌ على تقدير حال، والمعنى: على تقدير مضاف محذوف إلّا حال منْ أتى الله بقلب سليم، وأجاز أيضًا أنْ يكون الاستثناء متصلًا، والمستثنى منه محذوف والتقدير: لا ينفع مال ولا بنون أحدًا إلاّ من أتى الله بقلب سليم، أو الاستثناء متصلٌ على تقدير مستثنًى مضاف محذوف، والمعنى: إلّا مال من؟ أو بنو منْ؟ أتى الله بقلب سليم[5].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ يكون الاستثناء منقطعًا على معنى: المال والبنون لا ينتفع به يوم القيامة، ولكن مَنْ أتى الله بقلب سليم فإنّه ينتفع به، ورفض أنْ يكون الاستثناء منقطعًا على تقدير: إلّا حال منْ أتى الله بقلب سليم، وكذلك رفض أنْ يكون الاستثناء متصلًا على تقدير: أنّ المستثنى منه محذوف، والمعنى: لا ينفع مال ولا بنون أحدًا إلاّ من أتى الله بقلب

---

[1] ينظر التبيان في إعراب القرآن:2/ 997- 998.
[2] ينظر الكتاب الفريد: 5/ 58-59.
[3] ينظر الدّر المصون : 7/ 532- 534.
[4] ينظر اللباب في علوم الكتاب: 15/ 48-50.
[5] ينظر فتح القدير: 4/ 141.

سليم، كما رفض أنْ يكون الاستثناء متصلًا، والمستثنى محذوف مضاف على تقدير: إلاّ مال مَنْ؟ أو بنو مَنْ ؟ أتى الله بقلب سليم، وكذلك أبى أن يكون الاستثناء متصلًا وأنّ المستثنى محذوف على تقدير غنًى، والمال والبنون بمعنى الغنى على تقدير: لا ينفع غنى إلاّ غنى من أتى الله بقلب سليم[1].

وأجاز الأستاذ الدرويش أنّ يكون الاستثناء منقطعًا، وليس في الكلام تقدير، وأجاز أيضًا أنْ يكون الاسم الموصول مفعولاً لقوله تعالى: (يَنْفَعُ)، والاستثناء مفرغًا، كما أجاز أنْ يكون الاستثناء متصلًا بوجهين، إمّا على تقدير أحد، والمستثنى منه محذوف، والمعنى : لا ينفع مال ولا بنون أحدًا إلاّ من أتى الله بقلب سليم، أو في الكلام مستثنى مضاف محذوف على تقدير: إلاّ مال مَنْ؟ أو بنو مَنْ؟ أتى الله بقلب سليم[2].

ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية أنْ يكون الاستثناء مفرغًا، ويكون الاسم الموصول مفعولا لقوله تعالى: (يَنْفَعُ)[3]، ومثله فعل الدكتور محمد الطيب الإبراهيم[4]، وأجاز مؤلفو التفصيل أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، وليس في الكلام مستثنى مضاف محذوف، والتقدير: إلاّ حال منْ أتى الله بقلب سليم، وأجازوا كذلك أنْ يكون الاسم الموصول مفعولًا لقوله تعالى: (يَنْفَعُ)، والاستثناء يكون مفرغًا، وأجازوا أيضًا أنْ يكون الاستثناء متصلًا، والمستثنى منه يكون محذوفًا على تقدير: لا ينفع مال ولا بنون أحدًا، أو الاستثناء متصلًا على تقدير مستثنًى مضاف محذوف، والمعنى إلّا مال مَنْ؟ أو بنو مَنْ؟ أتى الله بقلب سليم، أو على معنى لا ينفع غنى إلّا غنى من أتى الله بقلب سليم[5]، وأجاز الدكتور بهجت عبد الواحد أنّ الاستثناء مفرغٌ، والاسم الموصول مفعول لقوله تعالى: (يَنْفَعُ)، أو هو استثناء منقطع، والمستثنى مضاف محذوف على تقدير: إلاّ حال منْ أتى الله بقلب سليم، أو استثناء متصل، والمال البنون، بمعنى الغنى، والمستثنى مضاف محذوف، على تقدير: لا ينفع غنى إلاّ غنى منْ أتى الله بقلب سليم[6].

---

(1) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 15/ 288- 289.
(2) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 5/ 417.
(3) ينظر التفسير الكاشف: 5/ 501.
(4) ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر: 317.
(5) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل: 19/ 183- 185.
(6) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 8/ 209.

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي)) [ابراهيم: 22]، إذْ رجح السيد الطباطبائي أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، والمعنى: لكن دعوتكم من غير سلطان، فاستجبتم لي [1]، ورفض أنْ يكون الاستثناء متصلًا؛ فذكر: ((ووجه السقوط على رأيه أنّ عدم كون مجرد الدعوة سلطانًا، وتمكنًا من القهر على المدعو بديهي لا يقبل التشكيك، فعدّه من أنواع التسلط ممّا لا يُصغى إليه...))[2].

والكثرة الكاثرة من المفسرين، ومعربي القرآن الكريم، يرون أنّ الدعوة ليست من جنس السلطان، والاستثناء منقطع، وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش الأوسط من قبل[3]، ومثله فعل الطبري[4]، وأبو جعفر النحّاس[5]، ومكي بن أبي طالب[6]، والزمخشري[7]، وابن عطية[8] والطبرسي[9]، وأبو البقاء العكبري[10]، والمنتجب الهمـــــذاني[11]، وأبو حيان الأندلسي[12]، والكاشاني(ت988هـ)[13]، والمظهري(1125هـ)[14]، وابن عجيبة(1224هـ)[15]، والشوكاني[16].

وممّن ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين الطاهر بن عاشور[1]، والأستاذ الدرويش[2]، والشيخ محمد جواد مغنية[3]، والشيخ الكرباسي[4]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[5]

---

[1] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 12/ 45.
[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[3] ينظر معاني القرآن: 2/ 407.
[4] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 13/ 628.
[5] ينظر إعراب القرآن: 2/ 368.
[6] ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/ 404.
[7] ينظر تفسير الكشاف: 3/ 375.
[8] ينظر المحرر الوجيز: 5/ 239- 240.
[9] ينظر جوامع الجامع : 2/ 280.
[10] ينظر إملاء ما مَنّ به الرحمن : 2/ 68.
[11] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 22.
[12] ينظر البحر المحيط: 5/ 408.
[13] ينظر زبدة التفاسير، للمولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني : 3/ 479.
[14] ينظر تفسير المظهري، للقاضي محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظهري: 5/ 129.
[15] ينظر البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 3/ 55.
[16] فتح القدير: 3/ 141.

ويرى الفخر الرازي أنّ الاستثناء متصل فقال: ((وعندي أنّه يمكن أنْ يقال كلمة إلاّ ههنا استثناء حقيقي؛ لأنّ قدرة الإنسان على حمل الغير على عمل من الأعمال تارة يكون بالقهر والقسر، وتارة يكون بتقوية الداعية في قلبه بإلقاء الوساوس إليه، فهذا نوع من أنواع التسلط))[6]، وإلى هذا الرأي ذهب الآلوسي[7]، وكذلك مؤلفو كتاب التفصيل[8].

ومثله عند السيد الطباطبائي قوله تعالى: ((وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ)) [الكهف : 16]، إذْ رجّح أنْ يكون الاستثناء في قوله تعالى: (وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) استثناءً منقطعًا؛ لأنّ الوثنيين لم يكونوا عابدين الله مع آلهتهم المتعددة حتى يفيد إخراج بعض ما دخل من الاستثناء[9]، ورفض أنْ يكون الاستثناء متصلًا على معنى أنّهم يعبدون الله كما يعبدون الأصنام، كسائر المشركين، فقال: ((يجوز أنّه كان فيهم منْ يعبد الله مع عبادة الأصنام فيكون الاستثناء متصلًا في غير محله؛ إذْ لم يعهد من الوثنيين عبادة الله سبحانه مع عبادة الأصنام، وفلسفتهم لا تجيز ذلك))[10]، وإلى هذا الرأي ذهب من قبل القرطبي[11].

وأجاز الزمخشري أنْ يكون الاستثناء منقطعًا على أنّهم وثنيون، والوثنيون يعبـــــدون

الأوثان، والأصنام دون الله سبحانه تعالى، وأجاز أيضًا أنْ يكون الاستثناء متصلًا على معنى أنّهم مشركون، والمشركون يعبدون الله جل اسمه، ويعبدون الأصنام[12]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية[13]، والطبرسي[1]، وأبو البركات الأنباري[2]، وأبو البقاء العكبري[3]، والمنتجب والمنتجب الهمذاني[4]، وأبو حيان الأندلسي[5]، والسمين الحلبي[6]، والكاشاني[7].

---

[1] ينظر التحرير والتنوير: 13/ 219.
[2] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 4/ 145.
[3] ينظر التفسير الكاشف :4/ 438.
[4] ينظر إعراب القرآن: 4/ 197.
[5] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 6/ 32.
[6] ينظر مفاتيح الغيب: 19/ 113.
[7] ينظر روح المعاني : 13/ 208.
[8] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل: 13/ 249.
[9] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 13/ 250.
[10] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[11] ينظر الجامع لأحكام القرآن: 13/ 225- 226.
[12] ينظر تفسير الكشاف: 3/ 569.
[13] ينظر المحرر الوجيز: 5/ 576- 577.

وأجاز المصعبي (ت1332هـ)، أنْ يكون الاستثناء متصلًا، كما أجاز أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، وأنْ يكون الاستثناء مفرغًا، على أنْ تكون ما نافية في الآية الكريمة[8].

وقد أجمع الدارسون المحدثون، ومنهم الشيخ محمد جواد مغنية[9]، والشيخ محمد علي طه الدّرة[10]، والدكتور بهجت عبد الواحد[11]،على جواز أنْ يكون الاستثناء منقطعًا وأنْ يكون متصلًا، إلّا الطاهر بن عاشور[12] فقد ذهب إلى أنّ الاستثناءَ منقطعٌ، وزادَ مؤلفو كتاب التفصيل على المحدثين رأيًا ثالثًا، فأجازوا أنْ يكون الاستثناء مفرغًا[13].

ويدخل في هذا الباب أيضًا عند السيد الطباطبائي قوله تعالى: ((الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ)) [الحج :40]، إذْ رجّح أنْ يكون المصدر المؤول في قوله تعالى: (أَنْ يَقُولُوا) استثناءً منقطعًا، معناه: ولكن أخرجوا بسبب أنْ يقولوا ربنا الله[14]، ورفض أن يكون الاستثناء متصلًا، فقال: ((وقيل الاستثناء متصل، والمستثنى منه هو الحق، والمعنى أخرجوا بغير حق إلاّ الذي هو قولهم: ربنا الله))[15]، وعلّق على هذا الرأي بقوله: ((وأنت خبير بأنّه لا يناسب المقام فإنّ الآية في مقام بيان أنّهم أُخرجوا من ديارهم بغير حق، لا أنّهم أُخرجوا بهذا الحق لا بحق غيره))[16]، ورجّح هذا الرأي من قبل الشيخ الطوسي[17]،

---

(1) ينظر جوامع الجامع : 2/ 406.
(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 102.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن:2/ 840.
(4) ينظر الكتاب الفريد: 4/ 249.
(5) ينظر البحر المحيط: 6/ 103.
(6) ينظر الدّر المصون : 7/ 454- 455.
(7) ينظر زبدة التفاسير: 4/ 91.
(8) ينظر هميان الزاد ، لمحمد بن يوسف الوهمي الإباضي المصعبي :10/ 28.
(9) ينظر التفسير الكاشف: 5/ 107.
(10) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 5/ 442.
(11) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 6/ 357.
(12) ينظر التحرير والتنوير: 15/ 276.
(13) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل: 15/ 260.
(14) ينظر الميزان في تفسير القرآن : 14/ 386.
(15) الميزان في تفسير القرآن: 14/ 386.
(16) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(17) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7/ 321.

وابن عطية[1]، وأبو البركات الأنباري[2]، وأبو البقاء العكبري[3]، والبيضاوي[4]، وأبو حيان الأندلسي[5].

ومن الدارسين المحدثين الذين رجحوا هذا الرأي الشيخ محمد جواد مغنية[6]، والأستاذ الدرويش[7]، والشيخ الكرباسي[8]، والدكتور محمود الصافي[9]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[10].

وأجاز الفرّاء أنْ يكون المصدر المؤول في محل جر بدلًا من قوله تعالى: (حَقٍّ)، والاستثناء مفرغًا، وأجاز كذلك أنْ يكون الاستثناء متصلًا[11]، ورجّح الزجّاج أنْ يكون المصدر المؤول في محل جر بدلًا، والاستثناء مفرغ[12]، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري[13]، والطبرسي[14]، والفخر الرازي[15].

واحتمل أبو جعفر النحّاس أنْ يكون المصدر المؤول في محل خفض بدلًا، والاستثناء مفرغ، وكذلك احتمل أنْ يكون المصدر المؤول في محل نصب، والاستثناء يكون منقطعًا[16]

وإلى هذا الرأي ذهب المنتجب الهمذاني[17]، والسمين الحلبي[18].

---

(1) ينظر المحرر الوجيز: 6/ 253.
(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 177.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن :2/ 944.
(4) ينظر أنوار التنزيل: 4/ 73.
(5) ينظر البحر المحيط : 6/ 346.
(6) ينظر التفسير الكاشف: 5/ 331.
(7) ينظر إعراب القرآن وبيانه :5/ 139.
(8) ينظر إعراب القرآن: 5/ 284.
(9) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 9/ 119.
(10) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 7/ 320.
(11) ينظر معاني القرآن: 2/ 227.
(12) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 3/ 340.
(13) ينظر تفسير الكشاف: 4/ 199.
(14) ينظر جوامع الجامع : 2/ 562.
(15) ينظر مفاتيح الغيب : 23/ 40.
(16) ينظر إعراب القرآن: 3/ 100- 101.
(17) ينظر الكتاب الفريد: 4/ 563.
(18) ينظر الدّر المصون : 8/ 282- 283.

ومن المحدثين الذين تبنوا هذا الرأي الشيخ محمد علي طه الدّرة[1]، ورجّح الطاهر بن عاشور أنْ يكون الاستثناء متصلًا[2]، وذكر مؤلفو التفصيل في توجيه المصدر المؤول أنْ يكون الاستثناء منقطعًا، أو متصلًا، أو مفرغًا، ولم يرجحوا رأيًا من هذه الآراء[3].

(1) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 6/ 175.
(2) ينظر التحرير والتنوير : 17/ 275.
(3) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 17/ 289- 291.

الباب الثاني : الأدوات

الفصل الأول : الأدوات التي تقوم بوظيفة الجر

آ- الباء

ب- اللام

ج- مِن

الفصل الثاني : الأدوات العاملة لغير الجر

آ- إنْ

ب-أنْ

ج- قد

د- لا

هـ- ما

و- الواو

الفصل الثاني

الأدوات العاملة لغير الجر

يسعى البحث في هذا الفصل إلى دراسة مسائل تتصل ببعض الأدوات العاملة لغير الجرّ تحدث السيد الطباطبائي عن معانيها، وهذه الأدوات، هي : إنْ، أنْ، قد، لا، ما، الواو.

إنْ

وذكر ابن يعيش أنّ الأداة (إنْ) لها أربعة استعمالات، الأول: أنْ تكون للجزاء، والثاني: أنْ تكون نافية، والثالث: أنْ تكون مخففة من الثقيلة، والرابع: أنْ تكون زائدة[1]، وزاد ابن هشام عليه، أنّها قد تكون بمعنى قد، وبمعنى إذْ[2].

وما يهم البحث من الأداة (إنْ) ، ترجيح السيد الطباطبائي مجيء إنْ شَرْطية على كونها نافية في ثلاثة نصوص قرآنية.

ترجيح مجيء إنْ شَرْطية على كونها نافية

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن الكريم في توجيه الأداة (إنْ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف: 81]، على آراء عدّة، إذْ رجّح أبو عبيدة أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة نافية[3]، ومثله فعل السمرقندي[4]، ومكي بن أبي طالب[5]، وابن عطية[6]، وابن إدريس الحليّ (ت 598هـ)[7]، وأبو البقاء العكبري[8]، وابن هشام الأنصاري الذي أجاز النافية[9]، والآلوسي[10].

ورجّح الطبري أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة شرطية[11]، ومثله فعل الزجّاج[1] والزمخشري[2]، والفخر الرازي[3]، وأبو حيان الأندلسي[4]، وأبو السعود[5].

---

[1] ينظر شرح المفصل: 5/ 39.
[2] ينظر مغني اللبيب: 1/ 33- 39.
[3] ينظر مجاز القرآن: 2/ 206- 207.
[4] ينظر تفسير بحر العلوم : 3/ 213.
[5] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 651.
[6] ينظر المحرر الوجيز : 7/ 564-565.
[7] ينظر منتخب البيان ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن ادريس الحليّ: 3/ 129.
[8] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1142.
[9] ينظر مغني اللبيب : 1/ 34.
[10] ينظر روح المعاني : 25/ 104- 105.
[11] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 20/ 657- 658.

وذكر النحّاس أنّ (إنْ) في الآية الكريمة نافية، أو شرطية، ولم يرجح بينهما[6]، وإلى هذا الرأي ذهب الثعلبي[7]، والشيخ الطوسي[8]، والواحدي[9]، وعبد القاهر الجرجاني[10] والطبرسي[11]، وأبو البركات الأنباري[12]، وابن الجوزي[13]، والمنتجب الهمذاني[14] والقرطبي[15]، والبيضاوي[16]، والسمين الحلبي[17]، والشوكاني الذي أجاز الشرط، واستحسن النفي[18].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة شرطية[19]، وقال: ((والتعبير بإنْ الشرطية دون لو الدالة على الامتناع – وكان مقتضى المقام أنْ يقال: لو كان للرحمن ولد، لاستنزالهم عن رتبة المكابرة إلى مرحلة الإنصاف ... والمعنى: قل لهم: إنْ كان للرحمن ولد كما يقولون، فأنا أول من يعبده أداء لحق بنوّته))[20] ، ورفض أنْ تكون نافية؛ فقال: ((وقد أُورد للآية معاني أخرى ... ومنها أنّ المعنى: كما أني لست أول مَن عبدَ الله كذلك ليس لله ولد أيْ: لو جاز لكم أن تدّعوا ذلك المحال جاز لي أنْ أدّعي هذا المحال إلى غير ذلك ممّا قيل لكن الظاهر من الآية ما قدمناه)) [21].

---

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 420.
[2] ينظر تفسير الكشاف : 5/ 459.
[3] ينظر مفاتيح الغيب : 27/ 230- 231.
[4] ينظر البحر المحيط : 8/ 28.
[5] ينظر إرشاد العقل السليم : 5/ 96.
[6] ينظر إعراب القرآن: 4/ 122.
[7] ينظر الكشف والبيان : 8/ 246.
[8] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 9/ 219.
[9] ينظر التفسير البسيط : 20/ 81- 83.
[10] ينظر درج الدرر في تفسير الآي والسور: 4/ 1525.
[11] ينظر مجمع البيان: 9/ 87- 88.
[12] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 355.
[13] ينظر زاد المسير : 7/ 331- 332.
[14] ينظر الكتاب الفريد : 5/ 564.
[15] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 19/ 88- 89.
[16] ينظر أنوار التنزيل : 5/ 97.
[17] ينظر الدّر المصون : 9/ 607- 709.
[18] ينظر فتح القدير : 4/ 739.
[19] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 18/ 126.
[20] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[21] الميزان في تفسير القرآن : 18/ 127.

وأجاز الطاهر بن عاشور في توجيه الأداة (إنْ) أنْ تكون شرطية، أو نافية[1]، ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة غير أنّه رجّح النفي على الشرطية[2]، ورجّح مؤلفو كتاب التفصيل الشرطية على النافية[3].

ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية أنّ (إنْ) في الآية الكريمة شرطية[4]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش[5]، والدكتور أحمد الخراط[6]، والدكتور محمود الصافي[7]، والشيخ الكرباسي[8] والدكتور محمد سيد طنطاوي[9]، والدكتور محمد محمود القاضي[10]، والدكتور بهجت عبد الواحد صالح[11].

ويدخل في هذا الباب عند السيد الطباطبائي قوله تعالى: ((قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا)) [مريم: 18]، إذْ رجّح أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة شرطية بسبب ما يقتضيه السياق؛ فقال: ((واشتراطها بقوله : (إنْ كنت تقيًا) من قبيل الاشتراط بوصف يدّعيه المخاطب لنفسه، أو هو محقق فيه ليفيد اطلاق الحكم المشروط، وعليه الوصف للحكم...)) [12].

ولم يجز السيد الطباطبائي أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة نافية؛ فقال: ((وربما احتمل في قوله: (إنْ كنت) أنْ تكون إنْ نافية، والمعنى ما كنت تقيًا إذْ هتكت عليّ ستري، ودخلت بغير إذني... وأول الوجهين أوفق بالسياق)) [13].

ورجّح الزجّاج هذا الرأي من قبل، وهو أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة شرطية[1]، ومثله فعل الزمخشري[2]، والمنتجب الهمذاني[3]، والبيضاوي[4]، والسمين الحلبي[5]،وأبو السعود[6]، السعود[6]، والشوكاني[7]، والآلوسي[8].

---

[1] ينظر التحرير والتنوير : 25/ 263- 264.
[2] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 8/ 650.
[3] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 25/ 248.
[4] ينظر التفسير الكاشف : 6/ 561.
[5] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 7/ 108.
[6] ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3/ 1163.
[7] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 13/ 111.
[8] ينظر إعراب القرآن: 7/ 333.
[9] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 655.
[10] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 987.
[11] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 10/ 483.
[12] الميزان في تفسير القرآن :14/ 40.
[13] الميزان في تفسير القرآن : 14/ 40.

وأجمع الدارسون المحدثين على أنّ (إنْ) في الآية شرطية، ومنهم الطاهر بن عاشور[9] والأستاذ الدرويش[10]، والشيخ محمد علي طه الدّرة[11]، والدكتور محمود الصافي[12]، والشيخ الكرباسي[13]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[14]، والدكتور محمد محمود القاضي[15]، ومؤلفو كتاب التفصيل[16]، والدكتور بهجت عبد الواحد[17].

ورأى مكي بن أبي طالب أنّ (إنْ) في الآية الكريمة شرطية، وذكر أنّها قد تكون نافية [18] ومثله فعل الطبرسي، ولم يرجح أيًّا من الرأيين[19]، ومثله فعل الرازي[20]، ورجّح أبو حيان الأندلسي الشرطية، وأجاز النافية[21].

ويدخل في هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ((لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ)) [الأنبياء: 17]؛ إذْ رجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (إنْ) في الآية الكريمة شرطية؛ فقال: ((وقوله: (إنْ كنا فاعلين) الظاهر أنّ (إنْ) شرطية ... وعلى هذا فجزاؤه محذوف يدل عليه قوله: (لاتخذناه من لدنا))) [22]،ورفض أنْ تكون (إنْ) نافية؛ فقال: ((وقال بعضهم أنّ

---

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/ 323.
[2] ينظر تفسير الكشاف : 4/ 12.
[3] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 347.
[4] ينظر أنوار التنزيل : 4/ 7.
[5] ينظر الدّر المصون : 7/ 578.
[6] ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 576.
[7] ينظر فتح القدير : 3/ 452.
[8] ينظر روح المعاني : 16/ 76- 77.
[9] ينظر التحرير والتنوير : 16/ 81.
[10] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 4/ 584.
[11] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه ومعانيه : 5/ 576.
[12] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 8/ 282.
[13] ينظر إعراب القرآن: 5/ 16.
[14] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 397.
[15] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :609.
[16] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 16/ 99- 100.
[17] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 7/ 16- 17.
[18] ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية : 7/ 4511.
[19] ينظر مجمع البيان : 6/ 784.
[20] ينظر مفاتيح الغيب : 21/ 198- 199.
[21] ينظر البحر المحيط : 6/ 170.
[22] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 14/ 262.

(إنْ) نافية، والجملة نتيجة البيان السابق، وعن بعضهم أنّ (إنْ) النافية لا تفارق غالبًا اللام الفارقة، وقد ظهر ممّا تقدم من معنى الآية أنّ كون إنْ شرطية أبلغ بحسب المقام من كونها نافية))[1] .

وذكر الفرّاء من قبل في توجيه (إنْ) في الآية الكريمة أنّها نافية، أو شرطية، وعبر عن الشرطية بقوله: ((وهو أشبه الوجهين بمذهب العربية))[2]، ومثله فعل الزجّاج، وعبر عن النافية بقوله: قول المفسرين، وعن الشرطية بقوله: قول النحويين[3].

وأجاز السمرقندي الرأيين معًا[4]، ومثله فعل الشيخ الطوسي[5]، والواحدي[6]،وابن عطية[7]، وابن الجوزي[8]، والمنتجب الهمذاني[9]، ورجّح أبو حيان الأندلسي الشرطية، وأجاز النافية[10]، وذكر السمين الحلبي كذلك الرأيين، ولم يرجح بينهما[11]، ومثله فعل الشوكاني[12]، والآلوسي[13].

ومن المحدثين من أجاز الرأيين، وهو الطاهر بن عاشور[14]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش إلاّ أنه رجّح الشرطية[15]، وكذلك أجاز الشيخ محمد علي طه الدّرة الرأيين معًا[16]، ومثله فعل مؤلفو كتاب التفصيل[17].

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[2] ينظر معاني القرآن : 2/ 200.
[3] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/ 386- 387.
[4] ينظر تفسير بحر العلوم : 2/ 364.
[5] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7/ 237.
[6] ينظر التفسير البسيط : 15/ 38- 39.
[7] ينظر المحرر الوجيز : 6/ 157.
[8] ينظر زاد المسير : 5/ 344.
[9] ينظر الكتاب الفريد : 4/ 478.
[10] ينظر البحر المحيط : 6/ 280.
[11] ينظر الدّر المصون : 8/ 138.
[12] ينظر فتح القدير : 3/ 549.
[13] ينظر روح المعاني : 17/ 18.
[14] ينظر التحرير والتنوير : 17/ 33.
[15] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 17/ 5.
[16] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 6/ 19.
[17] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 17/ 36- 37.

وذهب الطبري إلى أنّ (إنْ)في الآية الكريمة نافية[1]، ومثله فعل الثعلبي[2]، وأبو البقاء العكبري[3] والقرطبي[4]، ورأى أبو جعفر النحّاس أنّ (إنْ) شرطية[5]، ومثله فعل الرّماني[6] ومكي بن أبي طالب[7]، والبيضاوي[8]، وأبو السعود[9]، ومال إلى هذا الرأي عدد غير قليل من الدارسين المحدثين، ومنهم الدكتور محمود الصافي[10]، والشيخ الكرباسي[11]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[12]، والدكتور محمد محمود القاضي[13]، والدكتور بهجت عبد الواحد[14].

أنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون

تأتي (أنْ) في العربية على أربعة أوجه، أنْ تكون حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع، وأنْ تكون مخففة من الثقيلة، وأنْ تكون مفسرة، وأنْ تكون زائدة[15]،ومن المحدثين من جعلها على ثلاثة أوجه، وهي: حرف مصدري ناصب، ومخففة من الثقيلة، وزائدة[16].

وما يهم البحث من الأداة أنْ هو ترجيح السيد الطباطبائي مجيء أنْ تفسيرية على كونها مصدرية.

ترجيح مجيء أنْ تفسيرية على كونها مصدرية

تباينت آراء المفسرين، ومعربي القرآن في توجيه (أنْ) في قوله تعالى: (أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ) من قوله تعالى: ((قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (29) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (30) أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ(31))) [النمل:29- 31] على آراء عدة،

---

[1] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 16/ 239.
[2] ينظر الكشف والبيان : 6/ 272.
[3] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 913.
[4] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 14/ 185.
[5] ينظر إعراب القرآن: 3/ 67.
[6] ينظر معاني الحروف : 52.
[7] ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية : 7/ 4739.
[8] ينظر أنوار التنزيل : 4/ 47- 48.
[9] ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 691.
[10] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 9/ 14.
[11] ينظر إعراب القرآن: 5/ 174.
[12] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم :422.
[13] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :643.
[14] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 7/ 196- 197.
[15] ينظر مغني اللبيب : 1/ 41- 50.
[16] ينظر أدوات الإعراب : 33- 36.

فذكر الفرّاء أنّ (أنْ) في الآية الكريمة مصدرية، والمصدر المؤول بدلٌ من قوله تعالى: (كِتَابٌ)[1]، ومثله فعل الطبري، ووجه المصدر المؤول، بأنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف[2].

وأجاز الزجّاج أنْ تكون (أنْ) مصدرية، والمصدر المؤول بدلٌ من الكتاب مرفوع، أو منصوب بإسقاط الخافض الباء، واستحسن وجهًا آخرًا، وهو أنْ تكون (أنْ) بمعنى أيْ المفسرة[3]، ومثله فعل النحّاس، ولم يرجح أيًّا من هذه الآراء[4]، وكذلك مكي بن ابي طالب[5]، والواحدي[6]، وابن عطية[7]، ورجحّ الطبرسي أنْ تكون مفسرة[8].

وأجاز الشيخ الطوسي رأيين في المسألة، هما أنْ تكون (أنْ) مصدرية والمصدر المؤول بدلٌ من قوله تعالى: (كِتَابٌ)، واحتمل النصب بإسقاط الخافض الباء[9]، ورجّح الزمخشري أنْ تكون مفسرة[10]، ومثله فعل الشوكاني[11]، وأجاز السمين الحلبي أنْ تكون (أنْ) مفسرة، أو مصدرية، ووجه المصدر المؤول على أنّه بدلٌ من قوله تعالى: (كِتَابٌ)، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، أو منصوب على اسقاط الخافض الباء[12].

وأجاز ابن هشام أنْ تكون أنْ مفسرة، أو مصدرية، أو مخففة من الثقيلة، وعلى رأيه الثاني يكون المصدر المؤول بدلًا من قوله تعالى: (كِتَابٌ)[13]، وأجاز السيوطي أنْ تكون (أنْ) مفسرة أو مصدرية، ولم يذكر أيّ توجيه للمصدر المؤول[14].

والرأي الراجح عند السيد الطباطبائي أنْ تكون (أنْ) في الآية الكريمة مفسرة، ورفض أنْ تكون مصدرية وعبّر عن هذا الرأي الأخير بقوله سخيف، فقال: ((قوله تعالى: (أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ

---

(1) ينظر معاني القرآن : 2/ 291- 292.
(2) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 18/ 48- 49.
(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 118- 119.
(4) ينظر إعراب القرآن: 3/ 209.
(5) ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 534.
(6) ينظر التفسير البسيط : 17/ 223.
(7) ينظر المحرر الوجيز : 6/ 536.
(8) ينظر مجمع البيان : 7/ 342.
(9) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 8/ 92.
(10) ينظر تفسير الكشاف : 4/ 452.
(11) ينظر فتح القدير : 4/ 181.
(12) ينظر الدّر المصون : 8/ 609- 610.
(13) ينظر مغني اللبيب : 1/ 103.
(14) ينظر الإتقان في علوم القرآن : 3/ 1038.

وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ) أنْ مفسرة تفسير مضمون كتاب سليمان ... وقول بعضهم: إنّها مصدرية و (لا) نافية أي عدم علوكم عليّ سخيف لاستلزامه أولًا : تقدير مبتدأ، أو خبر محذوف من غير موجب، ثانيًا : عطف الانشاء وهو قوله: (وأتوني) على الاخبار))[1] .

والرأي عند الطاهر بن عاشور أنْ تكون (أنْ) في الآية الكريمة مخففة من الثقيلة[2]، ورجّح الأستاذ الدرويش أنْ تكون (أنْ) مفسرة، وأجاز أنْ تكون مصدرية، والمصدر المؤول في محل رفع بدل من قوله تعالى: (كِتَابٌ)، أو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: مضمونه، أو في محل نصب بنزع الخافض الباء[3]، ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة، بترجيح المصدرية، وأجاز أنْ تكون مفسرة[4].

وذكر مؤلفو التفصيل هذه الآراء، ولم يرجحوا أيًّا منها [5]، ورجح الدكتور بهجت عبد الواحد أنْ تكون مفسرة، وأجاز أنْ تكون مصدرية[6]، ورأى الدكتور محمود الصافي أنّها مصدرية، والمصدر المؤول في محل نصب م. به لفعل محذوف تقديره أطلب[7]، ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية أنْ تكون مفسرة[8]، ومثله فعل الشيخ الكرباسي[9].

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ((أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ)) [الرحمن: 8]، إذْ رجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (أنْ) تفسيرية في الآية الكريمة؛ فقال: ((والمعنى أنّ معنى وضعنا الميزان بينكم هو أنْ اعدلوا في وزن الإثقال ولا تطغوا فيه ... وعلى أي حال الظاهر أنّ (أنْ) في قوله تعالى: ((أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ)) تفسيرية، و(لا تطغوا) نهي عن الطغيان في الميزان))[10] ورفض السيد الطباطبائي أنْ تكون (أنْ) في الآية الكريمة مصدرية، فقال: ((وأمّا جعل (أنْ)

---

(1) الميزان في تفسير القرآن : 15/ 395- 360.
(2) ينظر التحرير والتنوير : 19/ 261- 262.
(3) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 5/ 510.
(4) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 6/ 703.
(5) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 19/ 324- 325.
(6) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 8/ 294.
(7) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 10/ 160.
(8) ينظر التفسير الكاشف : 6/ 17.
(9) ينظر إعراب القرآن: 5/ 658.
(10) الميزان في تفسير القرآن : 19/ 101- 102.

ناصبة و(لا تطغوا) نفيًا، والتقدير لئلا تطغوا، فيحتاج إلى تكلف توجيه في عطف الانشاء على الاخبار في قوله: ((وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ))....))[1].

ورجّح الفرّاء من قبل أنْ تكون (أنْ) في الآية الكريمة تفسيرية بقوله: ((أحبُ إليّ في موضع جزم؛ لأنّ بعدها أمرًا))، وذكر أنّها المصدرية[2]، ومثله فعل الزجّاج بترجيح التفسيرية على المصدرية[3]، وأبو جعفر النحّاس[4]، وأمّا مكي بن أبي طالب، فقد رجّح المصدرية على التفسيرية[5].

وذكر الشيخ الطوسي الرأيين، ولم يرجح بينهما[6]، وكذلك الواحدي احتمل الرأيين، ورجّح التفسيرية على المصدرية[7]، وذكر الزمخشري الرأيين، وزادَ على التفسيرية إرادة القول[8]، ورجّح ابن عطية المصدرية، وأوّل المصدر المؤول في محل نصب مفعول لأجله واحتمل التفسيرية[9]، ومثله فعل الطبرسي[10]، و أبو البركات الأنباري، ولم يؤول المصدر المؤول[11]، والفخر الرازي[12]، وكذلك العكبري الذي زاد على التفسيرية شرط القول المقدر[13] ومثله فعل الهمذاني[14].

وأجاز القرطبي الرأيين معًا، ولم يرجح بينهما[15]، ومثله فعل الشوكاني[16]، وإلى هذا الرأي ذهب أيضًا الآلوسي بترجيح التفسيرية على المصدرية[17].

---

(1) المصدر نفسه : 19/ 102.
(2) ينظر معاني القرآن : 3/ 113.
(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 5/ 96.
(4) ينظر إعراب القرآن: 4/ 304.
(5) ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 704.
(6) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 9/ 465.
(7) ينظر التفسير البسيط : 12/ 138.
(8) ينظر تفسير الكشاف : 6/6.
(9) ينظر المحرر الوجيز : 8/ 161.
(10) ينظر مجمع البيان : 9/ 299.
(11) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 409.
(12) ينظر مفاتيح الغيب : 29/ 91.
(13) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1197.
(14) ينظر الكتاب الفريد : 6/ 26.
(15) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 20/ 117.
(16) ينظر فتح القدير : 5/ 175.
(17) ينظر روح المعاني : 27/ 102.

ومن المحدثين من أجاز الرأيين معًا الطاهر بن عاشور[1]، ورجّح الأستاذ الدرويش التفسيرية المتضمنة معنى القول على المصدرية[2]، وذكر مؤلفو كتاب التفصيل الرأيين ولم يرجحوا بينهما[3]، ومثلهم فعل الدكتور بهجت عبد الواحد[4].

والرأي الراجّح عند السمرقندي أنْ تكون (أنْ) في الآية الكريمة مصدرية[5]، ومثله فعل أبو حيان الأندلسي، ورفض أنْ تكون (أنْ) تفسيرية[6].

ومثله فعل السمين الحلبي[7]، ومن المحدثين من رجّح التفسيرية محمد جواد مغنيـــــــة[8]

وقد أخذ بهذا الرأي محمد علي طه الدرة[9]، والدكتور محمد محمود الصافي[10]، والشيخ الكرباسي[11]، ورجّح الدكتور محمد سيد طنطاوي أنْ تكون (أنْ) في الآية الكريمة تفسيرية[12] ومثله فعل الدكتور محمد محمود القاضي[13].

قـد

لـ(قد) معانٍ عدّة أشهرها حرف تحقيق إذا دخلت على الفعل الماضي، وحرف تقليل اذا دخلت على المضارع[14]، وذكر ابن هشام أنّ (قد) لها خمس معانٍ، هي التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل، والتكثير، والتحقيق[15].

وما يهم البحث من الأداة (قد)، كيف عالج السيد الطباطبائي مسألة واحدة في تفسيره الميزان، وهي : مجيء قد للتحقيق مع دخولها على المضارع؛ بدلًا من كونها للتقليل .

---

(1) ينظر التحرير والتنوير : 27/ 238.
(2) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 7/ 368.
(3) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 29/ 189- 190.
(4) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 11/ 325.
(5) ينظر تفسير بحر العلوم : 3/ 305.
(6) ينظر البحر المحيط : 8/ 188.
(7) ينظر الدّر المصون : 10/ 156- 157.
(8) ينظر التفسير الكاشف: 7/ 204.
(9) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 9/ 397- 398.
(10) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 14/ 89.
(11) ينظر إعراب القرآن: 7/ 685.
(12) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 709.
(13) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1060.
(14) ينظر الكتاب : 1/ 114- 115، 4/ 223، شرح المفصل لابن يعيش: 5/ 92.
(15) ينظر المغني اللبيب: 1/ 226- 231.

ترجيح مجيء قد للتحقيق مع دخولها على المضارع بدلًا من كونها للتقليل

الشائع عند جمهور النحويين أنّ (قد) إذا دخلت على الماضي تفيد التحقيق، وأمّا إذا دخلت على المضارع فتفيد التقليل، وذكر سيبويه أنّ (قد) بمنزلة ربَّما، أي تقليل يفيد التكثير[1]، وبيّن المبرد أنّ (قد) تأتي بمنزلة ربَّما، والتوقع؛ أي التحقيق[2]، وذكر ابن مالك أنّها تفيد التقليل فقال: ((فهي كربَّما في التقليل والصرف إلى معنى المعني، وهذا ظاهر قول سيبويه)) [3].

وذكر رضي الدين الاستراباذي أنّ (قد) تأتي بمعنى التحقيق، والتوقع، والتقريب[4]، لهذا اختلف المفسرون في معنى (قد) الداخلة على المضارع في قوله تعالى: ((قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ)) [الانعام: 33] على آراء عدّة، إذْ رجّح مكي بن أبي طالب أنْ تكون (قد) في الآية الكريمة تفيد التحقيق، والفعل المضارع بمعنى علمنا[5]، ومثله فعل أبو البقاء العكبري[6]، والمنتجب الهمذاني[7] والشاطبي[8].

وقد أخذ بهذا الرأي الواحدي[9]، ومثله فعل ابن عطية[10]، وأبو حيان الأندلسي[11]، والسمين الحلبي[12]، وابن عادل[13]، وابن عجيبة[14]، ورجّح الزمخشري أنْ تكون (قد) بمعنى التقليل الذي يفيد التكثير[15]، ومثله فعل البيضاوي[1]، وأبو السعود[2]، والشوكاني[3] والآلوسي[4].

---

[1] ينظر الكتاب: 4/ 224.
[2] ينظر المقتضب: 1/ 180- 181.
[3] ينظر شرح التسهيل: 1/ 29.
[4] ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 444- 445.
[5] ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية : 3/ 2006.
[6] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 1/ 491.
[7] ينظر الكتاب الفريد : 2/ 574.
[8] ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : 9/ 267.
[9] ينظر التفسير البسيط : 8/ 95.
[10] ينظر المحرر الوجيز: 3/ 349.
[11] ينظر البحر المحيط : 4/ 114- 115.
[12] ينظر الدّر المصون : 4/ 601- 603.
[13] ينظر اللباب في علوم الكتاب: 8/ 110- 111.
[14] ينظر البحر المديد: 2/ 112.
[15] ينظر تفسير الكشّاف: 2/ 338.

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (قد) في الآية الكريمة للتحقيق، ورفض أنْ تكون للتقليل فقال: ((قد حرف تحقيق في الماضي، ويفيد في المضارع التقليل، وربما استعملت فيه أيضًا للتحقيق، وهو المراد في الآية)) [5].

والراجّح عند الطاهر بن عاشور أنّ (قد) في الآية الكريمة تفيد التحقيق[6]، ومثله فعـــــل الدكتور الصافي[7]، والدكتور محمد الطيب[8]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[9]، والدكتور محمد محمود القاضي[10]، وذهب الأستاذ الدرويش إلى أنّ (قد) للتقليل أريد بها التكثير[11] ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة[12]، والشيخ الكرباسي[13]،والدكتور بهجت عبد الواحد[14]، ورأى الشيخ محمد جواد مغنية أنّ (قد) للتحقيق، والفعل (نعلم) بمعنى علمنا في الآية [15]، وإلى هذا الرأي ذهب مؤلفو كتاب التفصيل[16].

وأغلبُ الظن أنّ القرآن إنّما استعمل (قد) الدالة على التقليل مع المضارع؛ للدلالة على المبالغة؛ وآية ذلك إنّ العرب قد تعبر عن الشيء بذكر ضدّه، فيصفون المرآة التي تكون في غاية الجمال بالقبح، والرجل كثير الكرم بالبخل، ولما كان الله سبحانه وتعالى في غاية العلم في الأشياء استعمل القرآن الكريم (قد) التي تدل على التقليل، وهذا أبلغ من استعمال قد الداخلة على الفعل الماضي في الآية الكريمة[17] .

---

[1] ينظر أنوار التنزيل: 2/ 159.
[2] ينظر إرشاد العقل السليم : 2/ 196.
[3] ينظر فتح القدير: 2/ 157.
[4] ينظر روح المعاني : 7/ 134- 135.
[5] الميزان في تفسير القرآن: 7/ 62.
[6] ينظر التحرير والتنوير: 7/ 196- 197.
[7] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 4/ 128.
[8] ينظر إعراب القرآن الكريم الميسر : 131.
[9] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 167.
[10] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 260.
[11] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 2/ 355.
[12] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 3/ 276.
[13] ينظر إعراب القرآن: 2/ 430.
[14] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 3/ 207.
[15] ينظر التفسير الكاشف: 3/ 181.
[16] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزل:7/ 157.
[17] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 2/ 355- 356.

لهذا نقترح تعديل القاعدة النحوية؛ لتكون: أنّ (قد) تدخل على الفعل الماضي، وتفيد التحقيق، وتدخل على المضارع وتفيد التقليل، أو التحقيق، وسياق الكلام هو الذي يحدّد معناها لا القاعدة النحوية التي قال بها النحويون، ولذلك ما يماثله من كلام العرب، كقول امرؤ القيس:

وقد أغتدي والطّيرُ في وكُنَاتِها بمنجردٍ قَيْدَ الأوابدِ هيكلِ[1] .

لا

تأتي لا في العربية على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ تكون نافية، والثاني: من أوجه (لا) أنْ تكون ناهية، وتختصّ بالدخول على المضارع، والاستعمال الثالث لها أنْ تكون زائدة، وهي الداخلة في الكلام لمجرد تقويته، وتوكيده[2]،ومِن المحدثين مَن اكتفى بذكر معنين لـ(لا)، هما أنْ تكون ناهية، ونافية [3].

وما يهم البحث من الأداة (لا)، معالجة السيد الطباطبائي مسألتين تتعلق بـ(لا)وهما ترجيح معنى النهي في (لا) على معنى النفي، وترجيح مجيء (لا) نافية على كونها ناهية .

ترجيح معنى النهي في (لا) على معنى النفي

تباينت آراء المفسرين، ومعربي القرآن الكريم في توجيه الأداة (لا) في قوله تعالى: ((أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ)) [هود: 2] على رأيين، فأجاز الفرّاء أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة ناهية، وأنْ مصدرية[4]، ومثله فعل الزجّاج[5]، وأبو جعفر النّحاس[6].

واحتمل الشيخ الطوسي أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة نافية، وأنْ مصدرية، كما أجاز أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة ناهية، و(أنْ) مخففة من الثقيلة[7]، وأجاز الزمخشري أنْ تكون (لا) نافية، و(أنْ) مصدرية، أو (لا) ناهية، أو(أنْ) تفسيرية[8]، ومثله فعل الطبرسي[9] والآلوسي[10].

---

[1] ينظر ديوان امرئ القيس ، بشرح ابي سعيد السّكري (ت 275هـ) :245.
[2] ينظر مغني اللبيب : 1/ 313- 327.
[3] ينظر أدوات الاعراب : 189، 192- 197.
[4] ينظر معاني القرآن: 2/ 3.
[5] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/ 38.
[6] ينظر إعراب القرآن: 2/ 272.
[7] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 5/ 447.
[8] ينظر تفسير الكشاف: 3/ 182.
[9] ينظر مجمع البيان : 5/ 213.
[10] ينظر روح المعاني : 11/ 206- 207.

والراجّح عند أبي البركات الأنباري أنْ تكون (لا) ناهية سواء كانت أنْ تفسيريـــــــة، أو مخففة من الثقيلة[1]، والراجح عند الفخر الرازي أنْ تكون (لا) ناهية، وأنْ تفسيرية[2]، ومثله فعل أبو حيان الأندلسي[3]، والسمين الحلبي[4].

وذكر العكبري في المسألة ثلاثة آراء، وهي أنْ تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، و(لا) ناهية أو مصدرية، و (لا) نافية، أو مفسرة، ولا ناهية[5]، ومثله فعل المنتجب الهمذاني[6]، وذهب أبو السعود إلى أنّ (لا) في الآية الكريمة نافية، وأنْ مصدرية[7].

والراجّح عند السيد الطباطبائي أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة ناهية لا نافية؛ لأنّ الآية تفسير للآية التي قبلها؛ فقال: ((قوله: (لا تعبدوا) نفيًا لا نهيًا فإنّ قوله بعد: ((وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ)) معطوف على قوله: ((أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ))، وهو يشهد بأنْ (لا تعبدوا) نهي لا نفي ...على أنّ التقدير لا يصار إليه من غير دليل فافهم ذلك فإنّه من لطيف صنعة البلاغة في الآية... وعلى هذا فقوله: (أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ) دعوة إلى توحيد العبادة بالنهي عن عبادة غير الله من الآلهة المتخذة شركاء لله وقصر العبادة فيه تعالى))[8].

والراجّح عند الطاهر بن عاشور أنْ تكون (لا) ناهية، وأنْ تفسيرية[9]، وذكر الأستاذ الدرويش ثلاثة آراء في المسألة هي: أنْ تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، و(لا) ناهية، أو مصدرية، و(لا) نافية، أو تفسيرية و(لا) ناهية، وعبر عن هذا الرأي بقوله: ((أسهل من الوجهين السابقين))[10]، والأوجه الثلاثة متساوية في الرجحان عنده[11].

وأجاز الشيخ محمد علي طه الدّرة أنْ تكون (لا) نافية كما وأجاز أنْ تكون (لا) ناهية، وأنْ مخففة من الثقيلة[12]، ورجّح الدكتور محمد محمود الصافي أنْ تكون (لا) نافية، وأنْ

---

(1) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 7.
(2) ينظر مفاتيح الغيب : 17/ 187.
(3) ينظر البحر المحيط : 5/ 201- 202.
(4) ينظر الدّر المصون : 6/ 280- 281.
(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 688- 689.
(6) ينظر الكتاب الفريد : 3/ 435- 436.
(7) ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 4- 5.
(8) الميزان في تفسير القرآن : 10/ 133- 134.
(9) ينظر التحرير والتنوير : 11/ 315.
(10) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 3/ 388.
(11) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(12) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 4/ 388- 389.

مصدرية[1]، ومثله فعل الشيخ الكرباسي[2]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[3]، والدكتور محمد محمود القاضي[4]، ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية إلى أنّ (لا) في الآية الكريمة ناهية[5] وأجاز مؤلفو كتاب التفصيل أنْ (لا) ناهية سواء كانت تفسيرية، أو مصدرية، أو مخففة من الثقيلة، وأجازوا أنْ تكون (لا) نافية، وأنْ مصدرية[6]، وذكر الدكتور بهجت عبد الواحد أنّ (أنْ) مصدرية سواء أكانت (لا) في الآية الكريمة نافية، أم ناهية. [7].

وهذه المسألة يمكن تلخيصها بما يأتي:

الأول: إذا كانت (أنْ) تفسيرية فـ(لا) ناهية.

الثانية: إذا كانت (أنْ) ناصبة فـ(لا) نافية.

الثالث: إذا كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة فـ(لا) ناهية.

ويبدو لي أنّ من جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة، و(لا) ناهية غير دقيق؛ لأنّ المشهور في (أنْ) المخففة إذا كان خبرها جملة فعلية يجب أنْ يكون هناك فاصل بينها، وبين الجملة ،احد من الفواصل الآتية: قد، أو حرفا التنفيس السين، أو سوف، أو لو، أو لا النافية[8].

وعندي أنّ (أنْ) في الآية الكريمة تفسيرية، فكأنّ الله سبحانه وتعالى قال: لا تعبدوا إلاّ الله، أي أنّ (لا) هنا نافية، ويجوز عندي أنْ تكون أنْ ناصبة، و(لا) ناهية تتخلى عن وظيفة الجزم بسبب مجيئها بعد (أنْ) الناصبة كما تتخلى (لَمْ) عن هذه الوظيفة إذا جاءت بعد أداة الشرط ولعلّ هذا الوجه الأخير قد مسه الفراء مسًا خفيًا حين قال: ((وقوله (ثم فصلت) بالحلال والحرام، والأمر والنهي لذلك جاء قوله (ألاّ تعبدوا) ثم قال: (وأنْ استغفروا ربكم) أي فصلت آياته ألاّ تعبدوا، وأنْ استغفروا، فأنْ في موضع نصب بإلقائك الخافض)) [9].

---

[1] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 6/ 215.
[2] ينظر إعراب القرآن: 3/ 577.
[3] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 283.
[4] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 440.
[5] ينظر التفسير الكاشف : 4/ 204.
[6] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 11/ 266.
[7] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 5/ 129- 130.
[8] ينظر همع الهوامع: 1/ 453- 455.
[9] معاني القرآن: 2/ 3.

ترجيح مجيء (لا) نافية على كونها ناهية

اختلف المفسرون ومعربو القرآن الكريم في توجيه (لا) في قوله تعالى: ((لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)) [الواقعة : 79] على آراء عدة، فذكر الثعلبي أنّ (لا) في الآية الكريمة نافية قامت مقام لا الناهية[1]، ومثله فعل البيضاوي[2]، وأجاز مكي بن أبي طالب أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة نافية، أو ناهية[3]، ومثله فعل الهمذاني[4]، والقرطبي[5]، والسمين الحلبي[6].

وذكر ابن عطية في توجيه الأداة (لا) رأيين، هما أنْ تكون (لا) نافية قامت مقام (لا) الناهية، والآخر أنْ تكون (لا) ناهية، ورجّح الرأي الأول، واستدل على رأيه بقراءة عبد الله بن مسعود بـ(ما) النافية بدلًا من (لا) الناهية[7]، ومثله فعل أبو حيان الأندلسي[8] والآلوسي[9].

وذكر الطبرسي رأيين، الأول أنْ تكون (لا) ناهية، والآخر أنْ تكون (لا) نافية، والراجّح عنده (لا) الناهية على النافية[10]، والراجّح عند أبي البركات الأنباري أنْ تكون (لا) نافية[11] ومثله فعل أبو البقاء العكبري[12]، وذكر الفخر الرازي الرأيين، أيْ: أنْ تكون (لا) نافية، وهو الرأي الراجّح عنده، أو ناهية[13].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة نافية، فقال: ((وقوله: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) صفة الكتاب المكنون، ويمكن أنْ يكون وصفًا ثالثًا للقرآن، ومآل الوجهين على تقدير كون لا نافية واحد))[14] .

---

[1] ينظر الكشف والبيان : 9/ 219- 220.
[2] ينظر أنوار التنزيل : 5/ 183.
[3] ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 713.
[4] ينظر الكتاب الفريد : 6/ 88.
[5] ينظر الجامع لأحكام القرآن: 20/ 223.
[6] ينظر الدّر المصون : 10/ 224- 225.
[7] ينظر المحرر الوجيز : 8/ 210- 211.
[8] ينظر البحر المحيط : 8/ 213- 214.
[9] ينظر روح المعاني : 27/ 154.
[10] ينظر مجمع البيان : 9/ 341.
[11] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 418.
[12] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1206.
[13] ينظر مفاتيح الغيب : 29/ 194.
[14] الميزان في تفسير القرآن :19/ 142.

وذكر بعضهم أنّها ناهية؛ فقال: ((وربّما جعل (لا) في (لا يمسه) ناهية، والمراد بالمس على هذا مسّ كتابة القرآن... ، ومدلول الآية تحريم مسّ كتابة القرآن على غير طهارة... ويمكن حمل الآية على هذا المعنى على تقدير كون (لا) نافية بأنْ تكون الجملة اخبارًا أُريد به الانشاء، وهو أبلغ من الانشاء))[1].

والرأي الذي تبناه السيد الطباطبائي قد أخذ به الأستاذ الدرويش، وهو كون(لا) نافية[2] ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[3]، والشيخ الكرباسي[4]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[5] والدكتور محمد محمود القاضي[6]، والدكتور بهجت عبد الواحد[7].

ورجّح الشيخ محمد علي طه الدّرة أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة نافية، وذكر أنْ تكون ناهية[8]، وذكر الشيخ محمد جواد مغنية أنّ (لا) في الآية الكريمة نافية بمعنى النهي[9]، وأجاز مؤلفو كتاب التفصيل أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة نافية، أو ناهية[10].

والرأي الراجّح عندي أنْ تكون (لا) في الآية الكريمة نافية، لأنّ العادة قد جرت أنْ تكون (لا) الداخلة على المضارع ناهية إذا كان الفعل المضارع يبدأ بالتاء؛ أي إذا كان الفاعل لضمير المخاطب، أو المخاطبين، وفي الآية دخلت (لا) على الفعل المضارع الذي يبدأ بالياء؛ أيْ: إنّ الفاعل هو ضمير الغائبين هم، ويؤيد الرأي الذي ذهبت إليه قراءة عبد الله بن مسعود (ما يمسه) بدلًا من (لَا يَمَسُّهُ) [11].

---

[1] الميزان في تفسير القرآن :19/ 143.
[2] ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 7/ 412.
[3] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 14/ 128.
[4] ينظر إعراب القرآن : 8/ 29.
[5] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 771.
[6] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1071.
[7] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 11/ 371.
[8] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 9/ 471.
[9] ينظر التفسير الكاشف : 7/ 231.
[10] ينظر التفصيل في اعراب آيات التنزيل : 27/ 272- 273.
[11] ينظر المحرر الوجيز: 8/ 210- 211. ينظر البحر المحيط : 8/ 213- 214.

ما

لـ(ما) في العربية معانٍ عديدة، أهمها: الموصولة، وما التعجبية، وكذلك تأتي اسم استفهام واسم شرط جازم، ونافية لا عمل لها، ونافية مشبهة بليس، ومصدرية، وزائدة، وكافة[1].

وما يهم البحث من (ما) خمس مسائل تكلّم عنها السيد الطباطبائي في الميزان، هي ترجيح مجيء (ما) استفهامية على معنى النافية، وترجيح مجيء (ما) موصولة على كونها نافية، أو استفهامية، أو مصدرية، وترجيح مجيء (ما) موصولة على كونها مصدرية، وترجيح مجيء (ما) نافية على كونها موصولة، وترجيح مجيء (ما) للتعجب على كونها استفهامية.

ترجيح مجيء ما استفهامية على معنى النافية

تباينت آراء علماء اللغة العربية، والمفسرين في توجيه (ما) في قوله تعالى: ((قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ)) [يونس: 101] على آراء عدّة، فرجّح أبو جعفر النحّاس أنْ تكون ما استفهامية في الآية الكريمة[2]، وأجاز الشيخ الطوسي أنْ تكون (ما) نافية، أو استفهامية[3]، ومثله فعل الطبرسي[4]، وأبو البقاء العكبري[5] والهمذاني[6]، وأبو حيان الأندلسي[7]، وأبو السعود[8]، والآلوسي[9]، واحتمل ابن عطية أنْ تكون (ما) نافية، أو استفهامية، وكذلك أنْ تكون (ما) مفعولًا به لقوله تعالى: (انظروا)، بشرط أنْ تكون معطوفة على قوله تعالى: (ماذا)[10]، وذهب القرطبي إلى أنّها نافية[11].

والرأي الراجح عند السيد الطباطبـــــائي أنْ تكون (ما) استفهامية، ورفض أنْ تكون نافية

---

(1) ينظر مغني اللبيب : 1/ 390- 403 ، ينظر شرح الدماميني على المغني : 2/ 208- 216، أدوات الإعراب : 299- 236.
(2) ينظر إعراب القرآن: 2/ 270.
(3) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 5/ 437- 438.
(4) ينظر مجمع البيان: 5/ 208.
(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 686.
(6) ينظر الكتاب الفريد : 3/ 429.
(7) ينظر البحر المحيط : 5/ 193.
(8) ينظر إرشاد العقل السليم : 2/ 710.
(9) ينظر روح المعاني : 11/ 195.
(10) ينظر المحرر الوجيز : 4/ 531.
(11) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 11/ 58.

فقال: ((ظاهره أنّ (ما) استفهامية، والجملة مسوقة بداعي الانكار واظهار الأسف.... وربما قيل: إنّ ما نافية)) [1].

وأجاز الطاهر بن عاشور أنْ تكون (ما) نافية[2]، ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية أنْ تكون ما نافية[3]، ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[4]، والشيخ الكرباسي[5]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[6]، والدكتور محمد محمود القاضي[7]، واحتمل الأستاذ الدرويش أنْ تكون ما نافية أو استفهامية[8]، ومثله فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة؛ ولكنّه رجّح النفي[9]، وأجاز مؤلفو التفصيل أنْ تكون (ما) نافية، واستفهامية، ومفعولًا به للفعل (انظروا)[10]، والرأي الراجح عند الدكتور بهجت عبد الواحد أنْ تكون ما استفهامية[11].

ترجيح مجيء ما موصولة على كونها نافية، أو استفهامية أو مصدرية

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن في توجيه (ما) في قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)) [العنكبوت:42] على آراء عدة، فرجّح أبو علي الفارسي أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة استفهامية[12]، ومثله فعل الطوسي[13]، والواحدي[14] والطبرسي[15].

وأجاز ابن عطية أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة نافية، وأنْ تكون استفهامًا[16]،وأجاز أبـــو

---

(1) الميزان في تفسير القرآن : 10/ 122.
(2) ينظر التحرير والتنوير : 11/ 296.
(3) ينظر التفسير الكاشف : 4/ 196.
(4) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 6/ 202.
(5) ينظر إعراب القرآن: 3/ 568.
(6) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 282.
(7) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 437.
(8) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 3/ 382.
(9) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 4/ 377.
(10) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 11/ 249.
(11) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 5/ 119.
(12) ينظر كتاب الإغفال : 2/ 362.
(13) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 8/ 210.
(14) ينظر التفسير البسيط : 17/ 529.
(15) ينظر مجمع البيان : 8/ 446.
(16) ينظر المحرر الوجيز : 6/ 647.

البركات الأنباري أنْ تكون (ما) موصولة، وأنْ تكون استفهامًا[1].

وذهب الفخر الرازي إلى أنّها نافية[2]، ورجّح العكبري أنْ تكون استفهامًا، وأجاز أنْ تكون مصدرية، وأنْ تكون نافية، أو بمعنى الذي[3]، ومثله فعل البيضاوي، ولم يرجح رأيًا من هذه الآراء[4]، ومثله فعل أبو السعود[5]، والشوكاني[6]، والآلوسي[7]، وأجاز الهمذاني أنْ تكون (ما) استفهامًا، أو تكون موصولة، أو نافية[8]، ومثله فعل أبو حيان الأندلسي[9]، والسمين الحلبي[10].

وذهب القرطبي إلى أنّها موصولة[11]، وتابعه على هذا الرأي السيد الطباطبائي إذْ رجّح أنْ تكون (ما) موصولة، ولكنّه أجاز أنْ تكون نافية، أو استفهامية، أو مصدرية؛ فقال :((يمكن أنْ تكون (ما) في (ما يدعون) موصولة، أو نافية، أو استفهامًا، أو مصدرية، ... وأرجحُ الاحتمالات الأولان، وأرجحهما أولهما...، والمعنى على الأول أنّ الله يعلم الشيء الذي يدعون من دونه، ولا يجهل ذلك فيكون كناية عن أنّ المثل الذي ضربه في محله، وليس لأوليائهم من الولاية إلّا اسمها، ويؤكد هذا المعنى الاسمان الكريمان: العزيز الحكيم في آخر الآية))[12].

وأجاز الطاهر بن عاشور أنْ تكون (ما) نافية، أو استفهامية[13]، وزادَ عليه الأستاذ الدرويش أنْ تكون موصولة[14]، والرأي الراجح عند الشيخ محمد جواد مغنية أنْ تكون ما موصولة[15] ومثله فعل الكرباسي[1]، ورجّح الشيخ محمد علي طه الدّرة أنْ تكون (ما)

---

(1) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 245.
(2) ينظر مفاتيح الغيب : 25/ 70.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1033.
(4) ينظر أنوار التنزيل : 4/ 195.
(5) ينظر إرشاد العقل السليم : 4/ 339.
(6) ينظر فتح القدير : 4/ 268.
(7) ينظر روح المعاني : 20/ 162.
(8) ينظر الكتاب الفريد : 5/ 172- 173.
(9) ينظر البحر المحيط : 7/ 149.
(10) ينظر الدّر المصون : 9/ 22.
(11) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 16/ 365.
(12) الميزان في تفسير القرآن : 16/ 135.
(13) ينظر التحرير والتنوير : 20/ 253.
(14) ينظر إعراب القرآن وبيانه: 5/ 701.
(15) ينظر التفسير الكاشف : 6/ 109.

موصولة، وعبّر عن هذا الرأي بأنّه المتبادر إلى الذهن، وأجاز أنْ تكون استفهامية، أو نافية، أو مصدرية[2] ومثله فعل مؤلفو كتاب التفصيل، غير أنّهم لم يرجحوا رأيًا من هذه الآراء[3]، ورجّح الدكتور محمود الصافي أنْ تكون (ما) نافية[4]، ومثله فعل الدكتور محمد سيد طنطاوي[5]، والدكتور محمد محمود القاضي[6]، والدكتور بهجت عبد الواحد[7].

ترجيح مجيء ما موصولة على كونها مصدرية

اختلف النحويون، ومعربو القرآن في توجيه (ما) في قوله تعالى: ((وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا (5) وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا (6))) [الشمس: 5- 6] على آراء عدّة، فرجح أبو عبيدة أنْ تكون (ما) بمعنى مَنْ في الآية الكريمة؛ أيْ: موصولة[8]، ومثله فعل الطبري[9]، وأبو جعفر النحّاس[10]، والزمخشري[11]، وأبو حيان الأندلسي[12]، والآلوسي[13]، واحتمل الزجّاج أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة مصدرية، وأنْ تكون بمعنى مَنْ؛ أيْ: موصولة[14]، وذكر ابن خالويه (ت 370هـ) الرأيين، ولم يرجح بينهما[15]، ومثله فعل الثعلبي، ولكنّه رجّح الموصولة على المصدرية[16]، وذكر الشيخ الطوسي الرأيين، ولم يرجح بينهما[17]، ومثله فعل الواحـــدي[18]

---

(1) ينظر إعراب القرآن: 6/ 150.
(2) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 7/ 191.
(3) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 20/ 273.
(4) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 10/ 342.
(5) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 526.
(6) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 800.
(7) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 9/ 49.
(8) ينظر مجاز القرآن: 2/ 300.
(9) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 24/ 437.
(10) ينظر إعراب القرآن: 5/ 236.
(11) ينظر تفسير الكشاف : 6/ 382.
(12) ينظر البحر المحيط : 8/ 473- 474.
(13) ينظر روح المعاني : 30/ 142.
(14) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 5/ 332.
(15) ينظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه : 98.
(16) ينظر الكشف والبيان : 10/ 213.
(17) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 10/ 357- 358.
(18) ينظر التفسير البسيط : 24/ 53.

وابن عطية[1] وابن يعيش[2]، والسمين الحلبي[3]، والشوكاني[4].

ورجّح الطبرسي أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة مصدرية[5]، ومثله فعل القرطبي[6] وأجاز أبو البركات الأنباري أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة مصدرية، أو بمعنى الذي على تقدير الذي بناها، أو بمعنى مَنْ بتقدير: ومَن بناها[7].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة موصولة معتمدًا على السياق في ترجيحه، ورفض أنْ تكون مصدرية؛ فقال: ((و(ما) في (وما بناها) (وما طحاها) موصولة والذي بناها وطحاها هو الله تعالى، والتعبير عنه بـ(ما) دون (مَن) لإيثار الإبهام المفيد للتفخيم والتعجيب، فالمعنى: وأقسم بالسماء، والشيء القوي العجيب الذي بناها ...، وقيل ما مصدرية والمعنى: وأقسم بالسماء وبنائها والأرض وطحواها والسياق – فيه قوله: ((وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (8))) [الشمس: 7- 8]الخ لا يساعده)) [8].

وأجاز الطاهر بن عاشور أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة مصدرية، أو موصولة[9]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش[10]، والدكتور بهجت عبد الواحد[11]، واحتمل الشيخ محمد علي طه الدّرة أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة بمعنى الذي، أو مصدرية، أو بمعنى مَنْ الموصولة[12] ومثله فعل مؤلفو كتاب التفصيل[13]، وذهب الشيخ محمد جواد مغنية إلى أنّها مصدرية[14] ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[15]، والشيخ الكرباسي[1]، والدكتور محمد سيد

---

(1) ينظر المحرر الوجيز : 8/ 628.
(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 380- 381.
(3) ينظر الدّر المصون : 11/ 18- 19.
(4) ينظر فتح القدير : 5/ 599.
(5) ينظر مجمع البيان : 10/ 754.
(6) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 22/ 310.
(7) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 516.
(8) الميزان في تفسير القرآن : 20/ 337- 338.
(9) ينظر التحرير والتنوير : 30/ 369.
(10) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 8/ 329.
(11) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 446.
(12) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 10/ 610.
(13) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 30/ 290- 291.
(14) ينظر التفسير الكاشف : 7/ 569.
(15) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 15/ 339.

طنطاوي[2]،ورجّح الدكتور محمد محمود القاضي أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة موصولة[3]، وأجاز الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان أنْ تكون موصولة[4].

ترجيح مجيء ما نافية على كونها موصولة

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن في توجيه (ما) في قوله تعالى: ((لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)) [يس: 35] على آراء عدّة، فذكر الفرّاء أنّ (ما) في الآية الكريمة موصولة، أو نافية[5]، ومثله فعل الطبري[6]، والزجّاج، بترجيح الموصولة على النافية[7] وذكر أبو علي الفارسي الرأيين، ولم يرجح بينهما[8]، وأجاز الواحدي الرأيين معًا[9]، ومثله فعل الطبرسي[10]، وابن يعيش[11]، والهمذاني[12]، والقرطبي[13]، والبيضاوي[14]، وأبو السعود[15]، والشوكاني[16].

والرأي الراجح عند أبي جعفر النحّاس أنْ تكون ما موصولة[17]، ومثله فعل مكي بن أبي طالب[18]، وأبو البركات الأنباري[19]، والآلوسي[20]، ومؤلف كتاب هميـــــــــان الزاد [21].

---

(1) ينظر إعراب القرآن: 8/ 641.
(2) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 809.
(3) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم :1187.
(4) ينظر ما في القرآن الكريم دراسة نحوية : 27.
(5) ينظر معاني القرآن : 2/ 377.
(6) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 19/ 433.
(7) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 286.
(8) ينظر المسائل البغداديات: 352- 353.
(9) ينظر التفسير البسيط : 18/ 478- 479.
(10) ينظر مجمع البيان : 8/ 661.
(11) ينظر شرح المفصل: 1/ 420- 643.
(12) ينظر الكتاب الفريد : 5/ 350.
(13) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 17/ 440- 441.
(14) ينظر أنوار التنزيل : 4/ 268.
(15) ينظر إرشاد العقل السليم : 4/ 503.
(16) ينظر فتح القدير : 4/ 486.
(17) ينظر إعراب القرآن: 3/ 394.
(18) ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 603.
(19) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 295.
(20) ينظر روح المعاني : 23/ 8- 9.
(21) ينظر هميان الزاد، لمحمد بن يوسف طفيش المصعبي : 12/ 314.

وأجاز الثعلبي أنْ تكون (ما) مصدرية، أو نافية، أو موصولة[1]، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ الطوسي[2]، وابن عطية[3]، والفخر الرازي[4]، وأبو حيان الأندلسي[5]، والرأي الراجح عند الزمخشري أنْ تكون (ما) نافية[6]، وأجاز العكبري أنْ تكون (ما) موصولة، أو نافية، أو نكرة موصوفة[7]، واحتمل السمين الحلبي أن تكون ما موصولة، أو نافية، أو مصدرية، أو نكرة موصوفة[8].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (ما) في الآية الكريمة نافية، ولم يجز أنْ تكون موصولة، أو نكرة موصوفة؛ فقال: ((و(ما) في (وما عملته) نافية، والمعنى لم يعمل الثمر أيديهم حتى يشاركون في تدبير الأرزاق، بل هو ممّا اختصصنا بخلقه وتتميم التدبير به... واحتمل بعضهم كون (ما) في (وما عملته) موصولة معطوفة على (ثمرة)، والمعنى ليأكلوا، ومن الذي عملته أيديهم من ثمره كالخل، والدبس...، وهذا الوجه وإنْ عدّه بعضهم أوجه من سابقه ليس بذاك فإنّ المقام مقام بيان آيات دالة على ربوبيته تعالى بذكر أمور من التدبير يخصه تعالى، ولا يناسبه ذكر شيء، واحتمل بعضهم كون (ما) نكرة موصوفة معطوفة على (ثمره)، والمعنى ليأكلوا من ثمره، ومن شيء عملته أيديهم، وهذا يُرد عليه ما يرد على سابقه)) [9].

والرأي الراجح عند الطاهر بن عاشور أنْ تكون (ما) موصولة، وأجاز أنْ تكون نافية وأجاز أنْ يكون من حذف المفعول لإرادة العموم[10]، واحتمل الأستاذ الدرويش أنْ تكون (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية، أو نافية[1]، ومثله فعل الشيخ محمد علي طـــــــه

---

[1] ينظر الكشف والبيان : 8/ 127.
[2] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 8/ 455.
[3] ينظر المحرر الوجيز : 7/ 248.
[4] ينظر مفاتيح الغيب : 26/ 68.
[5] ينظر البحر المحيط : 7/ 320.
[6] ينظر تفسير الكشاف : 5/ 177.
[7] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1082.
[8] ينظر الدّر المصون : 9/ 268- 269.
[9] الميزان في تفسير القرآن : 7/ 87.
[10] ينظر التحرير والتنوير : 23/ 14- 15.

الدرة[2]، ومؤلفو كتاب التفصيل[3]، وذهب الدكتور أحمد الخراط إلى أنّها موصولة[4]، ومثله فعل الشيخ الكرباسي[5]، والدكتور محمد محمود القاضي[6]، والدكتور محمد نوري[7]، وكذلك الدكتور بهجت عبد الواحد الذي رجّح أنْ تكون ما موصولة، بيد أنّه أجاز أنْ تكون نافية[8].

ترجيح مجيء ما للتعجب على كونها استفهامية

اختلف المفسرون، ومعربو القرآن في توجيه قوله تعالى: ((قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ)) [عبس: 17]، على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أنّ (ما) للتعجب، وهذا ما رجّحه الفرّاء[9]، والزمخشري[10]، الطبرسي[11]، وابن يعيش[12]، والبيضاوي[13]، وأبو حيان الأندلسي[14]، والشوكاني[15]، والآلوسي[16].

الرأي الثاني: أجاز الأخفش الأوسط أنْ تكون (ما) للتعجب، أو للاستفهام[17]، ومثله فعل الطبري[18]، والزجّاج الذي رجّح التعجب، وأجاز الاستفهام[19]، ورجّح مكي بن أبي طالب

---

(1) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 6/ 325.
(2) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 7/ 734.
(3) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 23/ 20- 21.
(4) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3/ 1017.
(5) ينظر إعراب القرآن: 6/ 524.
(6) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 882.
(7) ينظر الياقوت والمرجان في إعراب القرآن : 450.
(8) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 9/ 452.
(9) ينظر معاني القرآن : 3/ 237.
(10) ينظر تفسير الكشاف : 6/ 316.
(11) ينظر مجمع البيان : 10/ 665.
(12) ينظر شرح المفصل: 2/ 404.
(13) ينظر أنوار التنزيل : 5/ 287.
(14) ينظر البحر المحيط : 8/ 420.
(15) ينظر فتح القدير : 5/ 510.
(16) ينظر روح المعاني : 30/ 43- 44.
(17) ينظر معاني القرآن: 2/ 567.
(18) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 24/ 110.
(19) ينظر معاني القرآن وإعرابه :5/ 284- 285.

الاستفهام، وأجاز التعجب[1]، واحتمل ابن عطية أنْ تكون (ما) للتعجب، أو للاستفهام[2] وإلى هذا الرأي ذهب أبو البركات الأنباري[3]، والفخر الرازي[4]، والعكبري[5]، والمنتجب الهمذاني[6]، والسمين الحلبي[7].

الرأي الثالث: ورجّح النحّاس إلى أنّ (ما) للاستفهام[8]، ومثله فعل الشيخ الطوسي[9]، والقرطبي[10].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون (ما) للتعجب على كونها للاستفهام؛ فقال: ((وقوله (ما أكفره) تعجيب من مبالغةٍ في الكفر وستر الحق الصريح، وهو يرى أنّه مدبر بتدبير الله لا يملك شيئًا من تدبير أمره غيره تعالى ... وقيل جملة (ما أكفره) استفهامية، والمعنى ما هو الذي جعله كافرًا، والوجه المتقدم أبلغ))[11].

ورأى الطاهر بن عاشور أنّ (ما) في الآية الكريمة للتعجب[12]، ومثله فعل الأستاذ الدرويش[13]، والشيخ محمد جواد مغنية[14]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[15]، والدكتور محمد محمود القاضي[16]، والدكتور عبد الجبار فتحي زيدان[17]، ورجّح محمد علي طه الدّرة

---

(1) ينظر مشكل إعراب القرآن : 2/ 801- 802.
(2) ينظر المحرر الوجيز : 8/ 539.
(3) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 494.
(4) ينظر مفاتيح الغيب : 31/ 60.
(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1272.
(6) ينظر الكتاب الفريد: 6/ 344.
(7) ينظر الدّر المصون : 10/ 690.
(8) ينظر إعراب القرآن: 5 / 151.
(9) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 10/ 273- 274.
(10) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 22/ 79.
(11) الميزان في تفسير القرآن : 20/ 226.
(12) ينظر التحرير والتنوير : 30/ 121.
(13) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 8/ 220.
(14) ينظر التفسير الكاشف : 7/ 519.
(15) ينظر معجم إعراب الفاظ القرآن الكريم : 792.
(16) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 1167.
(17) ينظر ما في القرآن الكريم دراسة نحوية : 75.

أنْ تكون (ما) للتعجب، وأجاز أنْ تكون استفهامية[1]،وأجاز مؤلفو التفصيل الرأيين[2]، والراجح عند الدكتور بهجت عبد الواحد أنْ تكون ما للتعجب، وأجاز أنْ تكون استفهامية[3].

الواو

ذكر النحويون أنّ للواو في العربية معاني عديدة، أهمها: العاطفة، والاستئنافية، والحالية، واو المعية، وواو القسم، وواو رُبّ، وواو الجماعة، والواو الداخلة على الصفة تأكيدًا[4].

وما يهم البحث من الأداة الواو كيف عالج السيد الطباطبائي في تفسيره الميزان أربع مسائل تتعلق بالواو، وهي ترجيح معنى العطف في الواو على معنى الاستئناف، وترجيح مجيء الواو للحال بدلًا من كونها عاطفة، وترجيح كون الواو داخلة على جملة الصفة تأكيدًا بدلًا من كونّها واو الثمانية، ترجيح مجيء الواو للقسم على كونها عاطفة .

ترجيح معنى العطف في الواو على معنى الاستئناف

لقد سكت الكثرة الكاثرة من علماء اللغة العربية، ومفسري القرآن الكريم عن توجيه الواو في قوله تعالى: ((فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)) [المائدة: 45]؛ إذْ رجعت إلى كثير من كتب التفسير، وكتب اللغة، ولم أجد أيّ توجيه للواو في الآية الكريمة؛ لهذا يعدُ توجيه السيد الطباطبائي للواو في هذه الآية سابقةً تحسب له، والرأي الراجح عنده أنْ تكون الواو في الآية الكريمة للعطف، ورفض أنْ تكون بمعنى الاستئناف؛ فقال: ((والظاهر من السياق أنّ الكلام في تقدير قولنا: فانْ تصدق به من له القصاص فهو كفارة له، وإنْ لم يتصدق فليحكم صاحب الحكم بما أنزل الله من القصاص، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون... وبذلك يظهر أولًا: أنّ الواو في قوله: (ومن لم يحكم) للعطف على قوله: (من تصدق)، لا للاستئناف ... وثانيًا: أنّ قوله: (ومن لم يحكم) من

---

(1) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 10/ 455.
(2) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 30/ 80.
(3) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 12/ 349.
(4) ينظر المغني اللبيب: 1/ 463- 467، شرح الدماميني على المغني :2/ 260- 263.

قبيل وضع العلة موضع معلولها، والتقدير: وإنْ لم يتصدق فليحكم بما أنزل الله فإنْ لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون))[1] .

وقد تابع السيد الطباطبائي على هذا الرأي الكثرة الكاثرة من الدارسين المحدثين، مثل الاستاذ الدرويش[2]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[3]، والشيخ الكرباسي[4]، والدكتور محمد محمود القاضي[5]، والدكتور بهجت عبد الواحد[6]، ورجّح الشيخ محمد علي طه الدّرة أنْ تكون الواو في الآية الكريمة للاستئناف[7]، ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[8]، والدكتور محمد الطيب الإبراهيم[9]، ومؤلفو كتاب التفصيل[10] .

ترجيح مجيء الواو للحال بدلًا من كونها عاطفة

اختلف المفسرون، والنحويون في توجيه الواو في قوله تعالى: (وَدَرَسُوا مَا فِيهِ) من قوله تعالى: ((فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)) [الاعراف: 169] على آراء عدّة، فذكر أبو عبيدة أنّ الواو في الآية الكريمة للحال[11]، ومثله فعل الفخر الرازي[12].

وبيّن الزمخشري أنّ الواو في الآية الكريمة عطف على قوله تعالى: (يؤخذ)[13]، ومثله فعل ابن عطية[14]، والبيضاوي[1]، والسيوطي[2]، ورجّح الطبرسي أنْ تكون الواو عاطفة في

---

[1] ينظر الميزان في تفسير القرآن : 5/ 352.
[2] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 2/ 239.
[3] ينظر معجم إعراب الفاظ القرآن الكريم : 145.
[4] ينظر إعراب القرآن: 2/ 293.
[5] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 228.
[6] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 3/ 73.
[7] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 3/ 122.
[8] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 3/ 360.
[9] ينظر إعراب القران الكريم الميسر : 115.
[10] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 6/ 226.
[11] ينظر مجاز القرآن : 1/ 223.
[12] ينظر مفاتيح الغيب : 15/ 47.
[13] ينظر تفسير الكشاف : 2/ 528.
[14] ينظر المحرر الوجيز : 4/ 79.

في الآية الكريمة على قوله تعالى: (ورثوا)[3]، ومثله فعل أبو البركات الأنباري[4]، وابن الجوزي[5]، والعكبري[6].

وذهب المنتجب الهمذاني إلى أنّ الواو عاطفة، والمعطوف عليه (ورثوا)، أو على قوله تعالى: (يؤخذ)[7]، ومثله فعل أبو السعود[8]، وأجاز أبو حيان أنْ تكون الواو عاطفة، والمعطوف عليه (يؤخذ)، وأجاز أنْ تكون الواو للحال بإضمار (قد)[9]، ورأى السمين الحلبي في توجيه الواو ثلاثة آراء، هي إمّا أنْ تكون عاطفة، والمعطوف عليه (يؤخذ)، وهو الرأي الراجح عنده، أو على قوله تعالى: (ورثوا)، أو تكون الواو للحال بإضمار (قد)[10]، ومثله فعل ابن عادل[11]، والشوكاني، إلاّ أنّ الرأي الراجح عنده أنْ تكون الواو للحال بإضمار(قد)[12] وذكر الآلوسي الآراء الثلاثة، ولم يرجح أيّ رأي منها، وهي إمّا أنْ تكون عاطفة، والمعطوف عليه (يؤخذ)، أو قوله تعالى: (ورثوا)، أو تكون الواو للحال بإضمار (قد)[13].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون الواو في الآية الكريمة للحال، ورفض أنْ تكون الواو عاطفة؛ فقال: ((كأنّ الواو للحال، والجملة حال عن ضمير (عليهم)، وقيل الجملة معطوفة على قوله: (ورثوا الكتاب) في صدر الآية، ولا يخلو من بعد))[14].

ومن المحدثين من رجّح أنْ تكون الواو عاطفة، والمعطوف عليه قوله تعالى: (يؤخذ) وممّن ذهب إلى هذا الرأي الطاهر بن عاشور[1]، والأستاذ الدرويش[2]، ورجّح الشيخ محمد جواد مغنية أنّ الواو للحال[3]، ومثله فعل مؤلفو التفسير المحرر[4].

---

(1) ينظر أنوار التنزيل : 3/ 41.
(2) ينظر قطف الازهار في كشف الأسرار: 2/ 1064.
(3) ينظر مجمع البيان : 4/ 762.
(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 378.
(5) ينظر زاد المسير : 3/ 282.
(6) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 1/ 602.
(7) ينظر الكتاب الفريد : 3/ 157.
(8) ينظر إرشاد العقل السليم : 2/ 427.
(9) ينظر البحر المحيط : 4/ 415.
(10) ينظر الدّر المصون : 5/ 505- 506.
(11) ينظر اللباب في علوم الكتاب : 9/ 372.
(12) ينظر فتح القدير : 2/ 371- 372.
(13) ينظر روح المعاني : 9/ 97.
(14) الميزان في تفسير القرآن : 8/ 303.

وذكر الشيخ محمد علي طه الدّرة أنّ الواو عاطفة، والمعطوف عليه قوله تعالى: (ورثوا)[5]، ومثله فعل الدكتور محمود الصافي[6]، والدكتور أيمن الشوّا[7]، واكتفى الدكتور محمد سيد طنطاوي بتوجيه الواو في الآية الكريمة بقوله: عاطفة[8]، ومثله فعل الشيخ الكرباسي[9]، والدكتور إبراهيم الطيب[10]، والدكتور محمد محمود القاضي[11]، وأجاز مؤلفو كتاب التفصيل أنْ تكون الواو حالية كما وأجازوا أنْ تكون عاطفة[12] .

ويبدو أنّ من وجّه الواو عاطفة في الآية الكريمة تمسك بالقاعدة التي قال بها جمهور النحويين؛ وهي أنّ جملة الفعل الماضي لا تقع حالًا إلّا بوجود (قد) ظاهرة أو مقدرة، وأشار إلى هذا الرأي أبو البركات الأنباري في انصافه وذكر أنّ المسألة هي محور الخلاف بين البصريين، والكوفيين[13]، ومثله فعل أبو البقاء العكبري[14]، وعبد اللطيف بن أبي بكر(ت802هـ)[15]، لهذا رأى بعض الدارسين المحدثين أنّه لا ضير مِن مجيء الجملة الماضوية حالًا بلا وجود (قد) ظاهرة، أو مقدرة، ومنهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري[16]، والدكتور خليل بنيان[17]، ومن هنا اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل

---

(1) ينظر التحرير والتنوير : 9/ 163.
(2) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه : 3/ 71.
(3) ينظر التفسير الكاشف : 3/ 416.
(4) ينظر التفسير المحرر للقرآن الكريم : 6/ 669.
(5) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 3/ 660.
(6) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 5/ 117.
(7) ينظر الجامع لإعراب جمل القرآن : 220.
(8) ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 220.
(9) ينظر إعراب القرآن : 3/ 191.
(10) ينظر إعراب القرآن الميسر : 172.
(11) ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 342.
(12) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 9/ 219.
(13) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 198.
(14) ينظر التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : 386.
(15) ينظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : 124.
(16) ينظر نحو القرآن : 96- 97.
(17) ينظر النحويون والقرآن : 46- 47.

القاعدة النحوية فقال : ((يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقًا سواء أكانت مسبوقة بقد، وهو كثير، أم غير مسبوقة بقد وهو قليل))[1] .

ترجيح كون الواو داخلة على جملة الصفة تأكيدًا بدلًا مِن كونّها واو الثمانية

تباينت آراء المفسرين، والنحويين في توجيه الواو في قوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)) [الكهف: 22] على آراء عدّة، فأجاز الزجّاج أنْ تكون الواو في الآية الكريمة عاطفة وأنْ تكون للاستئناف[2]، ومثله فعل أبو جعفر النحّاس[3]، على حين رجّح أبو علي الفارسي أنْ تكون الواو عاطفة[4]، ومثله فعل ابن جني(ت392هـ)[5]، والشيخ الطوسي[6]، وابن عطية[7]، والطبرسي[8]، وأبو البركات الأنباري[9]، والسيوطي[10]، والشوكاني[11].

وأجاز مكي بن أبي طالب أنْ تكون الواو في الآية الكريمة للاستئناف، وهو الرأي الراجح عنده، وأجاز أنْ تكون الواو للحال، أو واو الابتداء، أو واو إذْ[12]، والرأي الراجّح عند الزمخشري في توجيه الواو في الآية الكريمة هي: الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف[13]، ومثله فعل العكبري[14]، والبيضاوي[15]، وابن هشام[1].

---

[1] ينظر نظرية النحو القرآني : 123.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/ 277.
[3] ينظر إعراب القرآن: 2/ 452- 453.
[4] ينظر كتاب الإغفال : 2/ 58.
[5] ينظر سر صناعة الإعراب : 2/ 187- 188.
[6] ينظر التبيان في تفسير القرآن : 7/ 26- 27.
[7] ينظر المحرر الوجيز: 5/ 588.
[8] ينظر مجمع البيان : 6/ 707.
[9] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 104.
[10] ينظر همع الهوامع : 3/ 161.
[11] ينظر فتح القدير : 3/ 385.
[12] ينظر مشكل إعراب القرآن : 1/ 439.
[13] ينظر تفسير الكشاف : 3/ 577.
[14] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 842- 843.
[15] ينظر أنوار التنزيل : 3/ 277.

وذكر الفخر الرازي في المسألة ثلاثة آراء، هي أنْ تكون بمعنى تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أو زائدة، أو واو الحال، ولم يرجح أيًّا من هذه الآراء[2]، ووضّح المنتجب الهمذاني في توجيه الواو في الآية الكريمة ثلاثة آراء، هي أنْ تكون بمعنى لصوق الصفة بالموصوف، وهو الرأي الراجّح عنده، أو تكون الواو للعطف، أو للاستئناف[3].

وبيّن القرطبي ثلاثة آراء في توجيه الآية الكريمة، هي: أنْ تكون الواو للعطف، أو واو الثمانية، أو بمعنى لصوق الصفة بالموصوف، ولم يرجح أيًّا من هذه الآراء[4]، والرأي الراجح عند أبي حيان الاندلسي أنْ تكون الواو عاطفة، وأجاز أنْ تكون الواو واو الثمانية، أو أنْ تكون الواو للاستئناف[5].

وذكر السمين الحلبي في المسألة أربعة آراء، هي: أنْ تكون الواو عاطفة، أو للاستئناف، أو الواو الداخلة على الصفة تأكيدًا، أو واو الثمانية[6]، ورجّح أبو السعود أنْ تكون الواو استئنافية[7]، وأجاز الآلوسي أنْ تكون الواو للعطف، أو الواو الداخلة على الصفة تأكيدًا[8].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون الواو في الآية الكريمة هي الواو الداخلة على الصفة تأكيدًا؛ جاء في الميزان: ((فإنْ قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة؟ ولِمَ دخلت عليها دون الأوليين؟ قلت هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالًا عن معرفة، نحو قولك: جاءني رجلٌ ومعه آخر، ومررْتُ بزيدٍ وبيده سيفٌ، ومنه

---

(1) ينظر المغني اللبيب: 1/ 474- 477. 2/ 859- 860.
(2) ينظر مفاتيح الغيب : 21/ 106- 107.
(3) ينظر الكتاب الفريد : 4/ 260- 262.
(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 13/ 246- 248.
(5) ينظر البحر المحيط : 6/ 110.
(6) ينظر الدّر المصون : 7/ 467- 468.
(7) ينظر إرشاد العقل السليم : 3/ 513.
(8) ينظر روح المعاني : 15/ 241- 244.

قوله تعالى: ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)) [الحجر: 40]، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتّصافه بها أمر ثابت مستقر))[1]،فقال: ((وهذه الواو هي التي آذنت بأنّ الذين قالوا: سبعة وثامنُهم كلبُهم قالوه عن ثبات وعلم وطمأنينة نفس، ولم يرحبوا بالظن كما غيرهم، والدليل عليه أنّ الله سبحانه أتبع القولين الأولين قوله : رجمًا بالغيب، وأتبع القول الثالث قوله: ما يعلمهم الا قليل، وقال ابن عباس: حين وقعت الواو انقطعت العدّة، أيْ لم يبق بعدها عدّة عادٍ يلتفت إليها، وثبت أنّهم سبعةٌ، وثامنُهم كلبهم على القطع والثبات))[2] .

ورجّح الطاهر بن عاشور إلى أنّ الواو في الآية الكريمة هي واو الحال[3]، وإلى هذا الرأي ذهب مؤلفو تراث الشيعة القرآني[4]، وأجاز الأستاذ الدرويش أنْ تكون الواو عاطفة، أو الواو الداخلة على الصفة تأكيدًا[5]، ورجّح الدكتور محمود الصافي أنْ تكون الواو زائدة[6]، ومثله

فعل الشيخ محمد علي طه الدّرة[7]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[8].

ورأى الشيخ محمد جواد مغنية أنّ الواو عاطفة[9]، ومثله فعل الدكتور بهجت عبد الواحد[10]، وأجاز الدكتور أيمن الشوّا أنْ تكون الواو عاطفة، أو للاستئناف، أو الداخلة على

---

[1] الميزان في تفسير القرآن : 13/ 265.
[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[3] ينظر التحرير والتنوير : 15/ 291.
[4] ينظر تراث الشيعة القرآني : 4/ 353.
[5] ينظر إعراب القرآن وبيانه : 4/ 460.
[6] ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 8/ 165.
[7] ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 5/ 456.
[8] ينظر معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : 383.
[9] ينظر التفسير الكاشف : 5/ 112.
[10] ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 6/ 368.

الصفة تأكيدًا[1]، وذكر مؤلفو كتاب التفصيل في هذه الواو خمسة آراء، هي أنْ تكون عاطفة، أو للاستئناف، أو الواو الداخلة على الصفة تأكيدًا، أو واو الحال، أو واو الثمانية، ولم يرجحوا أيًّا من هذه الآراء[2]، ورجّح الدكتور محمد محمود القاضي أنْ تكون الواو للاستئناف[3] والرأي الراجّح عند الاستاذ حسن سرحان أنْ تكون الواو واو الثمانية[4] .

ترجيح مجيء الواو للقسم على كونها عاطفة

اختلف المفسرون، في توجيه الواو في قوله تعالى: ((ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ)) [ص:1] على آراء عدّة ، فذكر الفرّاء أنّ الواو في الآية للقسم[5]، ومثله فعل الطبري[6]، وأبو جعفر النحّاس[7]، وابن أبي زمَنِين (ت 399هـ)[8]، والشيخ الطوسي[9]، والطبرسي[10]، وأبو البركات الأنباري[11]، والفخر الرازي[12]، وأبو البقاء العكبري[13]، والقرطبي[14]، وأبو حيان الأندلسي[15]، والشوكاني[16].

---

[1] ينظر الجامع لإعراب جمل القرآن : 297- 298.
[2] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 15/ 285- 286.
[3] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 589.
[4] ينظر قاموس الأدوات النحوية : 166.
[5] ينظر معاني القرآن: 2/ 396- 397.
[6] ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 20/ 8.
[7] ينظر إعراب القرآن: 3/ 450.
[8] ينظر تفسير القرآن العزيز: 4/ 80.
[9] ينظر التبان في تفسير القرآن : 8/ 541.
[10] ينظر مجمع البيان: 8/ 724- 725.
[11] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 311.
[12] ينظر مفاتيح الغيب : 26/ 174.
[13] ينظر التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1096.
[14] ينظر الجامع لأحكام القرآن : 18/ 123.
[15] ينظر البحر المحيط : 7/ 366.
[16] ينظر فتح القدير : 4/ 552.

على حين رجّح الزجّاج أنْ تكون الواو في الآية الكريمة للعطف[1]، وقد أخذ بهذا الرأي مكي بن أبي طالب[2]، والواحدي[3]، وأجاز الزمخشري أنْ تكون الواو عاطفة، أو للقسم[4]، ومثله فعل المنتجب الهمذاني[5]، والبيضاوي[6]، والآلوسي[7].

ورجّح السيد الطباطبائي أنْ تكون الواو في الآية الكريمة للقسم، ورفض أنْ تكون عاطفة فقال: ((والمستفاد من سياق الآيات أنّ قوله (وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) قسم نظير ما في قوله: (يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) (ن وَالْقَلَمِ) لا عطف على ما تقدمه ... وقد قيل في قوله: (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) من حيثُ الإعراب، والمعنى، وجوه كثيرة لا محصل لأكثرها تركنا إيرادها لعدم الجدوى ... والمعنى_ والله أعلم _ أقسم بالقرآن المتضمن للذكر – إنّك لمن المنذرين بل الذين كفروا في امتناع عن قبوله واتباعه ومخالفة له))[8].

وأتجه أغلب الدارسين المحدثين من المفسرين، ومعربي القرآن إلى جعل الواو للقسم في الآية الكريمة، ومنهم الطاهر بن عاشور[9]، والأستاذ الدرويش[10]، والشيخ محمد جواد مغنية[11]، والدكتور محمود الصافي[12]، والدكتور أحمد الخراط[13]، والشيخ الكرباسي[14]،

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 4/ 319.
(2) ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية : 10/ 6198.
(3) ينظر التفسير البسيط : 19/ 136- 137.
(4) ينظر تفسير الكشاف : 5/ 240.
(5) ينظر الكتاب الفريد : 5/ 406.
(6) ينظر أنوار التنزيل : 5/ 23.
(7) ينظر روح المعاني : 23/ 161- 162.
(8) الميزان في تفسير القرآن : 17/ 182- 183.
(9) ينظر التحرير والتنوير : 23/ 203.
(10) ينظر إعراب القرآن وبيانه : 6/ 435.
(11) ينظر التفسير الكاشف : 6/ 364.
(12) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : 12/ 101.
(13) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 3/ 1056.
(14) ينظر إعراب القرآن: 6/ 619.

والدكتور محمد محمود القاضي[1]، والأستاذ سلمان فياض[2]، والدكتور أيمن الشوّا[3]، بينما أجاز مؤلفو التفصيل أنْ تكون الواو للقسم، أو عاطفة[4] .

[1] ينظر إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : 903.
[2] ينظر استخدامات الحروف العربية : 118.
[3] ينظر الجامع لإعراب جمل القرآن : 401.
[4] ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل : 23/ 222.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــة :

درست فيما مضى الفكر النحوي عند السيد الطباطبائي في تفسيره الميزان، وتبيّن لي أنّ السيد الطباطبائي اعتمد تفسير القرآن بالقرآن منهجًا له في أغلب ترجيحاته .

لقد كان يفسر القرآن من نظرته الخاصة للسياق، والنسق القرآني، لهذا نجده في تفسيره يقبل القواعد التي وضعها النحويون بشرط أنْ تتلائم مع السياق الذي يقتضيه النص القرآني.

ويجد الباحث في تفسير السيد الطباطبائي منهجًا خاصًا في قبول الآراء ورفضها، وهذا بسبب كونه مجتهدًا، ولهذا نجده يعرض آراء المفسرين ويناقشها بين القبول والرفض ويعلق على بعضها، وفي بعض الأحيان يكون مقتبسًا بتصرف بسيط، أو مسلمًا للرأي دون التعليق عليه سلبًا، ولا إيجابًا.

لم يتفرد السيد الطباطبائي في الاعتماد على السياق، والدلالة المقامية في تفسيره بل ذلك موجود عند غيره، ولكنه اتّضح عنده وضوحًا جليًا؛ إذْ أولاه اهتمامًا خاصًا، وعنايةً بالغةً في التوجيه النحوي.

وتفرد السيد الطباطبائي بآراء اجتهادية في مجال النحو لم يقل بها أحد من المفسرين والنحويين، أيْ: فهو صاحب منهج مستقل في دراسة القضايا النحوية في تفسير آيات كتاب الله _جل اسمه_ والسبب في ذلك يعود لثقافته واجتهاده في الأصول، والفلسفة، والمنطق، وعلم الكلام، والتأريخ، والفقه، ممّا جعل له قدرة علمية فائقة في البحث والتدقيق .

ويبدو أنّ السيد الطباطبائي كان من القائلين بتيسير النحو، أيْ: تخليص النحو من الشوائب العالقة به مثل نظرية العامل والعلة الثانية، والثالثة، وغيرها من قضايا التيسير النحوي الذي آمن به، ونادى به كوكبة من العلماء في القرن المنصرم .

وكان يقتبس بعض أقوال العلماء - التي توافق السياق بحسب نظرته كمجتهد- كالفراء والزمخشري، والطبرسي مثلًا، وأحيانًا يتصرف بالعبارة تصرفًا طفيفًا بحسب ما يقتضيه المقام .

وكان السيد الطباطبائي يخلط بين المعنى الإعرابي، والمعنى التفسيري فيتصور الباحث في الوهلة الأولى أنّه يقصد المعنى التفسيري دون المعنى الإعرابي، وقد يعود السبب في ذلك للإيجاز دون الخوض في التفاصيل .

لم يستشهد السيد الطباطبائي بأحاديث النبي - صلى الله عليه وأله وسلم- في مجال النحو، وأغفل ذلك مع العلم أنّ النبي - صلى الله عليه وأله وسلم- قد وصل حد الكمال لأنّه عربي أصيل أولًا، وثانيًا إنّ الله سبحانه وتعالى وصفه بأنّه لا ينطق عن الهوى، موافقًا بذلك الطبقة الكاثرة من العلماء الذين رفضوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنّ الحديث مرويّ بالمعنى، وأنّ أكثر رواته من الأعاجم. .

وكان متحررًا من آراء المدرستين بمعنى أنّه لا يميل لمذهب معين في آرائه؛ فقد يرجح رأيًا للبصريين، ولا يقصد به الانحياز للبصريين، وكذلك قد يرجح رأيًا للكوفيين، ولا يقصد به مناصرة الكوفيين، وإنّما كان يرجح الرأي الذي يتناغم مع الرأي الذي يقتنع هو به .

ومن أمثلة ذلك أنّه في احدى ترجيحاته رجّح كون (مِنْ) للتبعيض؛ لأنّه سار على ما هو مشهور بين النحويين وعبر عن ترجيحه بقوله المتبادر من السياق، وضعف الرأي القائل: إنّ (مِنْ) زائدة في الآية الكريمة بقوله: لم تثبت زيادة (مِنْ) في الإيجاب، وهو رأي ضعيف؛ لأنّ (من) تزداد إذا كانت مجرورها نكرة، ومسبوقة بنفي أو نهي، ولا تزداد في الكلام المثبت، ومجرورها معرفة، ويبدو واضحًا أنّ السيد الطباطبائي في هذه القاعدة النحوية متأثرًا برأي جمهور النحويين على أنّه في مسائل نحوية أخر لم يأخذ برأيهم، فهو مثلًا لا يشترط في الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالًا أنْ تكون مسبوقة بـ(قد) خلافًا لجمهور النحويين .

وكثيرًا ما نجده في ترجيحاته يعلق على بعض الآراء بقوله: البعيدة عن السياق، أو تلك التي لا يقتضيه المقام في الآية، أو سخيف، أو فاسد، أو لا يصلح، أو متكلف، وقيل غير ذلك، أو لا يتسع، أو لا يستقيم المعنى، أو أردأ الوجوه، أو ممّا لا جدوى في ذكره واطالة البحث عنه، وكان يرجح بعض الآراء الأخرى، ويصف قوله، أو رأيه بأنّه لم يتعرضوا له أو يقول في تعليقاته على بعض الآراء: هذا من صنعة البلاغة في الآية فافهم ذلك، وهذا دليل على أنّه كان ملمًا بكل علوم اللغة العربية ويستخدمها بحسب ما يحتاجه في تفسيره من حيث التطبيق

بغض النظر عن الصحة والخطأ، أيْ: عقلية المفسر الفطن التي تتدخل بطريقته المهيمنة في التفسير؛ لأنّه في حقيقة الأمر صاحب مدرسة جديدة في التفسير متحررة من قيود السلف .

وكان في بعض الأحيان يعتمد على القراءات القرآنية في ترجيحاته النحوية، إذا كانت توافق آراءه الاجتهادية، ولكن لم يكن له منهج واضح في توجيه القراءات القرآنية، ومثال ذلك رجّح في آية قرآنية النفي على معنى النهي معتمدًا في ذلك على قراءة عبد الله بن مسعود .

لم يكن كلّ المفسرين عيالًا على النحويين، ومنهم السيد الطباطبائي فجاء بقراءة جديدة من اعتماده على السياق والدلالة المقامية في توجيه النصوص القرآنية وترجيح الآراء وقال بآراء لم يقل بها غيره، لهذا نستطيع القول بأنّه لم يكن تابعاً ً للمفسرين الذين سبقوه بل كان مجتهدًا له بعض الآراء الخاصة به .

ومن أمثلة ذلك أنّه رفض في توجيه الآية الكريمة ((يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ)) [يونس: 45] أنْ تكون صفة لقوله تعالى ((سَاعَةً)) وهو رأي لم أجده في كتب التفسير، والنحو، وهذه تعدّ سابقة للسيد الطباطبائي تحتسب له .

ورجّح في إحدى المسائل المتعلقة بالاستثناء أنْ يكون متصلًا متجاوزًا آراء من سبقه من المفسرين الذين رجحوا انقطاعه، والسبب في ذلك الآثار الشرعية للحكم لا الاعتبار في أصل تعلقه بعمل قد انتهى قبل التشريع .

لم يميز السيد الطباطبائي بين الاسم المنصوب على الاختصاص، والاسم المنصوب على المدح فيما أجازه في توجيهه بعض الآيات الكريمة .

وكانَ يفاضل بين الآراء فيرجّح بعض الآراء على الأخرى، وإنْ كان النص القرآني يحتمل الرأي الآخر، ومثال على ذلك رجّح النصب على الإغراء في قوله تعالى: ((فِطْرَتَ اللَّهِ)) [الروم:30] مع أنّ النص القرآني يحتمل أنْ يكون اسمًا منصوبًا على المدح .

ورفض مصطلح واو الثمانية، ورجّح أنْ تكون الواو في قوله تعالى : ((وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)) [الكهف: 22] واو إلصاق الصفة بالموصوف لغرض التأكيد .

ورجّح في إحدى توجيهاته حرف الجرّ (الباء) انْ يكون للآلة أو السببية، وقد رجعت إلى كثير من كتب التفسير، واللغة، ولم أجد من تعرض، أو قام بتوجيهه، وهذه تعدّ سابقة له .

ولم يكن السيد الطباطبائي يتأثر بالآراء النحوية المشهورة؛ فقد يرفض الرأي المشهور المجمع عليه عند أكثر النحويين والمفسرين، ويأخذ بالرأي غير المشهور معتمدًا في ذلك كلّه على السياق والدلالة المقامية .

روافد البحث

روافد البحث

- **خير ما ابتدئ به القرآن الكريم**
- الإبانة في اللغة، لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري(ت511هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، والدكتور نُصرت عبد الرحمن، والدكتور صلاح جرّار، والدكتور محمد حسن عواد، والدكتور جاسر أبو صفية، ط1، مؤسسة عُمان للصحافة، والانباء والنشر، والاعلان – سلطنة عُمان 1999م.
- الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل جلاّل الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ .
- الأثر العقدي في تعدُّد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعًا ودراسة، للدكتور محمد بن عبد الله حمد السيف، تقديم عبد الله بن محمد الغنيمان، والأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن محمد العمّار، والاستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، ط1، دار التدمرية بالرياض 2008م.
- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن عربي، (ت 543هـ)، راجع أصوله، وخّرج أحاديثه، وعلق عليه محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلميّة- لبنان 1424هـ.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله ابن مسلم ابن قتيبة، (ت276)، تحقيق محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة – بيروت 1981م .
- أدوات الإعراب، للدكتور ظاهر شوكت البياتي،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، والنشر، والتوزيع- بيروت 2005م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط1، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني - القاهرة 1988م.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أو تفسير أبي السعود، لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (982هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، بدون تاريخ .
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النّحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط2، مجمع اللغة العربية - دمشق 1993م.
- استخدامات الحروف العربية (معجميًا، صوتيًا، صرفيًا، نحويًا، كتابيًا)، لسليمان فياض، دار المريخ، الرياض ، بدون تاريخ .
- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لأبي الحسن علي بن الحسين الاصبهاني الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، ط1، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، لجنة التراث العربي- الكويت 2007م.
- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق محمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1997م.
- أسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (940هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر للطباعة، والنشر، والتوزيع - نابلس 2002م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت 1985م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، منشورات مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ .
- إعراب الأفعال، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة 2009م.
- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، للدكتور محمد أحمد قاسم، ط1، المكتبة العصرية– بيروت 2003م.
- إعراب القرآن الكريم ، للدكتور محمد الطيب الابراهيم، ط1، الناشر دار النفائس – بيروت 2001م.

- إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، للدكتور محمد محمود القاضي، اشرف عليه وراجعه الدكتور كمال محمد بشر، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، ط1، الصحوة للنشر والتوزيع – القاهرة 2010م.
- إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، للدكتور محمد حسن عثمان، تحقيق عبد الله عبد العزيز أمين، ط1، دار الرسالة – القاهرة 2003م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، للأستاذ محي الدّين الدّرويش، ط11، دار اليمامة، دمشق ، ودار ابن كثير – دمشق، ودار الإرشاد للشؤون الجامعية- سوريا 2011م.
- إعراب القرآن الكريم، لأحمد عبيد الدعّاس، وأحمد محمد حميدان، واسماعيل محمود القاسم، ط1، دار النمير للطباعة، والنشر، والتوزيع، ومكتبة الفارابي - سورية 2004م.
- إعراب القرآن الكريم، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية، بدون تاريخ .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ابراهيم الايباري، دار الكتب المصرية - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت، بدون تاريخ .
- إعراب القرآن، لأبي القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الاصبهاني الملقب بـ قوام السنة (ت 535هـ)، تحقيق الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض 1995م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- القاهرة 1985م.
- إعراب القرآن، لمحمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرباسي، ط1، دار ومكتبة الهلال – بيروت 2001م.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، للدكتور بهجت عبد الواحد عبد صالح، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان 1418هـ .
- الإعراب الواضح، الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، والدكتور حمادة عبد الاله حامد، ط1، مكتبة الآداب - القاهرة 2011م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370هـ)، دار مكتبة الهلال - بيروت 1985.
- الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، المجمع الثقافي- ابو ظبي 2003م .
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار عمار- عمّان، ودار الجيل- بيروت 1989م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، (ت 542هـ)، ط1، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية- بمصر1992م.
- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، لآية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، ط2، مكتبة الأميرة – بيروت 2009م.
- إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت616هـ)، دار الكتب العلميّة- بيروت ، بدون تاريخ .
- إنباهُ الرّواة على أنباء النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت 624هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت 1986م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد(ت577هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلميّة- بيروت 2012م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت691هـ)، اعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشي، دار احياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت 1998م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق

المسالك، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، صيدا – بيروت ، بدون تاريخ .

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت 802هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابيّ، ط1، عالم الكتب - بيروت 1987م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العلي، مطبعة العاني – بغداد 1983م .
- الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي(ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن مبارك، ط3، دار النفائس - بيروت 1979م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن عجيبة(ت 1224هـ)، تحقيق أحمد عبد الله القرشي رسلان، طبع على نفقة الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة 1999م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق الدكتور محمد أبي الفضل ابراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي – مصر 1957م.
- البسيط في شرح جمل الزجّاجّي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي (ت688هـ)، تحقيق الدكتور عيّاد بن عبد الثيتي، ط1، دار الغرب الاسلاميّ - بيروت 1986م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري(ت577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للكتب 1980م.
- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، شرحه، ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة، بدون تاريخ.

- التّبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصّيمري، من نحاة القرن الرابع الهجري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر بدمشق 1982م .
- التِّبيان في اعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد البحاوي، عيسى البابي – مصر 1976م .
- التبيان في تفسير القرآن، لشيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، تحقيق الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار احياء التراث العربي- بيروت بدون تاريخ .
- التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريّين والكوفيّين، لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق عبد الرحمن السليمان العثمين، ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت 1986
- التخمير، لصدر الأفاضل للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الاسلامي - بيروت 1990م.
- تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم) لجمال الدّين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق طارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلميّة- بيروت 1425هـ.
- التّذيل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق بدون تاريخ .
- تراث الشيعة القرآني، إعداد وإشراف محمد علي مهدي راد، فتح الله نجار زادكان، وعلي الفاضلي، ط1، مكتبة التفسير وعلوم القرآن المختصّة، مطبعة ستارة - قُم 1384هـ .
- التراكيب الاسنادية، الجمل: الظرفية – الوصفية – الشرطية، للدكتور علي أبو المكارم، ط1، مؤسسة المختار – القاهرة 2007م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت 741هـ)، ضبطه، وصححه، وخرّج آياته محمد سالم هاشم، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1995م .

- تصريف الأسماء والافعال، للدكتور فخر الدين قباوة، ط2، مكتبة المعارف- بيروت 1988م .
- التضمين النّحوي في القرآن الكريم، للدكتور محمد نديم فاضل، ط1، دار الزمان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية 2005م.
- التطور النحوي للغة العربيّة، للمستشرق الالماني برجشتراسر، اخرجه، وصححه، وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.
- تفسير الإمام مجاهد بن جبر(ت102هـ)، تحقيق محمد عبد السلام أبو النيل، ط1، دار الفكر الاسلامي الحديثة، مطبعة هجر – الجيزة 1989م.
- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة، وتحقيق، وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه، الدكتور زكريا عبد المجيد، والدكتور أحمد النجولي الحبل، قرظه الاستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1993م.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد محمد الواحدي (ت468هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الله الفوزان، اشراف على طباعته، واخراجه، الدكتور عبد العزيز بن سطام آل سعود ، والاستاذ الدكتور تركي بن سهول العتبي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربيّة السعودية 1430هـ.
- تفسير التّحرير والتّنوير، للشيخ محمد بن الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م .
- تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي (ت875هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد الموجود، وشارك في تحقيقه الاستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنّة، ط1، دار احياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت 1997م.
- تفسير الجلاليين، لجمال الدين المحلي (ت864هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، اعداد وتنسيق، محمد أمين الضناوي، ط1، دار الشرق الأوسط - بيروت 1997م.

- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم البغدادي الشهير بالخازن(ت 725هـ)، تحقيق عبد السّلام محمد علي شاهين، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1425هـ.
- تفسير السدي الكبير، للإمام أبي محمد اسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير (ت128هـ)، تحقيق الدكتور محمد عطا يوسف، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة 1993م .
- تفسير السمر قندي، المسمى بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن ابراهيم السمرقندي (ت 375هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي المعوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، ط1، دار الكتب العلميّة – بيروت 1993م.
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن المحسن التركي، والدكتور عبد السند حسن يمامة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، بدون تاريخ .
- تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، لمحمد الرازي فخر الدين العلامة ضياء الّدين عمر المشتهر بخطيب الريّ (ت604هـ)، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت 1981م.
- تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي (ت1332هـ)، علق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، الناشر دار احياء الكتب العلميّة - بيروت 1957م.
- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت 399هـ)، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، ط1، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 2002م .
- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله - صلى الله عليه وأله وسلم - والصحابة والتابعين، لعبد الرحمن بن محمد بن ادريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق

أسعد محمد الطيّب، ط1، اعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، مكتبة نزار مصطفى البز - مكة المكرمة 1997م.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق سامي بن محمد السّلامة، اهداء من سلطان بن محمد بن سعود الكبير إلى دار طيبة بدون تاريخ .
- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، للشيخ محمد علي طه الدّرة، ط1، دار ابن كثير، دمشق – بيروت 2009م.
- تفسير القرآن، لأبي مظفر السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المرُزي الشافعي السّلفي (ت 489هـ)، تحقيق أبي تميم ياسر بن ابراهيم، ط1، دار الوطن – الرياض 1997م.
- التّفسير الكاشف، لمحمد جواد مغنية، ط4، دار الأنوار - بيروت ، بدون تاريخ .
- التفسير المحرر للقرآن الكريم، إعداد القسم العلمي بمؤسسة الدّرر السّنية، مراجعة، وتدقيق الشيخ الدكتور خالد بن عثمان ، والشيخ الدكتور أحمد سعد الخطيب، الإشراف العام الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، ط1، المملكة العربية السعودية 2015م.
- تفسير المظهري، للقاضي محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظهري النقشبندي (ت 1125هـ)، تحقيق أحمد عزّو عناية، ط1، دار احياء التراث العربي- بيروت 2004م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لجنة من العلماء، ط3، باشراف مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر- مطبعة المصحف الشريف 1992م .
- تفسير جوامع الجامع، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، ط2، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قُمْ 1421هـ.
- تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، للعلامة المحدث الأديب الشيخ محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، من أعلام القرن الثاني عشر، تحقيق حسين ركاهي، ط1، مؤسسة الطبع والنشر وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي - طهران 1366هـ.

- تفسير مقاتل بن سليمان (ت 150هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله شحاتة، ط1، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت 2002م.
- تفسير نور الثقلين، للشيخ عبد علي بن جمعة الحويزي، تحقيق السيد علي عاشور، ط1، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، بدون تاريخ .
- التفصيل في إعراب آيات التنزيل، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، والدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، والأستاذ رجب حسن العلوش، ط1، مطبعة الخطيب للنشر والتوزيع - الكويت 2015م .
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وراجعه محمد علي النّجار، بدون تاريخ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي – القاهرة 2001م .
- التوضيح والتكميل لشرح بن عقيل، لمحمد عبد العزيز النجار، ط1، مكتبة أبن تيمية – القاهرة 2003م.
- التّيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو الدّانيّ (ت444هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، ط1، مكتبة الصحابة – الامارات، ومكتبة التابعين- القاهرة 2008م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأيجي الشيرازي الشافعي (ت 905هـ)، ومعه حاشية محمد بن عبد الله الغزنويّ (ت 1296هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 2004م.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ط1، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت 2004م .
- الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت 2006م.

- الجامع لإعراب جمل القرآن، للدكتور أيمن الشوّا، تحقيق الشيخ كريم راجح، والدكتور مصطفى سعيد الخن، والشيخ عبد الرزاق الحلبي، والشيخ اسامة الرفاعي، ط1، مكتبة الغزالي – دمشق، ودار الفيحاء – بيروت 2000م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، للدكتور محمود الصافي، باشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد، ط3، دار الرشيد - دمشق – بيروت، ومؤسسة الايمان - بيروت 1995م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، (ت749هـ) تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1992م.
- حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط، وتشكيل، وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، اشراف مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر- بيروت 2003م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبّان (ت 1206هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلميّة – بيروت 1977م .
- حاشية القونوي عصام الدين اسماعيل بن محمد الحنفي (ت1195هـ)، على تفسير الامام البيضاوي (ت685هـ)، ومعه حاشية ابن التمجيد مصطفى بن ابراهيم الرّومي الحنفي (ت 880هـ)، ضبطه، وصححه، وخرج آياته عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 2001م.
- حاشية شرح القطر في علم النحو، للعلامة الألوسي مع تكملة ولد المؤلف، تحقيق فؤاد ناصر، ط2، مكتبة نور الصباح تركيا- مديات، بلد الطباعة لبنان 2011م.
- حاشية محيي الدين شيخ زادة، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى الحنفي(ت 951هـ)، على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه، وصححه، وخرّج آياته محمد عبد القادر شاهين، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1999م.
- حاشية يس على شرح قطر الندى، يس بن زين الدين العُليمي الحمصي (ت 1061هـ)، تحقيق كريم حبيب الكمولي،ط1، المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمي - بيروت 2016م.

- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النّحوي (ت377هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط1، دار الكتب العلميّة- بيروت 2007م.
- الحذف والتقدير في النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم، ط1، دار غريب للطباعة، والنشر والتوزيع – القاهرة 2007م.
- حروف الجر في العربية دراسة نحوية في ضوء علم اللغات السامية المقارن، للدكتور عمر صابر عبد الجليل، ط1، دار الثقافة العربية - القاهرة 2000م.
- حقائق التأويل في متشابه التّنزيل، للسيد الشريف الرضي (ت 406هـ) شرح محمد الرّضا آل كاشف الغطاء، ط1، دار الاضواء – بيروت، 1986م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط3، دار الكتب العلمية – بيروت 2008م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، لمنصور صالح محمد علي الوليدي، ط1، عالم الكتب الحديث – الأردن 2006م .
- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم- دمشق، بدون تاريخ .
- الدّر المنثور في تفسير المأثور، لعبد الرحمن بن كمال جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ضبط النص، والتصحيح، وإسناد الآيات، ووضع الحواشي، والفهارس، باشراف دار الفكر، الناشر دار الفكر - بيروت 2011م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة - 2004م.
- درج الدُّرر في تفسير الآي والسور، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق وليد بن أحمد بن صالح الحسين، واياد عبد اللطيف القيسي، ط1، تصدر هذه السلسلة عن مجلة الحكمة الصادرة في بريطانيا – مانشستر 2008م .

- الدّرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين أحمد بن اسماعيل الكوراني (ت 893هـ)، تحقيق الدكتور سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة 1428هـ.
- دروس التصريف في المقدمات وتصريف الافعال، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة 1958م .
- ديوان امرؤ القيس وملحقاته، بشرح سعيد السّكري المتوفى (275هـ)، تحقيق الدكتور أنور عيدان أبو سويلم، والدكتور محمد علي الشوابكة، ط1، اصدار مركز زايد للتراث والتاريخ - دولة الامارات العربية المتحدة 2000م .
- ردّ الاذهان إلى معاني القرآن، لأبي بكر محمود جومي رئيس قضاة نيجيريا، طبع على نفقة مؤسسة غومي للتجارة، بدون تاريخ .
- ردّ البهتان عن اعراب آيات القرآن، للدكتور يوسف بن خلف بن محل العيساوي، ط1، دار ابن جوزي - المملكة العربية السعودية 1431هـ.
- رسالة في اللامات، لأبي جعفر النحاس(ت 338هـ)، تحقيق طه حسين، مجلة المورد- المجلد الأول 1391هـ - 1971م، العددان 1- 2.
- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الرزاق بن رزق الله الرسغي الحنبلي (ت661هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط1، مكتبة الأسدي - مكة المكرمة 2008م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، دار احياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ .
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي البغدادي (ت 597هـ)، ط3، المكتب الاسلاميّ، بيروت ودمشق 1984م .
- زبدة التفاسير، للمولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني(ت998هـ)، تحقيق، ونشر مؤسسة المعارف الاسلامية ط1، مطبعة عترت - قم 1443هـ.

- سر صناعة الإعراب، لأبن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، ط2، دار الكتب العلميّة – بيروت 2007م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ت694هـ) ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث - بالقاهرة 1999م.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2001م .
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 2000م.
- شرح الدماميني على المغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني(ت 828هـ)، تحقيق أحمد عزو عناية، ط1، مؤسسة التراث العربيّ - بيروت 2007م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق يوسف حسن نمر، ط2، جامعة قاريونس- بنغازي 1996م.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمى البهجة المرضية، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق محمد صالح أحمد الغرسي، ط1، دار السلام – القاهرة 2000م.
- شرح الفريد، لعصام الدين الاسفراييني (ت951هـ)، تحقيق نوري ياسين حسين، ط1، مكتبة الفيصلية المعابدة - مكة المكرمة 1985م.
- شرح ألفية ابن مالك، لأبن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، ط1، دار احياء التراث العربيّ - بيروت 2003م.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت672هـ)، تحقيق علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2000م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لأبن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمّان 2007م.

- شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، قدم له، ووضع حواشيه، وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 2001م.
- شرح المكّودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكّودي (ت807هـ)، تحقيق الدكتورة فاطمة راشد الراجحي – جامعة الكويت 1991م.
- شرح جمل الزجّاجّي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، قدم له، ووضع حواشيه، وفهارسه فوّاز الشعار، اشراف أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت 1998م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت761هـ)، اعتنى بها محمد أبو فضل عاشور ، ط1 دار احياء التراث العربي – بيروت 2001م.
- الشريف الرضي وجهوده النحوية، للدكتور حازم سليمان الحلي، ط2، وزارة الثقافة والإعلام العراقية 1990م.
- الطباطبائي ومنهجه في تفسيره الميزان، لعلي الأوسي، ط1، معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منطقة الاعلام الإسلامي- إيران 1985م.
- عقود الزبرجد في اعراب الحديث النّبوي، لجلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق الدكتور سلمان القضاة، دار الجيل – بيروت 1994م.
- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقري الأنصاري الأندلسي، (ت455هـ)، حققه وقدّم له، الدكتور زهير زاهد، والدكتور خليل العطية، بدون تاريخ .
- فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القنوجي البخاري (ت1307هـ)، عني بطبعه، وقدّم له، وراجعه عبد الله بن ابراهيم الأنصاري، ط1، المكتبة العصرية - بيروت، 1992م.

- فتح الرحمن في تفسير القرآن، لمجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت 927هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط1، ادارة الشؤون الاسلامية- دولة قطر، ودار النوادر سوريا- دمشق، و لبنان - بيروت 2009م.
- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، حققه، وأخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمن عميرَة، وضع فهارسه، وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق، والبحث العلمي بدار الوفاء، بدون تاريخ .
- فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال، للشيخ محمد علي طه الدّرة، ط2، مكتبة السوادي للتوزيع – جدّة 1989م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وهو حاشية الطّيبي على الكشاف، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطّيبي (ت 743هـ)، مقدمة التحقيق، أياد أحمد الغوج، القسم الدراسي الدكتور جميل بني عطا، المشرف العام على الاخراج العلمي للكتاب، الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط1، مصرف أبو ظبي الاسلامي 2013م.
- الفصول الخمسون، لأبن معطى زين الدين أبي الحسين يحي بن عبد المعطى المغربي(ت628هـ)، تحقيق محمد محمود الطناحي، عيسى البابي وشركاؤه - القاهرة 1972م .
- في علم النحو، الدكتور أمين علي السيد، ط7، دار المعارف - القاهرة 1994م.
- قاموس الأدوات النحوية، لحسين سرحان، ط2، مكتبة الايمان - المنصورة، 2007م.
- قطف الأزهار في كشف الاسرار، للإمام جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق أحمد بن محمد الحمادي، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية - قطر1994م .
- قواعد اللغة العربية، لمبارك مبارك، ط3، دار الكتب العلمية، والدار الإفريقية العربية - بيروت 1992م.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية 1980م .

- الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت643هـ)، حقق نصوصه وخرّجه، وعلق عليه، محمد نظام الدّين الفتيّح، ط1، نشر وتوزيع، مكتبة دار الزمان – المدينة المنورة 2006م.
- كتاب حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجّي(ت340هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة - أربد ودار الأمل - بيروت 1986م.
- الكتاب، لسيبويه(ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي - القاهرة 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، للعلامة جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق، وتعليق، ودراسة الشيخ عادل أحمد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، شارك في تحقيقه الاستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط1، مكتبة العبيكان – الرياض 1998م .
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، ط1، جمهورية العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة الارشاد – بغداد 1984م.
- كشف المشكلات وايضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت543هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، بدون تاريخ .
- الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي، لأبي اسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي (ت427هـ)، دراسة، وتحقيق أبي محمد بن عاشور، مراجعة، وتدقيق الاستاذ نظير الساعدي، ط1، دار احياء التراث العربي - بيروت 2002م.
- الكناش في فنَّي النحو والصرف، لأبي الفداء اسماعيل بن الأفضل الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت 732هـ)، تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوّام، ط1، المكتبة العصرية - صيدا وبيروت 2004م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت 616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق – سورية 1995م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت880هـ)، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية الدكتور محمد سعد رمضان حسن، والدكتور محمد المتولي الدسوقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م .
- لسان العرب، لابن منظور (ت 711هـ)، تحقيق الدكتور خالد رشيد القاضي، ط1، دار الأبحاث – الجزائر 2008م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، ط5، عالم الكتب- القاهرة 2006.
- ما في القرآن الكريم دراسة نحوية، للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان، ط1، مكتبة الجليل العربي – الموصل 2009م .
- المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي، لفضل الله الراوندي، للأستاذ الدكتور عباس علي اسماعيل، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية، 2015م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التّميميّ (ت 210هـ)، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، بدون تاريخ .
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، النشرة الثانية .
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، للدكتور أحمد بن محمد الخرّاط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الاوقاف السعودية – المدينة المنورة 1426هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، ط1، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع - بيروت 2005.
- محاضرات النحو القرآني، للدكتور عباس علي اسماعيل الكورس الثاني من السنة التحضيرية 2018م -2019م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد بن الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق وتعليق عبد الله بن ابراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد ابراهيم، ومحمد الشّافعي الصادق العناني، ط2، التنفيذ الطباعي في مطابع دار الخير مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية - دولة قطر 2007م.
- المحلّى (وجوه النّصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن شقير النحوي البغدادي (ت317هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط5، مؤسسة الرسالة- بيروت، ودار الأمل - الأردن 1987م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، المشهور بتفسير النسفي، لأبي البركات عبد الله ابن أحمد بن محمود النسفي (ت710هـ)، تحقيق يوسف علي بدوي، ومحي الدين ديب، ط1، دار الكلم الطيب – بيروت 1998م.
- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب، (ت567هـ)، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة – دمشق 1972م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي (ت377هـ)، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكَاوي، مطبعة العاني – بغداد، بدون تاريخ .
- مشكل اعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة- بيروت 1984م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة – بغداد 1977م .
- معالم التنزيل المشهور بتفسير البغوي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ)، حققه وأخرج أحاديثه، محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرّية، وسليمان مسلم الحرش، دار ديبة للنشر والتوزيع - الرياض 1409هـ
- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني (ت 384هـ)، تحقيق الشيخ عرفان بن سليم الحشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية صيدا – بيروت 1425هـ .
- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النّحاس، (ت338هـ) تحقيق الشيخ محمد علي الصّابوني، ط1، مركز احياء التراث الاسلامي- مكة المكرمة 1988م .

- معاني القرآن واعرابه، لأبي اسحاق ابراهيم بن السرّي الزجّاج (ت311هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب – بيروت 1988م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط3، عالم الكتب – بيروت 1983 .
- معاني القرآن، لأبي سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي - القاهرة، ومطبعة المدني - القاهرة1990م.
- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، ط1، دار السلاطين - الأردن 2010م.
- معاني حروف الجر بين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر، لمارينا النجار، رسالة رفعت إلى دائرة اللغة العربية، ولغات الشرق الادنى في الجامعة الامريكية في بيروت لاستكمال المتطلبات لنيل درجة الماجستير في الآداب، حزيزان 1986م.
- معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، للدكتور محمد سيد طنطاوي، راجعه الشيخ محمد فهيم أبو عبية، منشورات ذوي القربى، مطبعة سليمانزاده - ايران 1430 هـ .
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة واللاتينيّة، للدكتور جميل صَليبَا، ط1، دار الكتب اللبناني - بيروت 1982م.
- معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر، ط2، انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيرية - ايران 1426هـ.
- معجم المصطلحات النحويّة والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الفرقان - الأردن 1985م
- المعجم المفصل في الاعراب، للأستاذ طاهر يوسف الخطيب، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، ط4، دار الكتب العلمية - بيروت 2007م.
- معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، صنفه محمد حسن الشريف، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت 1996م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين أبن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط1، مؤسسة الصادق، مطبعة أمير- طهران1378هـ .
- مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرماني (ت 563هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم الدكتور محسن عبد الحميد، ط1، دار ابن حزم - بيروت 2001م.
- مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني، الأستاذ الدكتور عباس علي اسماعيل، والباحثة آمال عبد المحسن تايه ، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، كليّة العلوم الإسلامية، العدد ، سنة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثمين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى- السعودية 2007م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ – القاهرة 1994م.
- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت 1972.
- ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين، باشراف الأستاذ الدكتور عباس علي اسماعيل لآمال عبد المحسن تايه، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية العلوم الاسلاميّة – قسم اللغة العربيّة .
- الملّخص في إعراب القرآن، لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن المعروف بالخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق الدكتور يحيى مراد، دار الحديث - القاهرة، 2004م.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتدا، لزكريا بن محمد الأنصاري (ت 926هـ)، علق عليه شريف أبو العلا العدوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت 2002م.
- منة المنان في الدفاع عن القرآن، لآية الله العظمى السيد الشهيد المقدس محمد الصدر (قدس)، ط1، دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت 2002م.
- المنتخب في تفسير القرآن الكريم، للجنة القرآن والسنة في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، نشر، وتوزيع، دار الثقافة- الدوحة ، بدون تاريخ.
- المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، للشيخ الجليل ابي عبد الله محمد بن أحمد بن ادريس العجلي الحلي (ت 598هـ)، تحقيق السيد محمد مهدي السيد حسين الموسوي الخرسان، ط1، مكتبة الروضة الحيدرية - قُمْ 1387هـ .
- الموسوعة القرآنية، لإبراهيم الاييباري، مؤسسة سجل العرب 1984م .
- موسوعة علوم اللغة العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت 2006م.
- موسوعة معاني الحروف العربية، للدكتور علي جاسم سلمان، دار اسامة للنشر والتوزيع – الأردن 2003م.
- الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، صححه واشرف على طباعته الشيخ حسين الأعلمي، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - 1997م.
- النحو العربي أحكام ومعانٍ، للدكتور فاضل السامرائي، ط1، دار ابن كثير - دمشق 2014م.
- النحو العربي للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات – مصر 2007م.
- نحو القرآن، لأحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر - بيروت 2006م.

- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته، باشراف الأستاذ الدكتور عباس علي اسماعيل، لزاهد حميد عبيد، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كليّة العلوم الاسلاميّة، قسم اللغة العربيّة، 2019م .
- النحو القرآني قواعد وشواهد، للدكتور جميل أحمد ظفر، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية - مكة المكرمة 1998م.
- نحو اللغة العربية، للدكتور عادل خلف، مكتبة الآداب – القاهرة 1994م.
- النحو الوافي، للدكتور عباس حسن، ط1، مطبوعات الاندلس العالمية بيروت – النجف الأشرف 2010م.
- النحويون والقرآن، للدكتور خليل بنيان الحسون، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة – عمّان 2002م.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة، مطابع أبو الفتوح – مكة المكرمة 1405هـ.
- النكت والعيون تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (450هـ)، راجعه، وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت ، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت .
- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، لمحمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلي المعروف بابن القبيصي، تحقيق الدكتور محسن سالم العميري، ط1، دار التراث - مكة المكرمة 1988م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ)، مجموعة رسائل جامعية قامت بمراجعتها، وتدقيقها، وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب، والسنة، ط1، اصدار كلية الدراسات العليا ، والبحث العلمي، كلية الشريعة، والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة- الامارات العربية المتحدة 2008م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت 1998م .

- هميان الزاد، لمحمد بن يوسف الوجعي الأباضي المصعبي، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة- سلطنة عمان، بدون تاريخ .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ)، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويش، والأستاذ الدكتور عبد الحي الفرمادي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت 1994م.
- الياقوت والمرجان في إعراب القرآن، لمحمد نوري بن محمد بارتجي، ط1، دار الاعلام – الأردن 2001م.

Summaries:

Interpretation of the balance is very important in the seminary lesson, and Sayyid Tabatabai is the owner of a private school in Qur'anic exegesis, and I think that the reason for this is due to his being diligent, as this book is studied at an advanced stage of study in the scholarly seminary. He deserves in linguistic studies, except in some letters that deal with it.

And I saw that these studies do not fulfill the linguistic efforts that exist in the interpretation of the balance by Mr. To studies and studies.

The term thinking is the first precursor in things, and when these things mature in a person's mind it is called thought, and the meaning of thought is to use the mind in things to reach their knowledge. Avicenna mentioned that thought is when a person's unanimity moves away from things present in his mind that are perceived, or validated. It has a scientific or presumptive endorsement, status, or acknowledgment of matters not present in it, and this transfer is not without arrangement.

And the meaning of grammatical thought is the opinions that he said, adopted, or defended, or the scientist commented on them negatively or positively, whether these opinions are new or what other scholars have said.

The researcher proceeded in writing this study according to the descriptive explanatory method, and the nature of the research required that it consist of two chapters, preceded by an introduction, and followed by a conclusion.

The first chapter of the message was titled Positions, and it came in two chapters, which dealt in the first chapter with the effects: the

accusative, the absolute, and the object, and in the second chapter of the first chapter, the similarities with the effects were studied: distinction, status, and exclusion.

The second chapter of the thesis included the study of tools, and it came in two chapters, while the first chapter dealt with the tools that perform the function of traction, namely: Ba, the lam, and who, and the second chapter of the second chapter came under the title of non-traction tools, in which the tools were studied: If, And that, has, nor, and what, and waw.

Sayyid Tabatabai was interpreting the Qur'an from his own view of the context and the Qur'anic layout. That is why we find in his interpretation accepting the rules set by the grammarians, provided that they fit the context required by the Qur'anic text.

Sayyid Tabatabai was not alone in relying on the context and the denominator in his interpretation. Rather, this is present among others, but it became clear to him clearly. He gave him special attention and great care in grammar guidance.

The researcher finds in Sayyid al-Tabatabai's interpretation a special approach to accepting and rejecting opinions, and this is because he is mujtahid, and for this we find that he presents the views of the commentators, discusses them between acceptance and rejection and comments on some of them, and sometimes he is quoted in a simple manner, or a Muslim opinion without commenting on it Negatively, not positively.

Al-Sayyid al-Tabataba'i was singled out for ijtihadi views in the field of grammar that no one of the commentators and grammarians said, i.e., he has an independent approach to studying grammatical issues in the interpretation of the verses of the Book of God - his name is

majestic - and the reason for that is due to his culture and his diligence in the fundamentals, philosophy, logic, theology, and history And jurisprudence, which made him a superior scientific ability in research and scrutiny.

It seems that Sayyid al-Tabataba'i was one of those who said to facilitate grammar, that is, to rid grammar of the impurities attached to it, such as the theory of the worker, the saying of the second and third causes, and other issues of grammatical facilitation that he believed in, and called by a group of scholars in the past century.

And he used to quote some scholars' sayings - which correspond to the context according to his view as a mujtahid - such as al-Furra, al-Zamakhshari, and al-Tabarsi, for example, and sometimes he acted in the phrase a slight act according to what the situation required.

Sayyid Tabatabai used to confuse the syntactic meaning with the interpretive meaning, so that the researcher imagined at first glance that he meant the expository meaning without the syntactic meaning, and the reason for this may be due to the brevity without going into detail.

Sayyid al-Tabatabai did not cite the hadiths of the Prophet - may God's prayers and peace be upon him and his family - in the field of grammar, and neglected that with the knowledge that the Prophet - may God's prayers and peace be upon him and his family - had reached the point of perfection. Because he is a pure Arab first, and secondly, that God, may He be glorified and exalted, described him as not uttering whims and desires, in agreement with that of the many class of scholars who refused to cite the hadith on the pretext that the hadith is narrated by meaning, and that most of its narrators are non-Arabs..

And he was free from the opinions of the two schools in the sense that he was not inclined to a particular doctrine in his views. He may

favor an opinion of the visionaries, and he does not intend to bias the visionaries. Likewise, he may favor an opinion of the Kufians, and he is not intended to advocate for the Kufians, but rather he favors an opinion that is in harmony with the opinion he is convinced of.

An example of this is that in one of his preferences he preferred that (from) is to be excised. Because he followed what is well-known among grammarians, and expressed his preponderance by stating his precursor from the context, and weakening the opinion that (from) is an excess in the noble verse by saying: An increase (of) in the affirmative is not proven, and it is a weak opinion. Because (who) increases if it is an object of negation, preceded by a denial or a prohibition, and does not increase in proven speech, and its merit is knowledge, and it seems clear that Sayyid al-Tabatabai in this grammatical rule is influenced by the opinion of the majority of grammarians that he is in other grammatical issues he did not take their opinion, for example The prefixed sentence that occurs immediately is not required to be preceded by (may), unlike the majority of grammarians.

Sayyid Tabatabai was not influenced by the famous grammatical views. He may reject the well-known opinion agreed upon by most of the grammarians and commentators, and take the unpopular opinion based on all of this on the context and denominator significance.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Islamic Sciences

the department of Arabic language

The grammatical thought of Sayyid Tabatabai in the balance of the postings, and the tools are two examples

A message submitted by the student

Saif Abdul Karim Ali Yassin

To the Council of the College of Islamic Sciences - University of Karbala

It is one of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic Language / Qur'an Language and Literature

Supervised by

Prof. Dr. Abbas Ali Ismail

AD 2021 **1424 H.**